وزارة الثقافة



الهيئة العامة لقصور الثقافة

إصدارات خاصة

حكايات أسرة أرمنية

د. نبيل حنفي محمود

إصدارات خاصة

حكايات أسرة أرمنية

من الشتات إلى المجد

د. نبيل حنفى محمود

تقديم: د. محمد رفعت الإمام

وزارة الثقافة



سلسلة
الإصدارات الخاصة
تصدرها
الهيئة العامة لقصور الثقافة

• حكايات أسرة أرمنية
من الشتات إلى المجد
• د. نبيل حنفي محمود
• الطبعة الأولى:
الهيئة العامة لقصور الثقافة
القاهرة - 2012م
13,5 × 19,5 سم
• مراجعة لغوية: حسن معروف
• تصميم الغلاف:
أحمد الجنايني
• رقم الإيداع: ٧٩٣٦ / ٢٠١٢
• الترقيم الدولي: 978-977-216-052-5
• المراسلات:
باسم / مدير التحرير
على العنوان التالي: 16 أ شارع أمين سامي - قصر العيني
القاهرة - رقم بريدي 11561
ت: 27947891 (داخلي: 180)
• الطباعة والتنفيذ:
شركة الأمل للطباعة والنشر
ت: 23904096

104

تعنى بنشر الأعمال الفكرية والثقافية والأعمال الخاصة لأبرز الكتاب في مصر والعالم

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن توجه الهيئة بل تعبر عن رأى وتوجه المؤلف في المقام الأول.

حكايات أسرة أرمنية

من الشتات إلى المجد

المحتوى

تقديم

لم تلفظ مصر أبداً من أتاها، ويأتيها، راجيًا الخير. عاشت، ولازال، على أرضها كل الديانات السماوية، وكل الأجناس البشرية أيضاً. ففى منظومة متناسقة، عاش فى جوار حميم مع المصريين كل من: الشامى والمغربى، الأرمنى واليونانى، الأوربى والأمريكى، الزنجى والعجمى. فى كلمة: كل الناس. وقد منحتهم مصر جميعًا حنانها وأوتهم حيث طردتهم ظروف بلادهم القاسية جغرافيًا واقتصاديًا وسياسياً. وكل من جاء مصر، ارتبط بها وتشبث بترابها لأن المحروسة قد أفرغت حنانها، جُل حنانها، على كل من لجأ إليها. لم تُعرف فى هذا بين من أنجبتهم وبين من تبنتهم ؛ إذ أنها "أم الدنيا" بلا مراء.

وتتميز مصر بطاقة جذب هائلة وفتنة رائعة تشد إليها بحرارة ليس من يزورها أو يعيش فيها فحسب، بل حتى من يسمع عنها.

وثمة ألوف مؤلفة جاءوا مصر زائرين، فاستوطنوها وعشقوها، ولم يتمكنوا من فراق معشوقتهم، وأثروا أن يبقوا أسرى هواها عن الرجوع إلى أوطانهم الأم.

ليس ما أقوله بالتاكيد نزعة شوفينية ؛ ولكننى أذكر هذه المقدمة عن مصر أثيرة الفؤاد وأسيرة الرواد كى تقودنا إلى تقديم كتاب "حكايات أسرة أرمينية من الشتات إلى المجد" للأستاذ الدكتور نبيل حنفى محمود. وفى الواقع، يُثير الكتاب عدة قضايا جد مهمة.

بادئ ذى بدء، رغم أن المؤلف أستاذ بكلية الهندسة – قسم هندسة القوى الميكانيكية – بجامعة المنوفية، فإنه من " عشاق التاريخ والأدب والفن "، وله أدبيات رائعة فى هذا الصدد، يُعد د. نبيل حنفى امتداداً لظاهرة الذين يتعاطون المجالات الأدبية – خاصة الكتابة التاريخية – إلى جانب حياتهم العملية من قبيل المحامى عبد الرحمن الرافعى – مؤرخ مصر الحديثة، المحامى محمد عبدالله عنان – مؤرخ الأندلس، المستشار طارق البشرى – مؤرخ الحركة الفكرية فى مصر، أستاذ الهندسة د. ميلاد حنا – مؤرخ الوحدة الوطنية وغيرهم.

ولما كان مؤلفنا أكاديمياً، فإنه يتبنى المنهج العلمى من حيث سبر أغوار المصادر المتباينة واستخراج المعلومات والبيانات من غياباتها وإخضاعها للتمحيص والتدقيق والمقارنة والتحليل إلى أن يخرج بافضل النتائج، ويُعيد تركيب الصورة الماضية استناداً إلى حقائق علمية دقيقة. كذا، يُلاحظ أن كاتبنا لا ينتمى إلى تيار أيديولوجى بذاته، لذا، لم يسبغ كتاباته بلونه الفكرى والعقيدى ؛ إذ راح فقط

يبحث عن الحقائق سائراً بخطى حثيثة على درب الحيادية والموضوعية. ومع أن كاتبنا علمىّ وتطبيقى التكوين والممارسة، فإن ثقافته موسوعية على نحو ما يبدو فى أسلوبه البسيط ولغته السهلة وقلمه الرشيق. ولذلك، خرج هذا الكتاب بـ "هندسة" فى مبناه ومعناه ومغزاه. هذا عن المؤلف.

أما عن الزمن الذى دارت فيه أحداث الكتاب فهو "عصر سلاطين المماليك ١٢٥٠ – ١٥١٧" ؛ فلا ريب أن هذا العصر يُعد من العصور الكلاسيكية فى التاريخ المصرى العام. ورغم سلبياته لا سيما الصراعات الداخلية العنيفة بين المماليك ونظرتهم العلوية لبقية قطاعات الشعب المصرى، فإن إيجابيات هذا العصر جد مهمة ؛ إذ تبلورت خلاله شخصية مصر الإسلامية بكونها "دولة مؤسسات" داخلياً، وأقامت علاقات دبلوماسية خارجياً. والأهم، قامت مصر المملوكية بدور محورى فى الدفاع عن دولة الإسلام عندما أخذ الضعف يدب فى كيان الدولة العباسية (٧٥٠ – ١٢٥٨) أو بعد سقوطها على أيدى المغول. وفى هذا الميدان، قامت سلطنة المماليك بتصفية الوجود الصليبى فى الشرق الإسلامى وصدّت جحافل المغول. ومن المفارقات، أن الظاهر بيبرس يُعد أول حاكم مصرى نسج الوجدان الشعبى حوله الملاحم الأخرى، مما يعكس دلالة ما على موقع هؤلاء " المماليك فى منظومة التاريخ المصرى العام. أكثر من هذا، تركت مصر المملوكية إرثًا حضاريًا ومعماريًا وثقافيًا مازال يُمثل درة تاج فى جبين الحضارة العربية الإسلامية.

كما يُثير الكتاب موضوع "أرمنية" على اعتبار أن الأسرة قيد التقديم من أصول أرمنية. جغرافياً، تقع أرمينية فى جنوب القوقاز، تحدها أسيا الصغرى من الغرب، وسلسلة جبال القوقاز من الشمال، والبحر الأسود من الشمال الغربى، وبحر الخزر (قزوين) من الشمال الشرقى، وفارس من الجنوب الشرقى. وتُشكل أرمينية القديمة وحدة جغرافية توصف بأنها "جزيرة جبلية" لأن المرتفعات تشغل أكثر من نصف مساحتها. ويُلاحظ أن أرمينية قد اتصفت جغرافيًا بالتناقضات بين الجمال والخراب، ينابيع المياة المتدفقة والأراضى القاحلة، الحرارة المحرقة فى الصيف والبرودة القاسية فى الشتاء، والسهول الدافئة والجبال المغطاة بالجليد، والهضاب المجدبة والأودية المزدهرة بالمزروعات.

وفيما يتعلق بأصل الأرمن، ثمة أراء متباينة فى هذا الخصوص. بيد أن أدقها يذهب إلى أن الأرمن نتاج خليط جنسى يتكون من العنصر القوقازى - الأرمينوى والعنصر الألبى والعناصر الشمالية والعنصر الدينارى وغيرها. ورغم هذا، يُعد الأرمن من أقل العناصر المخلطة فى العالم. وقد أطلق الأرمن على أنفسهم "هاى" Hai وعلى بلدهم هايستان Hayastan. أما Armenia فهو الاسم الذى أطلقه الفرس على هايستان، ثم انتقلت الكلمة إلى اليونانيين الذين أسموهم Armenioi، ثم انتقلت عن طريق اليونان إلى معظم لغات العالم.

ولم تعرف أرمينية الدولة المركزية إلا نادراً ؛ فقد بلغت أوجها إبان حكم ديكران الكبير (٩٥ – ٥٥ ق م). وقد أصبحت المسيحية

ديانة رسمية لأرمينية فى عام ٣٠١ ميلادية لتكون أقدم دولة فى العالم تعتنق المسيحية. وتجدر الإشارة إلى أن اعتناق أرمينية المسيحية قد رسم المجرى العام لتاريخها وأدخلها فى صراع مع القوى المجاورة لاسيما الفرس. وكذا، ترتب على اعتناق الأرمن المسيحية ظهور ثقافة أرمنية ممتزجة بمؤثرات إغريقية وفارسية غذاها ابتكار القديس ميسروب ماشتوتس أبجدية أرمنية فى القرن الخامس الميلادى. وبعامة، ظهرت ثقافة أرمنية متنوعة ومتطورة تبلورت فى نحتهم وتصويرهم وعمارتهم. وقام الكُتّاب الأرمن بدور مهم فى إيقاظ الوعى القومى لدى الأرمن الذين أصبحوا متململين بشدة من جراء الحكم الأجنبى.

والثابت تاريخيًا أن أرمينية قد وقفت فى أغلب العصور تحت سيطرة القوة الكبيرة المهيمنة على المنطقة مما ألزم الأرمن أن يُصارعوا باستمرار للحفاظ على لغتهم ودينهم وهويتهم. وبسبب ظروف بلدهم المعقدة، اضطروا إلى أن يُهاجروا أو يُهجّروا من آن لآخر وشكلوا جاليات متناثرة فى مناطق شتى من المعمورة. ولعل الملاحظة الأخيرة، تدعونا إلى استعراض الوجود الأرمنى فى مصر حتى نهاية عصر سلاطين المماليك.

وفيما يتعلق بالوجود الأرمنى فى مصر، فيُلاحظ أن أرمينية ومصر قد وقعتا فى معظم فترات التاريخ تحت حكم دولة واحدة كبرى مثل فارس وروما وبيزنطة والدولة العربية الإسلامية والدولة العثمانية مما سهّل حركة الانتقال بين الدولتين. ولما كانت أرمينية

بيئة طاردة جغرافيًا للسكان ومضطربة دومًا سياسيًا ؛ فما برحت الهجرات الأرمنية تترى منذ القدم على منطقة الشرق الأدنى بخاصة ومصر بالأخص التى تُعد تقليديًا منطقة جذب بشرى على مدار تاريخها.

ويذهب البعض إلى أن هجرة الأرمن إلى مصر تعود إلى عصر الأسرات المصرية القديمة ثم تزايدت - إلى حد - خلال الحكم البيزنطى (٥٢٧ - ٦٤٠). ولكن، بدأ الأرمن يظهرون نسبيًا فى مصر منذ الفتح الإسلامى لها حيث اشترك بعضهم ممن أسلموا فى هذا الفتح (٦٣٩ - ٦٤٢) مثل القائد وردان الرومى الذى شيّد سوقًا فى الفسطاط - أولى عواصم مصر الإسلامية - عُرفت بـ " سوق وردان ". وقد ولّاه الخليفة عثمان بن عفان (٦٤٤ - ٦٥٦) خراج مصر. واستُشهد فى عام ٦٧٣ أثناء غزو البيزنطيين البرلس بساحل مصر الشمالى.

وكذا، تولى بعض الأرمن المسلمين إمارة مصر خلال الحكم العباسى (٧٥٠ - ١٢٥٨) مثل الأمير على بن يحيى الذى تقلّدها فى عامىّ ٨٤٠ - ٨٤١. بيد أن الأرمن قد عاشوا فترة مزدهرة فى مصر إبان الحكم الفاطمى (٩٦٩ - ١١١٧) حيث كانت لهم جالية تتمتع بكامل الحريات الدينية والثقافية والتجارية. وازدادت أعدادهم فى مصر الفاطمية بعد خضوع فلسطين وسورية للحكم الفاطمى، ونتيجة لهروب العديد من الأرمن إلى مصر أمام زحف السلاجقة نحو الغرب خلال النصف الثانى من القرن الحادى عشر الميلادى.

ويذهب المؤرخون إلى أن بدر الجمالى الأرمنى حينما تولى أمور البلاد المصرية (١٠٧٠ - ١٠٩٤) قد بدأ عصر الوزراء العظام أو وزراء السيوف ووزراء التفويض بعد أن كانوا وزراء تنفيذ. وأصبح السلطان الفعلى منذ ذلك الوقت فى أيديهم وتوارى الخلفاء فى الظلال. وكان أغلب هؤلاء الوزراء من الأرمن الذين قاموا بدور كبير فى حياة الدولة الفاطمية حتى سُمى النصف الثانى من القرن الحادى عشر الميلادى بـ "العهد الأرمنى". وبخلاف بدر الجمالى، نجد وزراء أرمن من قبيل الأفضل شاهنشاه، أحمد بن الأفضل، السعيد أبو الفتوح يانس الأرمنى، بهرام الأرمنى، طلائع بن رزيك الأرمنى، رزيك بن طلائع.

ولا مراء أنه تبعًا لهذا، فقد ازدادت أعدادهم وقويت سلطتهم واتسعت نشاطاتهم التى شملت مجالات السياسة والإدارة والحربية ناهيك عن المجالات العلمية والعمرانية. وبخلاف الشخصيات السابق ذكرها، فقد اشتهر كثير من الأرمن فى مصر الفاطمية مثل الأمير عزيز الدولة الأرمنى حاكم قلعة حلب إبان حكم الحاكم بأمر الله (٩٣٦ - ١٠٢١) وجعفر المظفر رئيس ديوان الأفضل وقاسال حاكم قوص فى عام ١١٣٤ وأبى منصور كوستا حاكم الإسكندرية والقائد تاج الدولة قلماز وغيرهم.

وبعد سقوط الحكم الفاطمى فى مصر، اضطهد صلاح الدين الأيوبى (١١٧١ - ١١٩٣) الأرمن لكونهم من المخلصين للفاطميين، كما سرّح جيشهم الذى كان يُشكل جناحًا فى

الجيش الفاطمى مما أدى إلى قلة عدد الأرمن فى مصر ولكن عندما استرد صلاح الدين القدس فى عام ١١٨٧ أعطى الأرمن امتيازات خاصة، وحافظ على كل حقوقهم فى الأراضى المقدسة تقديراً لإخلاصهم وشجاعتهم. وكذلك، دخل بعض الأرمن فى خدمة صلاح الدين مثل المهندس بهاء الدين قراقوش والحاكم شرف الدين قراقوش ولؤلؤ الحاجب قائد أسطول صلاح الدين والقائد شرف الدين قرقوش.

وقد قام سلاطين المماليك (١٢٥٠ - ١٥١٧) فى مصر بعدة حملات ضد قيليقية (أرمينية الصغرى) حتى أسقطوها نهائياً فى عام ١٣٧٥. وبالتالى، ازداد عدد الأرمن فى مصر المملوكية بسبب الأسرى الذين جئ بهم من قيليقية. وجدير بالذكر أن المماليك قد استغلوا هؤلاء الأسرى فضلاً عن الأرمن الرقيق فى أعمال الزراعة والصناعة. فعلى سبيل المثال، اشتهر الأرمن بصناعة السجاد الفاخر فى أسيوط، ونظراً لجودته سُمى بـ "السجاد الأرمنى". وكذا، اشتهروا بصناعة الصبغة الحمراء فى أشمون. وفوق هذا، استفاد المماليك من الأرمن فى إلحاقهم بالجيش بعد تربيتهم على النمط الإسلامى. ومما هو جدير بالذكر هنا أن الأرمن المسيحيين فى مصر المملوكية قد استفادوا من تسامح السلاطين فى تشييد كنيسة القديس ميناس بحى كوم الأرمن بالقاهرة لإقامة شعائر دينهم بها. وأيضاً برز الأرمن فى الإدارة المملوكية لاسيما أسرة "أبو الفرج بن نقولا الأرمنى" - موضوع هذا الكتاب - التى وصل

أبناؤها إلى مناصب عليا من قبيل الوزارة ونظارة الجيش والوالى والأستادار وغيرها.

لهذا كله، يُعد هذا الكتاب إضافة إلى المكتبة عموماً والمكتبة التاريخية خصوصاً. ومن المفارقات، أنه مفيد للأكاديميين بنفس درجة المثقفين.

د. محمد رفعت الإمام
أستاذ مساعد التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب - جامعة دمنهور

مقدمة

شهدت مصر -عبر تاريخها الطويل- العديد من الغزوات والهجرات، مما جعل منها مستقراً لأجناس كثيرة ذابت فى تركيبة شعبها الفريدة، فمن العبرانيين ومروراً بالهكسوس والفرس والرومان وحتى العرب، كانت عمليات الاختلاط والتجانس بين المقيمين بمصر والوافدين إليها تتم بيسر وسلاسة، حتى ليبدو الشعب المصرى كما قال الدكتور جمال حمدان فى كتابه الفريد "شخصية مصر"، وكأنه "وحدة جنسية واحدة الأصل متناغمة الصفات والملامح".

تعد هجرة الأرمن إلى مصر إحدى أهم الهجرات التى استقرت بها، وذلك لأسباب كثيرة، منها اتصال هجرة الأرمن إلى مصر خلال العصر الإسلامى من تاريخها وحتى القرن التاسع عشر، ويتمثل

أهم تلك الأسباب فى ظهور عدد كبير من الوزراء من الأرمن بمصر، وبالأخص خلال دولتىَ الفاطميين والمماليك وفى عصر محمد على، ففى دولة الفاطميين تولى الوزارة من الأرمن كل من بدر الجمالى - السعيد أبوالفتح يانس - طلائع بن رزيك - رزيك بن طلائع، وفى عصر محمد على وخلفائه من أبنائه وأحفاده برزت أسماء من الأرمن مثل بوغوص بك يوسفيان ناظر التجارة فى عهد محمد على، ولقد حفظت كتب التاريخ - التى اهتمت بأخبار مصر- أسماء وتراجم بعض الأعلام من الأرمن، ممن لمعت أسماؤهم فى دوائر الحكم والإدارة أثناء دولة المماليك، وهى وإن كانت تراجم مبتسرة، إلا أنها تشى بذوبان المهاجرين من الأرمن فى نسيج المجتمع المصرى، وذلك بما حوته تلك التراجم من إشارات لمواقف وأحداث وعلاقات تعطى دلالات واضحة على الكيفية التى اندمج بها المهاجرون من الأرمن فى المجتمع المصرى.

قد لا يجد الباحث فى تاريخ دولة المماليك سوى أسرة أرمنية واحدة، استطاع أفراد منها أن يشقوا طريقهم فى دوائر الحكم والإدارة إلى المناصب العليا، مثل الوزارة ونظارة الجيش والوالى والأستادار، ونعنى بذلك أسرة أبوالفرج بن نقولا الأرمنىّ، تلك الأسرة التى تدرج مؤسسها أبوالفرج من وظيفة صيرفى إلى والٍ لمنفذ قطيا ثم انتهى به الأمر وزيراً لمصر. وقد تناثرت أخبار الأعلام من تلك الأسرة فى عديد من مصادر تاريخ مصر المملوكية، التى نذكر منها الكتب التالية: "بدائع الزهور فى وقائع الدهور" لابن إياس"

النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة" لابن تغرى بردْى، "الضوء اللامع لأهل القرن التاسع" للسخاوى، و"نزهة النفوس والأبدان فى تواريخ الزمان" لابن داود الصيرفى، والكتاب الحالى ينقب فى جميع المتاح من المصادر التاريخية لمصر المملوكية، يجمع منها الأخبار والأحداث والتواريخ وكل ما يتعلق بمن ظهر من أعلام تلك الأسرة، حتى لتبدو تراجم هذا الكتاب - تماماً - مثل لوحات الفسيفساء، تلتئم فيها الجزيئات الصغيرة لتشكل لوحة فنية، ليتمكن القارئ من الإحاطة بأسباب صعود أعلام تلك الأسرة إلى وظائف الدولة العليا، وليكتشف القارئ أيضاً العوامل التى جعلت الأضواء تنحسر عن تلك الأسرة، إن تراجم هذا الكتاب تحاول على طريقة العودة إلى الماضى Flash Back المستخدمة فى السينما، استعادة مسيرة حياة أولئك الأعلام من أسرة أبى الفرج الأرمنىّ، وذلك لفهم الكيفية التى ذاب بها المهاجرون من الأرمن فى النسيج المتماسك للشعب المصرى، خلال حقبة تاريخية تميزت بالانفتاح على العالم وقبول الآخر.

يعتمد الكتاب الحالى المنهج العلمى فى البحث، حيث يتم التدقيق فى جميع ما يرد به من أخبار وتواريخ، وكذلك الموازنة بين الروايات المختلفة فى المصادر المتعددة لما يتم عرضه من أحداث وحكايات، لذا تم توثيق جميع ما طرح فى هذا الكتاب من معلومات من خلال الإحالة باستخدام الأرقام إلى مراجعها من الكتب والمصادر، مع إثبات قائمة بالمراجع المستخدمة فى نهاية كل فصل، مما ييسر على القارئ أو المهتم الرجوع إلى ما تضمنه الكتاب من حقائق ومعلومات

فى مظانها الأصلية، ونظراً إلى ورود بعض المصطلحات والتعبيرات- فيما ينقله الكتاب الحالى من أحداث وحكايات- يعسر على القارئ المعاصر فهمها أو معرفة معناها، فإن ذلك أوجب ضرورة تعريف تلك المصطلحات والتعبيرات قدر الإمكان، وهو ما تحقق بالاستعانة بما ورد ببعض المصادر من شروح أو أوصاف لها.

الفصل الأول
مؤسس الأسرة أبوالفرج بن نقولا الأرمنى

حفظت كتب التاريخ والتراجم - التى اهتمت بالحقبة الإسلامية من تاريخ مصر - أسماء كثيرين من أعلام الأرمن، نذكر من هؤلاء الأعلام الأسماء التالية: القائد فارتان (وردان) الرومى - الأمير على بن يحيى - الوزير بدر الجمالى وابنه الأفضل شاهنشاه - الوزير السعيد أبوالفتح يانس - الوزير طلائع بن رزيك - الكاتب والمهندس بهاء الدين قراقوش - القائد لؤلؤ الحاجب، وناظر التجارة فى عهد محمد على بوغوص بك يوسفيان، لقد استمر تردد تلك الأسماء فى كتب التاريخ والحوليات طوال سنوات أعمارهم، وفى بعض الأحوال، امتد تردد الاسم فى تلك الكتب حال حياة الابن عندما يرث دور والده أو بعض ذلك الدور، ولم تعرف مصر أسرة أرمنية توارث أعلام منها الوزارة والمناصب الكبرى فى دولة المماليك لأكثر من قرن سوى

أسرة أبو الفرج بن نقولا، ويعد أبو الفرج بن نقولا مؤسس تلك الأسرة، لأن أحداً من المؤرخين لم يتحدث عن والده أو أسرة ذلك الوالد، وقد تواتر ظهور الأعلام من تلك الأسرة على امتداد خمسة أجيال، حيث جاءت الإشارة الأولى إلى اسم أبى الفرج فى أحداث سنة ٧٨٤هـ (١٣٨٢م)، وتوالت الإشارات إلى أسماء الأعلام من الأجيال الأربعة اللاحقة خلال ما تبقى من القرن الثامن الهجرى وطوال القرن التاسع وحتى مطلع القرن العاشر. إن محاولة جمع المتاح من أخبار أبى الفرج فى الفصل الحالى تهدف أولاً إلى تكوين سيرة مفصلة – قدر الإمكان– لمؤسس أول أسرة أرمنية ظهرت فى دوائر الحكم بمصر خلال الحقبة الإسلامية من تاريخها، ومن ثم – كهدف ثان – جلاء الأسباب التى حققت لتلك الأسرة الاستمرار فى وظائف الدولة العليا لأكثر من قرن من الزمان.

سنوات البداية

يصف ابن إياس أبا الفرج، فى معرض ترجمته لابنه الوزير تاج الدين بن عبد الرزّاق بن أبى الفرج، فيقول "إن أباه كان نصرانياً، من النصارى الأرمن الذين قدموا إلى القاهرة"، ويضيف ابن إياس إلى ذلك أن أبا الفرج "خدم صيرفياً بناحية منية عقبة من الجيزة مدة، ثم انتقل إلى قطيا وخدم بها صيرفياً"[١]، وقد اتفقت كل كتب التاريخ والتراجم على أن أبا الفرج كان مسيحياً أرمنياً، ومن ذلك ما أثبته شمس الدين السخاوى فى ثنايا ترجمة عبد الغنى بن عبد الرزّاق بن أبى الفرج، قال السخاوى "كان جده (يعنى بذلك أبو

الفرج) من نصارى الأرمن يصحب ابن نقولا الكاتب فنسب إليه، فلهذا كان يقال له أبو الفرج بن نقولا"[٢].

كانت مهنة الصيرفى من المهن التى برع فيها البعض من الأرمن بجانب الكثير من أقباط مصر، إننا مازلنا نذكر– من خلال المشاهدة أو السماع – أن الغالبية من الصيارف بالريف المصرى خلال النصف الأول من القرن العشرين كانوا من الأقباط، ومما هو جدير بالذكر أن مهنة كالصيرفة تتطلب من العامل بها الإلمام بالحساب وإتقان فنون الصيرفة وتقدير المكوس وتحصيلها، وذلك إضافة إلى إجادة القراءة والكتابة، لذا، يمكن القول أن مصاحبة أبى الفرج لابن نقولا الكاتب كانت بمثابة إحدى مراحل تحصيله للعلم اللازم لشغل وظيفة الصيرفى، ومما لا شك فيه أن مصاحبة ابن نقولا لم تكن هى الطريقة الوحيدة التى نهجها أبو الفرج لتحصيل العلم، إذ تشير ترجمة حفيده عبد الغنى فى كتاب السخاوى: " الضوء اللامع لأهل القرن التاسع" إلى أساتذة من اليهود والمكسة تلقى على أيديهم الحفيد ما حذقه من فنون[٣]، فإذا ما جاز هنا القياس، مع اعتبار قرب العهد بين الجد والحفيد، فإنه يبدو لنا الآن أنه من المنطقى أن طريقة التعليم كانت واحدة للجد وأبنائه وأحفاده، وأن من قام بتلقين أبى الفرج علوم الكتابة والتدوين والمحاسبة وتقدير المكوس، كانوا أفراداً من اليهود والأقباط والمكسة، إضافة إلى ابن نقولا الذى شاع فى المصادر التاريخية صلة أبى الفرج به، ومن الواضح أن نقولا – الذى ينسب إليه أبو الفرج – كان كاتباً معروفاً فى دواوين

الدولة، هذا وقد ضمت دواوين الدولة فى عصر المماليك العديد من الكتاب مثل كاتب الأموال وكاتب الجيش وكاتب الدست وكاتب الرسائل، فلما اكتملت لأبى الفرج أدواته من علوم ومهارات، وبعد عمله كصيرفى بناحية منية عقبة بالجيزة كما تحدث بذلك ابن إياس، فإن أبا الفرج انتقل ليعمل صيرفيًا بقطيا وليتولى نظارتها، ومن ثم بعد ذلك ولايتها[٤].

وقطيا (أو قطيه فى بعض المصادر) التى عمل فيها أبو الفرج بثانى ما تقلد من وظائف هى "قرية فى طريق مصر وسط الرمل قرب الفرما"[٥]، كانت قطيا نقطة هامة على طريق القوافل فيما بين مصر والشام، يكثر بها النخل والسمك لقربها من البحر الأبيض، وتشير المعلومات المتاحة عن التركيبة السكانية للمنطقة إلى أن غالبية سكان قطيا كانوا من الأقباط، ومن البديهى أن ندرك أن عماد نشاط أية نقطة على طريق القوافل يدور حول تقديم الخدمات من علف ومياه وأماكن للراحة، إضافة إلى بعض العمليات التجارية من بيع وشراء وغير ذلك، ولكن أهمية قطيا كانت أكبر من ذلك بكثير، إذ مثلت تلك القرية آخر النقاط المصرية على طريق القوافل المعروف، وها هو الرحالة العربى الأشهر محمد بن عبد الله بن محمد بن إبراهيم اللواتى الطنجى (٧٠٣هـ/١٣٠٤م- ٧٧٩هـ/١٣٧٧/م) المعروف بابن بطوطة يمر بقطيا مرتحلاً إلى الشام سنة ٨٢٦هـ/ ١٣٢٦م)، فيكشف لنا أسباب أهمية قطيا ووظيفتها فى دولة المماليك حال مروره بها، يقول ابن بطوطة "ومن منازلها (أى الصحراء) قطيا

المشهورة، والناس يبدلون ألفها هاء تأنيث، وبها تؤخذ الزكاة من التجار وتُفتش أمتعتهم، ويبحث عما لديهم أشد البحث، وفيها الدواوين والعمال، والكتّاب والشهود، ومجباهم فى كل يوم ألف دينار من الذهب، ولا يجوز عليها أحد من الشام إلا ببراءة من مصر، ولا إلى مصر إلا ببراءة من الشام، احتياطًا على أموال الناس، وتوقيًا من الجواسيس العراقيين"[٦]، وتشير المعلومات المتاحة أيضًا عن قطيًا إلى وجود جامع ومارستان (مستشفى) بها، إضافة إلى ذلك فإنه يوجد بها والى طبلخناه وقاض وناظر وشهود ومباشرون، أى نظام إدارى كامل لا يتحقق إلا فى المدن الكبرى، وقد اندثرت هذه القرية ولم يتبق منها الآن سوى أطلالها على الطريق بين القنطرة والعريش، وتقع بعد نحو عشرة كيلومترات فى اتجاه الجنوب الشرقى لمحطة رمانة، وقد ظهرت قطيا بالخريطة رقم (١٤١) من "أطلس تاريخ الإسلام" للدكتور حسين مؤنس[٧] فى موقع يؤكد المعلومات المطروحة عنها هنا.

أظهر أبو الفرج فيما ولى من وظائف بقطيا قدراً ملحوظا من المهارة والأمانة والالتزام، فكان ذلك مسوغًا له كى يتولى فى سنة ٧٨٣ هـ/ ١٣٨١م، وأثناء سلطنة الملك الصالح أمير حاج – وهو الأخير من سلاطين المماليك البحرية أو التركية – وظيفة كاتب الحوائج خاناه ببلاط القاهرة، والحوائج خاناه ومعناها بيت الحوائج وهى بمثابة إدارة المطبخ السلطانى، ويقدم لنا القلقشندى فى كتابه "صبح الأعشى فى صناعة الإنشا" تعريفًا واضحًا للحوائج خاناه،

فيقول عنها "وليست (الحوائج خاناه) على هيئة البيوت المتقدمة مشتملة على حاصل معين، وإنما لها جهة تحت يد الوزير، منها يصرف اللحم الراتب للمطبخ السلطانى والدور السلطانية ورواتب (أى حصص اللحوم) الأمراء والمماليك السلطانية وسائر الجند المتعممين، وغيرهم من أرباب الرواتب الذين تملؤ أسماؤهم الدفاتر"(٨)، ولبيان مدى أهمية وظيفة كاتب الحوائج خاناه... فإن فى الاستعانة هنا بما أثبته المقريزى عنها بكتابه "المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار" ما يفى بذلك، يقول المقريزى واصفا الميزانية التى يشرف عليها كاتب الحوائج خاناه: "ويبلغ راتب الحوائج خاناه، فى أيام العادل كتبغا، كل يوم عشرين ألف رطل لحم، ورواتب البيوت والجرايات غير أرباب الرواتب فى كل يوم سبعمائة أردب قمح، كانت تلك الميزانية الهائلة مصدر ثراء البعض من المتعاملين فيها، وهو ما لم يغفل المقريزى عن إدراكه وإثباته فى معرض حديثة عن الحوائج خاناه التى يلقبها بالحوايج خاناه، إذ يصف لنا المقريزى ما كان من أمر الحاج على طباخ المطبخ السلطانى فى سلطنة الكامل شعبان فيقول: "وأعتبر فى سنة ست وأربعين وسبعمائة متحصل الحاج على الطباخ، فوجد له على العاملين فى كل يوم خمسمائة درهم، ولابنه أحمد فى كل يوم ثلثمائة درهم... سوى الأطعمة المفتخرة وغيرها(٩)، ثم يستطرد المقريزى بعد ذلك ليصف لنا ما كان من أمر ذلك الطباخ عندما صادره رجال السلطان فقال "فأوقعت الحوطة عليه، وصودر، فوجد له خمسة وعشرون داراً على البحر وفى عدة أماكن"(١٠)، ومما

لا شك فيه أن وجود هذا النهر من النقود الذى ينفق يوميا فى شئون الحوائج خاناه.... كان حافزا لمطامع البعض من ذوى النفوس المريضة من أمثال الحاج على الطباخ، وهو ما جعل من وجود كاتب مثل أبى الفرج يتصف بالدقة والأمانة، مطلبًا ضروريا لضبط حسابات الحوائج خاناه فى قصر الملك الصالح أمير حاج.

رحلة الصعود

عندما تولى الظاهر برقوق– وهو الأول من سلاطين دولة المماليك الجراكسة – حكم مصر بعد عزل الصالح أمير حاج فى شهر رمضان من سنة ٧٨٤هـ(١٣٨٢م)، وكان ذلك لضبط أحوال السلطنة المصرية التى اضطربت بخروج فئات كثيرة من المصريين عن طاعة الملك الصالح أمير حاج لصغر سنه، وبتناحر قادة المماليك على السلطة والمغانم، فإن أول ما قام به الظاهر برقوق بعد أن استتب له ملك مصر، تمثل فى إقالة العديد من المسئولين والمباشرين ممن أفسدت تصرفاتهم أحوال الدولة المصرية، ومن ذلك ما أورده ابن إياس فى تاريخه المعروف "بدائع الزهور فى وقائع الدهور" فى أحداث شهر ذى القعدة من سنة ٧٨٤هـ (١٣٨٣م)، حيث قال ابن إياس: "وفى شهر ذى القعدة، فيه تغير خاطر السلطان على الصاحب علم الدين عبد الوهاب الطنساوى، المعروف بسنّ إبرة، وضربه ضرباً مبرحاً، ورسم عليه، ثم استدعى بالأسعد أبى الفرج النصرانى، كاتب الحوائج خاناه، وأمره أن يُسلم غصباً، فلما أسلم

أخلع عليه (أى ألبسه خلعة) وأركبه فرساً بسرج ذهب وكنبوش، واستقر به ناظر الدولة ومتحدثًا على الوزارة، ثم فى عاشره (أى شهر ذى القعدة) أخلع على الصاحب علم الدين سنّ إبره، وأعاده إلى الوزارة"[١١]، والكنبوش هى البردعة التى توضع تحت سرج الجواد، لقد اتفقت رواية ابن إياس عن ارتقاء أبى الفرج سدة الوزارة بمصر مع ما أورده جمهور من المؤرخين، ومن ذلك ما أثبته جمال الدين أبى المحاسن يوسف بن تغرى بردْى فى تاريخه المعروف: "النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة"، وجاء وصف ابن تغرى بردْى لتولى أبى الفرج الوزارة كما يلى: "وكان أسوأ الوزارة سيرة، لأنه كان أكره على الإسلام حتى قال كلمة الإيمان غصباً، ولبس العمامة البيضاء وهو باق على دين النصرانية، فكان على الناس بذنوبهم، ولما كان على دين النصرانية وهو يباشر الحوائج خاناه كان مشكور السيرة، حتى أكره على الإسلام، فبلغ من المسلمين مبلغاً عظيماً من الظلم والجور، وولى فى بعض الأحيان نظر الجيش بديار مصر أيضاً"[١٢]، هكذا تبدلت أحوال أبى الفرج، فبعد أن كان (مشكور السيرة) فى وظيفة كاتب الحوائج خاناه، أصبح – وبتأثير إكراه الظاهر برقوق له على اعتناق الإسلام– من (أسوأ الوزراء سيرة)، لذلك لم يطل مقامه بمنصب الوزير، إذ سرعان ما تبددت الجفوة بين الظاهر برقوق ووزيره المخلوع علم الدين عبد الوهاب الطنساوى، فأخلع عليه فى العاشر من ذى القعدة

لسنة ٧٨٤هـ (١٣٨٣م) وأعاده للوزارة، بينما استمر أبو الفرج فى وظيفة ناظر الدولة[١٣]، وأما حديث ابن تغرى بردْى عن تولى أبى الفرج لوظيفة ناظر الجيش المصرى، فقد جاء تأكيده على يد ابن إياس، الذى ذكر الآتى فى أحداث شهر ربيع الآخر من سنة ٧٨٦هـ(١٣٨٤م): "فلما كان الموكب الثانى، فيه أخلع السلطان (الظاهر برقوق) على موفق الدين أبى الفرج الأسلمى، واستقر به ناظر الجيش"[١٤].

تبقى هنا ملاحظة حول لقب موفق الدين، الذى ألحق باسم أبى الفرج كما ورد فى كل كتب التاريخ التى تحدثت عنه، فقد كان ذلك جزءاً من نظام دواوين الدولة، وهو الخاص بألقاب أهل الذمة من الكتاب والصيارف ومن فى معناهم من القبط واليهود والنصارى، والذى تحدث عنه القلقشندى فى الجزء الخامس من موسوعته الشهيرة "صبح الأعشى فى صناعة الإنشا"، حيث أشار القلقشندى إلى أنه عند إشهار إسلام أى من الكتاب أو الصيارف، فإنه يلقب غالبا بواحد من الألقاب مثل شمس الدين– صفىّ الدين– ولىّ الدين وغيرها[١٤]، وكان من نصيب أبى الفرج أن ألحق باسمه لقب "موفق الدين".

النهاية

مضى أبو الفرج فى حياته الوظيفية ببلاط الظاهر برقوق منتقلاً بين العديد من الوظائف الرفيعة، ففى شهر رمضان من سنة ٧٨٥هـ (١٣٨٣م)،... لم يجد الظاهر برقوق بداً بعد اعتذار الصاحب شمس

الدين كاتب أزلان عن تولى وظيفة ناظر الخاص من أن يطلب موفق الدين أبو الفرج، الذى كان قد أسلم منذ عهد قريب، فأخلع عليه الظاهر برقوق و"استقر به فى نظر الخاص"[١٥]، وعندما غضب الظاهر برقوق على القاضى تقى الدين عبد الرحمن- ناظر الجيش - لمخالفته القواعد فى إقطاع أحد الأمراء، فإنه أخلع على موفق الدين أبى الفرج أيضًا فى شهر ربيع الآخر من سنة ٧٨٦هـ(١٣٨٤م)، "واستقر به ناظر الجيش عوضًا عن تقى الدين عبد الرحمن المقدم ذكره... فصار (أى أبو الفرج) ناظر الجيش مضافًا لما بيده من نظارة الخاص ونظر الذخيرة واستيفاء الصحبة، فعظم أمره جدًا"[١٦]، وحتى يقدر قارئ اليوم ما بلغه أبو الفرج فى سنة ٧٨٦هـ من مكانة، فإن شرح اختصاصات كل وظيفة من الوظائف التى تقلدها آنذاك يعد من الضرورة بمكان، فإذا ما عدنا إلى ما تحدث به تقى الدين المقريزى فى كتابه "كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار" عن هذه الوظائف وشاغليها، وذلك فى سياق تسجيله لنظام الدولة إبّان دولة عصره وهى دولة المماليك الجراكسة، يقول المقريزى إن ناظر الجيش هو المسئول عن كل شئون الجيش من عرض للجنود ودوابهم وإقطاعاتهم، وأنه يكون مسئولاً عن " متجددات الأجناد من الحياة والموت والمرض والصحة"، وكذلك الجرايات (وهى مخصصات مقننة من بعض السلع)[١٧]، أى أن وظيفة ناظر الجيش تعادل الآن وظيفة وزير الحربية أو الدفاع، أما ناظر الخاص... فهو المتحدث فى كل ما هو خاص بمال السلطان مثل الخزانة السلطانية والخلع وما

نحوها، وقد استحدث هذه الوظيفة السلطان الناصر محمد بن قلاون ٦٨٣هـ (١٢٨٤م) - ٧٤١هـ (١٣٤٠م)، بينما يعد مستوفى الصحبة هو رأس المستوفين بالمملكة، " إذ يتحدث فى سائر المملكة مصرًا وشامًا، ويكتب مراسيم يعلّم عليها السلطان: فتكون تارة بما يعمل فى البلاد، وتارة بالإطلاقات، وتارة أخرى باستخدام كتّاب فى صغار الأعمال"[١٨]، وأعتقد أن ناظر الذخيرة هو المسئول عن الذخائر السلطانية المودعة بخزائن الجواهر والطيب والطرائف كما يفهم من حديث المقريزى عنها[١٩]، إن اختصاصات الوظائف الأربع التى وليها أبو الفرج فى سنة ٧٨٦هـ (١٣٨٤م) تُعادل الآن اختصاصات أربعة وزارت فى حكومات أيامنا هذه، ولا يعتقد أن أبا الفرج قد وليها بقرابته للسلطان أو لبعض من رجال الحكم، إنما كانت الكفاءة مضافًا إليها الأمانة هما المسوغ لأبى الفرج كى يجمع كل هذه السلطات فى يده.

لم تدم كل هذه السلطات فى يد أبى الفرج كثيرا كما هو الحال عادة فى حكومات المماليك، فكثيرًا ما كان الملك يولىّ هذا ويعزل ذاك كنتيجة لوشاية أو لأمر أثار غضبه، وها هو ابن إياس يسجل لنا ما حدث لأبى الفرج فى سنة ٧٨٨هـ(١٣٨٦م) فيقول: "وفيه تغير خاطر السلطان (الظاهر برقوق) على الصاحب موفق الدين أبى الفرج، ناظر الجيش، فضربه نحو مائة عصا، وقرر عليه مالاً يرده"[٢٠]، وقبل أن نتحدث عن حكاية ضرب كبار رجال الدولة هذه، فإنه من المهم أن نذكر هنا أن الوظائف الأربع التى كانت بيد أبى الفرج فى

سنة ٧٨٦هـ(١٣٨٤م) قد تناقصت وأضحت وظيفة واحدة (هى وظيفة ناظر الجيش) فى سنة ٧٨٨هـ (١٣٨٦م)، وذلك بعد أن قام الظاهر برقوق بتعيين البعض من رجال الدولة فى الوظائف الثلاث الأخرى، وهى نظر الخاص ونظر الذخيرة واستيفاء الصحبة، وهو ما تشير إليه وقائع تاريخ ابن إياس (القسم الثانى من الجزء الأول).

وأما حكاية ضرب كبار رجال الدولة بيد السلطان أو بأمره، فقد شاعت فى كل دول المماليك، وعدَت حلاً سحرياً وناجحًا لكل ما يقع من خلافات بين السلطان ومن يختارهم للوظائف الكبرى وحتى أدنى المهن، لأن أحدًا فى ذلك الزمان وكل زمان لم يكن لينزل طوعًا عما قرره عليه السلطان- بالحق أو بالظلم- من أموال ترد إلى الخزانة السلطانية أو إلى بيت المال.

لم يطل مقام أبى الفرج فى موقف المغضوب عليه من السلطان، إذ لم يلبث الظاهر برقوق كثيراً بعد عودته إلى السلطنة للمرة الثانية فى شهر ربيع الأول من سنة ٧٩٢هـ(١٣٩٠م)، حتى "أخلع على القاضى موفق الدين أبى الفرج واستقر به ناظر الجيوش المنصورة"[٢١]، ومعنى (أخلع على) التى يذكرها ابن إياس قرينة تعيين كبار رجال الدولة، هو إهداء رجال الدولة خلعة سلطانية تتكون من قلادة من ذهب أو جواهر وثياب خاصة وعمامة مطرزة بالذهب[٢٢]، لم تدم وزارة القاضى فخر الدين بن غراب- التى شغل فيها أبو الفرج منصب ناظر الجيوش- طويلاً، حتى جاء السلطان الظاهر برقوق فى شهر ذى الحجة من نفس السنة (أى سنة

٧٩٢هـ.١٣٩٠/م) بالصاحب سعد الدين بن البقرى وزيراً، فترتب على ذلك أن شغل أبو الفرج فى تلك الوزارة منصب مستوفى الصحبة.

جاء آخر ما تولى أبو الفرج من مناصب فى مطلع سنة ٧٩٥هـ(١٣٩٢م)، وذلك عندما عزل الظاهر برقوق الوزير الصاحب علم الدين عبد الله بن أبى شاكر الغنام فى شهر المحرم من سنة ٧٨٥هـ، وقرر الظاهر برقوق فى منصب الوزير موفق الدين أبو الفرج، ولكن مقام أبى الفرج فى الوزارة لم يستمر طويلاً كعادة دول المماليك، حيث يذكر ابن إياس فى أحداث شهر ربيع الآخر من سنة ٧٩٦ هـ (١٣٩٤م) فى كتابه "بدائع الزهور فى وقائع الدهور" أن الظاهر برقوق عزل الوزير سعد الدين بن البقرى، وأمر فى الوزارة الناصرى محمد بن كلبك[٢٣]، ما يستدل منه على عزل أبى الفرج قبل ذلك التاريخ بالوزير سعد الدين ابن البقرى، وقد اعتكف أبو الفرج فيما تبقى له من عمر بعد ذلك بعيداً عن الوظائف، فيما بدأ أكبر أبنائه عبد الرزّاق رحلة الصعود فى وظائف الدولة، وذلك بتوليه منصب والى قطيا الذى تولاه والده قبلا.

اختلف المؤرخون حول وفاة أبى الفرج، فى تاريخها وفى كيفية حدوثها، فبينما أثبت ابن إياس فى أحداث ذى الحجة من سنة ٧٩٦هـ (١٣٩٤ م) التالى: "وفى ذى الحجة، توفى الصاحب موفق الدين أبو الفرج"[٢٤]، ذهب كل المقريزى وابن تغرى برْدى فى ذلك مذهبًا آخر، حيث اتفقا على أن وفاة أبى الفرج حدثت فى شهر ربيع

الآخر من سنة ٧٩٦هـ (١٢، ٢٥)، وهو ما جاء فى كتاب "السلوك لمعرفة دول الملوك" للمقريزى بالنص التالى: "ومات الوزير الصاحب موفق الدين أبو الفرج الأسلمى القبطى، تحت العقوبة، فى يوم الاثنين حادى عشرين ربيع الآخر، وكان أسوأ الوزراء سيرة، كثرت فى أيامه المصادرات، وتسلط السفهاء بالسعاية إليه على الناس حتى عم الخوف، وفقد الأمن، وبه اقتدى فى الظلم من بعده"[٢٥]، هذا وقد اتفقت بقية حديث المقريزى عن وفاة أبى الفرج مع ما ذكره ابن تغرى بردى عن تلك الوفاة، حيث دارت بقية حديث المقريزى عن إكراه أبى الفرج على الإسلام، وهو ما عده المقريزى – ومن بعده ابن تغرى بردى – سببًا لسوء سيرة الرجل بعد أن "كان مشهورًا بكثرة بره ورعايته للناس" حال مباشرته وظيفة كاتب الحوائج خاناه، يتبقى هنا من أوجه الاختلاف بين روايات ابن إياس وابن تغرى بردى والمقريزى حول وفاة أبى الفرج الكيفية التى تمت بها، فبينما أغفل ابن إياس تلك الكيفية، جاء اتفاق المقريزى وابن تغرى بردى تامًا حول أن وفاة أبى الفرج حدثت حال عقابه، وهو لم يكن أول مسئول يلقى وجه ربه عند عقابه، حيث سبقه إلى ذلك مسئولون كبار، وتبعه بعد وفاته آخرون لا نعرف أعدادهم، ولنضرب مثلاً هنا بما فى حدث شهر ربيع الآخر من سنة ٧٨٦هـ، وهو الشهر الذى أخلع فيه السلطان الظاهر برقوق على أبى الفرج وأقره ناظرًا للجيش، حيث أمر الظاهر برقوق فى يوم الاثنين الموافق للثالث عشر من ذلك الشهر بضرب القاضى تقى الدين عبدالرحمن، ناظر الجيش، عقابًا له على

سوء إدارته لإقطاع أحد الأمراء، فضرب القاضى الذى وصفه ابن إياس بأنه "كان ترفا رقيق البشرة"، ضرب نحو ثلاثمائة ضربة بالعصا، فحمل إلى داره وهو مشرف على الموت، فلزم الفراش حتى فارق الدنيا بعد ثلاثة أيام[٢٦]، إن توالى حكايات ضرب كبار المسئولين فى دولة المماليك من ما حفظته كتب التاريخ، يقدم دليلاً على أن ما لقيه أبو الفرج – إن صحت روايتا المقريزى وابن تغرى بردى – لم يكن أبدًا بسبب أنه "أكره على الإسلام حتى قال كلمة الإيمان غصبًا ولبس العمامة البيضاء وهو باق على دين النصرانية" كما قال بذلك ابن تغرى بردى(١٢).

مراجع الفصل الأول

١- محمد بن أحمد بن إياس الحنفى: "بدائع الزهور فى وقائع الدهور"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٣م، القسم الثانى من الجزء الأول، ص(٥١٦).

٢- شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوى: "الضوء اللامع لأهل القرن التاسع"، دار مكتبة الحياة، بيروت، بدون تاريخ للنشر الجزء الرابع، ص(٢٤٩)

٣- شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوى: "المرجع السابق"، الجزء الرابع، ص(٢٥٠).

٤- شهاب الدين ابن حجر العسقلانى "إنباء الغمر بأبناء العمر"، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٦م، المجلد السابع، ص(٢٣٥).

٥- شهاب الدين أبى عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموى: "معجم البلدان"، دار إحياء التراث العربى، بيروت، ١٩٧٩م، الجزء الرابع، ص(٣٧٨).

٦- محمد بن عبد الله بن محمد بن ابراهيم اللواتى الطنجى: "تحفة النظار فى غرائب الأمصار وعجائب الأسفار (أو رحلة ابن بطوطة)"، دار التحرير، القاهرة، ١٩٦٦م، ص(٤٣).

٧- د. حسين مؤنس: "أطلس تاريخ الإسلام"، الزهراء للإعلام العربى، القاهرة، ١٩٨٧ م، ص (٣٠١)

٨- أبو العباس أحمد القلقشندى "صبح الأعشى فى صناعة الإنشا"، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٥م الجزء الرابع، ص(١٢-١٣).

٩- تقى الدين أحمد بن على المقريزى: "كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار"، دار التحرير، القاهرة، ١٩٦٨، الجزء الثالث، ص(٨٠).

١٠- تقى الدين أحمد بن على المقريزى: المرجع السابق، الجزء الثالث، ص(٨١).

١١- محمد بن أحمد بن إياس الحنفى: المرجع السابق، القسم الثانى من الجزء الأول، ص(٣٢٣).

١٢- جمال الدين أبى المحاسن يوسف بن تغرى بردى: "النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة"، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، القاهرة بدون تاريخ للنشر، الجزء الثانى عشر، ص(١٣٩).

١٣- محمد بن أحمد بن إياس الحنفى: المرجع السابق، القسم الثانى من الجزء الأول، ص(٣٢٣).

١٤- أبو العباس أحمد القلقشندى: المرجع السابق، الجزء الخامس، ص(٤٩٠-٤٩١).

١٥- محمد بن أحمد بن إياس الحنفى: المرجع السابق، القسم الثانى من الجزء الأول، ص(٣٣٦).

١٦- محمد بن أحمد بن إياس الحنفى: المرجع السابق، القسم الثانى من الجزء الأول، ص(٣٤٧).

١٧- تقى الدين أحمد بن على المقريزى: المرجع السابق، الجزء الثانى، ص(١١٤- ١١٥).

١٨- تقى الدين أحمد بن على المقريزى: المرجع السابق، الجزء الثالث، ص(٦٨).

١٩- تقى الدين أحمد بن على المقريزى: المرجع السابق، الجزء الثانى، ص(١٣٧- ١٤٢).

٢٠- محمد بن أحمد بن إياس الحنفى: المرجع السابق، القسم الثانى من الجزء الأول، ص(٣٧٠).

٢١- محمد بن أحمد بن إياس الحنفى: المرجع السابق، القسم الثانى من الجزء الأول، ص(٤٣٦).

٢٢- تقى الدين أحمد بن على المقريزى: المرجع السابق، الجزء الثانى، ص(١٨٤- ١٩٠).

٢٣- محمد بن أحمد بن إياس الحنفى: المرجع السابق، القسم الثانى من الجزء الأول، ص(٤٦٨).

٢٤- محمد بن أحمد بن إياس الحنفى: المرجع السابق، القسم الثانى من الجزء الأول، ص(٤٧١).

٢٥- تقى الدين أحمد بن على المقريزى: المرجع السابق، القسم الثانى من الجزء الثالث، ص(٨٢٠).

٢٦- محمد بن أحمد بن إياس الحنفى: المرجع السابق، القسم الثانى من الجزء الأول، ص(٣٤٧).

الفصل الثانى
عبد الرزاق بن أبى الفرج الأرمنىَ
المعروف بوالى قطيا

عبد الرزّاق هو من حفظت لنا كتب التاريخ، التى اهتمت بدولتىَ المماليك فى مصر، اسمه من عقب أبى الفرج بن نقولا الأرمنىّ، وقد سبقت الإشارة فى مقدمة هذا الكتاب إلى أن أبا الفرج بن نقولا هو مؤسس تلك الأسرة التى حفظت لنا بعض كتب تراجم العصر المملوكى أطرافا من سير بعض أعلامها، إن التقليب فى أهم كتابين تناولا ذلك العصر وهما "كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك" لتقى الدين أحمد بن على المقريزى (٧٦٦هـ/ ١٣٦٤م - ٨٤٥ هـ/ ١٤٤١م) وكتاب أبى المحاسن يوسف بن تغرى بردى (٨١٣ هـ ١٤١٠/م - ٨٧٤ هـ/ ١٤٦٩م) المعروف بـ: "النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة"، بالإضافة إلى أهم كتابين من كتب التراجم التى تناولت أعلام العصر المملوكى، ونعنى بهما "إنباء الغمر بأبناء العمر" لابن

حجر العسقلانى (٧٧٣هـ١٣٧٢/م - ٨٥٢هـ١٤٤٩/م) و"الضوء اللامع لأهل القرن التاسع" لشمس الدين السخاوى(٨٣١هـ١٤٢٨/م-٩٠٢هـ١٤٩٦/م)، لم يكشف التقليب فى هذه الكتب الأربعة وغيرها عن أحد من أبناء أبى الفرج بن نقولا الأرمنىَ سوى عبد الرزّاق هذا، وقد يكون هناك أبناء آخرون لأبى الفرج عدا عبد الرزّاق، لكن أيا منهم لم ترق به أعماله وسيرة حياته ليسلكه مؤرخو العصر وكتابه بين الأعلام من رجال الدولة وأصحاب المناصب.

البداية

تأتى الإشارة الأولى عن عبد الرزّاق بن أبى الفرج فى أحداث سنة ٧٩٨هـ١٣٩٥/م، وهى السنة السابعة من سلطنة الملك الظاهر برقوق (٧٣٩هـ١٣٣٨/م - ٨٠١هـ ١٣٩٨/م) الثانية بمصر، حيث يذكر المقريزى فى أحداث شهر ربيع الآخر ما يلى "وفى خامس عشرِه (أى شهر ربيع الآخر) استقر تاج الدين عبد الرزّاق بن أبى الفرج الملكى - ناظر قطيا - فى ولايتها مع وظيفة النظر، والتزم كل شهر بحمل مائة ألف وخمسين ألف درهم، وكان فى ابتداء أمره صيرفيًا بقطيا، وترقى حتى باشر بها، ثم ولى النظر إلى أن جمع بين النظر والولاية"[1]، إن هذه الإشارة إلى أول الوظائف العليا - وظيفة النظر - التى وليها عبد الرزّاق تجىء بعد ما يقرب من عامين من وفاة أبيه فى سنة ٧٩٦هـ (١٣٩٤م)، وما يستدل عليه من أمر بداية عبد الرزّاق فى هذه الإشارة أنه ترسم خطى والده الوظيفية،

فقد بدأ صيرفيا بقطيا تماما كما بدأ والده، وهو ما يعنى أن عبد الرزّاق تلقى علوم الصيرفة فى البداية بقطيا التى عمل بها والده صيرفيا ثم ناظرا وفى النهاية والياً، وبعد أن برع فى الصيرفة وفى ظل ما تقلد والده من مناصب ببلاط القاهرة، بدأ عبد الرزّاق رحلة صعوده إلى قمة الهرم الوظيفى فى دولة المماليك، فانتقل من وظيفة الصيرفى - كما ذكر المقريزى- إلى وظيفة المباشر بقطيا ثم ولى وظيفة الناظر بقطيا، وليجمع قبل انتصاف عام ٧٩٨هـ (١٣٩٥م) بين وظيفتى ناظر ووالى قطيا، وقطيا (أو قطيه فى بعض المصادر) هى آخر النقاط المصرية على طريق القوافل بين مصر والشام، ويذكر ياقوت الحموى فى "معجم البلدان" أنها على بعد يوم من الفرما، وتؤخذ فيها الزكاة والضرائب من التجار لأنها بمثابة المنفذ الحدودى والجمركى للأراضى المصرية، ووظيفة الصيرفى فى قطيا هى تقدير المكوس وتحصيلها من التجار والقوافل، وأما المباشر فإنه لفظ يطلق على أصحاب الوظائف المختلفة مثل الكاتب والناظر والوالى، والأرجح هنا أن المقريزى قصد به وظيفة الكاتب، والناظر هو المسئول عن الأموال المحصلة، أى أنه بمثابة المدير المالى فى نظامنا الإدارى الحالى، والوالى فى نظام الدولة على ذلك العهد هو رئيس الشرطة أو العسس، وهو ما يعادل فى نظامنا الحالى مدير الأمن، إن تقلب عبد الرزّاق فى هذه الوظائف وجمعه لأكثر من واحدة منها، إنما كان بسبب كفاءته فى عمله، ومن الجدير بالذكر هنا أن ما فرض على عبد الرزّاق من أموال طلب منه أن يحملها إلى بلاط

القاهرة، جاء ذلك فى سياق مجموعة من القرارات اتخذها السلطان الظاهر برقوق لمواجهة موجة من ارتفاع الأسعار عصفت بالمصريين فى تلك السنة، يصف ابن إياس ما كان من أمر ذلك الغلاء بقوله: "وفى ربيع الآخر وقع الغلاء بالديار المصرية، وعزّ القمح جدا، فرسم السلطان بجمع الفقراء والحرافيش، وصار يصنع لهم فى كل يوم عشرين إردباً دقيق، وتفرّق خبزاً على الفقراء، فكانوا يزدحمون وقت التفرقة، حتى كان يموت منهم فى كل يوم من الزحام نحو عشرين إنساناً"[٢].

انعكس ما وليه عبد الرزّاق بن أبى الفرج من وظائف على مظهره وحياته، وكان ذلك مما اجتذب اهتمام معاصريه، ومن هؤلاء المقريزى الذى أثبت ذلك فى موضع آخر بالقسم الثانى من الجزء الثالث من كتابه "كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك"، وفيه تحدث المقريزى عن ذلك قائلاً: "واستقر فى نظر قطيا، ثم جمع إليها الولاية، ولم يسبق إلى ذلك، فباشرهما مدة، وترك زىّ الكتاب ولبس القباء والكلفتاه، وشد السيف فى وسطه وصار يدعى بالأمير بعد ما كان يقال له المعلم، ثم صار يقال له القاضى"[٣]، ومن المعروف أن زىّ الكتاب على ذلك العهد هو (الفَرَجيّة) الطويلة الكم بغير تفريج (أى ليست مشقوقة)، والفَرَجيّة أقرب ما تكون إلى الجلباب الذى نعرفه اليوم، ومن الكتّاب من يرتدى الطيلسان وهو رداء قصير مفتوح من الأمام يغطى الرأس وينسدل على الكتف ويغطى الظهر حتى الحوض[٤]، وأما الكلفتاه فهى غطاء للرأس يرتديه السلطان والقادة والجنود بدلا من العمامة،

وقد شاع استعماله مع أغطية أخرى كثيرة فى عصر المماليك (٦٤٨هـ-١٢٥٠/م - ٩٢٣هـ-١٥١٧/م)[٥].

شهد شهر المحرم من سنة ٧٩٥هـ (١٣٩٢م) - وهى السنة الرابعة من سلطنة الملك الظاهر برقوق الثانية - تغييراً فى تشكيل الحكومة المصرية لذلك العهد، حيث قام الملك الظاهر برقوق بعزل الوزير عبد الله بن أبى شاكر الغنام، واستوزر بدلا منه والد عبد الرزّاق: أبو الفرج بن نقولا الأرمنى، وفى نفس الشهر وإثر وفاة نائب الشام: كمشبغا الخاصكى، أخلع السلطان على الأمير تنم الحسنى وأقرّه نائبا عنه على الشام[٦]، انعكست زمالة كل من أبى الفرج بن نقولا وتنم الحسنى فى نظام حكم الظاهر برقوق على مسيرة عبد الرزّاق الوظيفية، إذ أثمرت صلة الزمالة هذه عن اختيار الأمير تنم الحسنى لعبد الرزّاق ليتولى نظارة ديوانه، وعندما عاد تنم الحسنى إلى القاهرة فى شهر المحرم من سنة ٧٩٩هـ (١٣٩٦م)، إثر استدعاء السلطان له، كان عبد الرزّاق بن أبى الفرج بين رفاق نائب الشام من الحاشية، قدّم تنم للظاهر برقوق فروض الطاعة والولاء مصحوبة بتقدمة (أى هدية) حافلة مما أرضى الظاهر برقوق عنه، فأخلع عليه خلعه الاستمرار فى نيابة الشام[٧]، والخلعة فيما جرى عليه العرف فى دول المماليك تكون إما قلادة من ذهب أو جواهر بالإضافة إلى ثياب خاصة وعمامة مطرزة بالذهب[٨]، وقبل أن يقفل تنم عائدا ومن معه إلى الشام، أخلع السلطان الظاهر برقوق على عبد الرزّاق بن أبى الفرج وأقرّه ناظراً لجيش الدولة المصرية بالشام،

وهو ما أبثته المقريزى بالنص التالى: "وفى تاسع عشره (أى شهر صفر من سنة ٧٩٩هـ) استقر شمس الدين محمد بن أحمد بن محمود النابلسى فى قضاء الحنابلة بدمشق، وكان قد حضر مع الأمير تنم، واستقر تاج الدين عبد الرزّاق الملكى: ناظر ديوان الأمير تنم - وقد حضر معه أيضاً إلى القاهرة - فى نظر الجيش بدمشق، عوضاً عن شمس الدين بن مشكور، وخلع عليهما"(٩)، وتعد وظيفة نظر الجيش أو الجيوش بالشام الوظيفة الثالثة من المستوى الأول للوظائف الديوانية بالشام، ويقوم من يلى وظيفة نظر الجيش فى الشام بكتابة المربعات، وهى "مراسيم مربعة بالإقطاعات الشامية"(١٠)، ومن مهام ناظر الجيش بالشام أيضاً "تنزيل المراسيم الشريفة التى تصدر إليه" من سلطان الديار المصرية والشامية(١٠)، وتكشف الفقرة السابقة من حديث المقريزى(٩) عن أمر بالغ الأهمية بالنسبة لعبد الرزّاق، وهو أن عبد الرزّاق قد ألحق باسمه عندما تحدث عنه مؤرخ عصره لقب "الملكى"، وبالرجوع إلى ما أورده أبو العباس أحمد بن على القلقشندى (٧٥٦هـ/ ١٣٥٥م - ٨٢١هـ/ ١٤١٨م) فى موسوعته الشهيرة "صبح الأعشى فى صناعة الإنشا" عن الألقاب والنعوت المستخدمة فى زمانه، نجد أن القلقشندى قد ذكر فى الجزء السادس من موسوعته الآتى عن لقب عبد الرزّاق: "(الملكى) بفتح اللام من ألقاب الملك وألقاب أتباعه المنسوبين إليه من الأمراء والوزراء ومن فى معناهم، وهو نسبة إلى الملك بكسر اللام"(١١)، ومن ذلك يمكن القول بأن عبد الرزّاق قد قفز فى عامين

من أول درجات سلم الوظائف العليا بدولة المماليك ليصبح واحدا من كبار رجال الدولة فى عهد الملك الظاهر برقوق.

الوزارة الأولى

كانت كفاءة عبد الرزّاق فى عمله بمثابة أوراق اعتماده لما ولى من وظائف، فلم يطل مقامة فى وظيفة ناظر الجيش بدمشق التى تولاها فى١٩ صفر سنة ٧٩٩هـ (١٣٩٦م)، حتى أرسل الظاهر برقوق فى طلبه ليتولى منصب وزير الدولة بالقاهرة، يقول المقريزى عن ذلك: "وفى يوم الخميس سلخه (أى آخر شهر ربيع الآخر من سنة ٨٠١هـ ١٣٩٩م) خُلع على الأمير تاج الدين عبد الرزّاق بن أبى الفرج ابن نقولا الأرمنىَ الأسلمى، والى قطيا واستقر فى الوزارة عوضاً عن الوزير الصاحب: بدر الدين محمد بن الطوخى"(١٢)، وقد اهتم المقريزى بتسجيل قصة تولية عبد الرزّاق الوزارة بالتفصيل فى أحداث شهر ربيع الآخر من سنة ٨٠١هـ (١٣٩٩م)، وذلك فى تاريخه المعروف "كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك"، وقال المقريزى عن ذلك بأن ما أظهره عبد الرزّاق فى عمله من الحزم والمهارة قد أوغر صدور البعض منه، فقام أولئك الحاقدين على عبد الرزّاق بالوشاية به لدى الوزير بدر الدين محمد بن الطوخى إبّان وزارته، كانت الوشاية بسبب ثراء عبد الرزّاق الملحوظ، ونتيجة لتلك الوشاية... قام الوزير ابن الطوخى بندب الأمير شهاب الدين أحمد بن الزين الحلبى لمصادرة أموال عبد الرزّاق، فأتم الأمير ابن الزين مهمته على الوجه الأكمل، بأن أخذ من عبد الرزّاق مليون درهم وضرب ابنه عبد الغنى

بن عبد الرزّاق بين يديه، عمل عبد الرزّاق على نقل ما حدث له ولابنه من الوزير ابن الطوخى وعلى يد الأمير ابن الزين إلى مسامع السلطان الظاهر برقوق، حيث أتاح له المهتار (وهو الموسيقى المختص بضرب النوبة بالقصر) زين الدين عبد الرحمن لقاء السلطان، فلما أسرّ عبد الرزّاق إلى السلطان فى ذلك اللقاء من أمور الوزير ابن الطوخى ما أغضبه، أمر الظاهر برقوق عبد الرزّاق بأن ينزل ويقيم فى منزل ابن الطوخى، وعندما استشعر عبد الرزّاق بأن مقامه بمنزل ابن الطوخى قد ثقل على الوزير، فإنه استأذن الظاهر برقوق فى أن يعود إلى قطيا ليقيم بها، فلم يأذن له الظاهر برقوق، ولكن الظاهر برقوق اتخذ قرارا آخر بأن يتولى عبد الغنى بن عبد الرزّاق ولاية قطيا، بينما يتولى عبد الرزّاق وزارة مصر بدلا من ابن الطوخى، ويصف المقريزى ما كان من أمر الوزير السابق ابن الطوخى بعد تولى عبد الرزّاق الوزارة بقوله: "فنزل بزى الأمراء (أى عبد الرزّاق) وسُلّم إليه ابن الطوخى، فأنزله من القلعة ومعه شاد الدواوين"[١٣]. هكذا خرج عبد الرزّاق من حبائل الوشاية وزيراً، لينقلب السحر على الساحر، ويتسلم عبد الرزّاق الوزير السابق ليعاقبه ويستخلص منه ما تبقى بذمته من أموال للدولة، واستكمالاً لذلك الإجراء، أمر عبد الرزّاق بالقبض أيضًا على كل من برهان الدين إبراهيم ابن عبدالكريم الدمياطى: ناظر المواريث بالقاهرة ومصر وناظر الأهراء والمقدم زين الدين صابر وشريكه على البديوى، وذلك لاستخلاص ما فى حوزتهم من أموال الدولة[١٣].

لم يطل العمر بالظاهر برقوق بعد أن تولى عبد الرزّاق بن أبى الفرج وزارته الأولى، فوافته المنية فجر يوم الجمعة الخامس عشر من شهر شوال سنة ٨٠١هـ (١٣٩٩م) وتولى السلطنة من بعد الظاهر برقوق - وبعهد منه - ابنه الناصر فرج بن برقوق (٧٩١هـ/١٣٨٩ - ٨١٥هـ/ ١٤١٢م)، وقد ذكر ابن تغرى بردى ذلك فى تاريخه فقال: "جلس (أى الناصر فرج بن برقوق) على تخت الملك بقلعة الجبل صبيحة موت أبيه يوم الجمعة النصف من شوال سنة إحدى وثمانمائة بعهد أبيه"[١٤]، ويستطرد ابن تغرى بردى بعد ذلك فى وصف ما حدث بالقلعة من مبايعة الخليفة وقضاة القضاة للمذاهب الأربعة والأمراء وكبار رجال الدولة للسلطان الجديد، فيذكر ابن تغرى بردى بين من بايعوا الناصر فرج بن برقوق من كبار رجال الدولة: "والوزير تاج الدين عبد الرزّاق بن أبى الفرج"[١٥]، ويتفق ابن إياس مع ابن تغرى بردى فى ذلك، حيث يذكر ابن إياس فى حديثه عن وفاة الظاهر برقوق أن عبد الرزّاق كان يشغل منصب الوزير عند وفاة الظاهر برقوق، جاء ذلك فى سياق حديث ابن إياس عن وزراء الظاهر برقوق فقال: "وتاج الدين عبد الرزّاق، ومات (أى الظاهر برقوق) وهو وزير"[١٦]، وقد أفاض كل من ابن تغرى بردى وابن إياس فى ذكر أسماء من حضر بيعة الناصر فرج من قضاة وأمراء ورجال دولة، وتكشف مراجعة أسماء الطبقة الحاكمة فى ذلك العهد أن عبد الرزّاق بن أبى الفرج قد تزامل أثناء وزارته مع اثنين من أهم المفكرين فى ذلك العصر، وهما ولى الدين عبد الرحمن بن خلدون

(٧٣٢هـ/١٣٣٢م-٨٠٨هـ/١٤٠٦م) الذى كان يشغل منصب قاضى قضاة المالكية، وتقى الدين أحمد بن على المقريزى (٧٦٦هـ/١٣٦٤م-٨٤٥هـ/١٤٤م) الذى تولى وظيفة محتسب القاهرة فى ذلك العهد، ومما هو جدير بالذكر هنا أن ذلك العهد كان يموج بالفتن والمؤامرات، ما جعل الأتابكى أيتمش البجاسى- مدبر المملكة- يوجه تعليمات - أشبه بالأمر الإدارى الآن - إلى كل من الوزير والأستادار لتجنب بعض الأمور التى تثير الفتن والقلاقل، وقد سجل ابن إياس تلك التعليمات فى تاريخه بقوله: "وأكد (أى الأتابكى أيتمش البجاسى) على الوزير تاج الدين عبد الرزّاق، والأمير يلبغا، الأستادار، فى الكف عن ظلم الرعية، وتجهيز القسط والجامكية، والعليق واللحم برسم المماليك السلطانية، (ومتى تعطل شىء من ذلك ضربتكما بالمقارع)، وكذلك قال لناظر الخاص بسبب الكسوة، فأجابوا بالسمع والطاعة"[١٧]، ومما يفهم من هذا النص أن الأتابكى وهو أمير الجيوش، أو أكبر الأمراء المقدمين بعد نائب السلطنة، حذر الوزير والأستادار من ظلم الشعب وتأخير المرتبات (الجامكية) وعلف الخيول واللحم، والأستادار هو المشرف على شئون البيوت السلطانية والمتصرف فى نواحى أرض مصر وفى كشف الأقاليم والولاة، وأما ناظر الخاص فهو المتحدث فى كل ما هو خاص بمال السلطان مثل الخزانة السلطانية والخلع وما إلى ذلك[١٨].

أطلت الفتن برؤوسها سراعًا قبل أن ينتهى الأسبوع الأول من سلطنة فرج الأولى، بدأت أولى الفتن بتخلف الأمير سودون: أمير

أخور كبير (أى الأمير الموكل بعلف الدواب) عن الصعود للقلعة فى يوم الخميس ٢١ شوال سنة ٨٠١هـ(١٣٩٩م)، ويعد تخلف أمير كهذا عن الخدمة السلطانية فى ذلك العهد خروجا على طاعة السلطان أو تمهيدا لإحداث فتنة، فلما ألقى الخاصكية (أى حرس السلطان) القبض على الأمير سودون ومجموعة أخرى من الأمراء ومنهم الأمير يلبغا الأستادار، اتخذ الأتابكى أيتمش قرارًا بأن يسجن كبارهم بالإسكندرية[١٩]، ولما كان يلبغا الأستادار واحدًا ممن سجنوا بالإسكندرية، فإن السلطان الناصر فرج أخلع (أى ألبسه خلعة) على الأمير زين الدين مبارك شاه فى الثالث والعشرين من شهر شوال وأقره أستادارا، لكن مبارك شاه طلب إعفاءه من وظيفة الأستادار بعد ثلاثة أيام من ولايته لها، فأخلع السلطان فى يوم الثلاثاء ٢٦ شوال من سنة ٨٠١ هـ (١٣٩٩م) على الوزير تاج الدين عبد الرزّاق وأقره أستادارا عوضًا عن مبارك شاه، فجمع عبد الرزّاق فى وزارته الأولى بين مهام كل من الوزير والأستادار[٢٠- ٢١].

الوزارتان الثانية والثالثة

توزعت مصر فى ذلك العهد بين صراعات داخلية تمزقها وبين تهديد خارجى يوشك أن يجتاحها، ونشبت الصراعات الداخلية نظرا لحداثة سن السلطان الناصر فرج مع وجود بعض من الأمراء الكبار حوله، فقد أثار وجود الأمير أيتمش فى منصب الأتابكى حفيظة بعض كبار الأمراء مثل الأمير تنم نائب الشام، وهو ما أثبته ابن إياس فى تاريخه حيث قال: "وأخذ الأمير تنم يصرح بأن السلطان

صغير، وكل ما يصدر، ليس هو عنه، وإنما هو عن الأمراء، وأنا وصيّ السلطان لا يعمل شيء إلا بمراجعتى، ونحو هذا"[٢٢]، فكثرت فى الأيام الأولى من سلطنة الناصر فرج الأولى التغيرات فى مناصب الأمراء وإقطاعاتهم، مما كان يعنى حاجة القابض على السلطة إلى مزيد من الأموال لشراء ولاء البعض ممن تعتمل الأطماع فى نفوسهم، فإذا أُضيف إلى ذلك ما حملته الأخبار عن تحركات لبايزيد بن عثمان: ملك الروم عند الحدود الشمالية للدولة، وتحركات أخرى لتيمورلنك القادم من الهند والمقيم وقتها ببلاد العجم (إيران) على الحدود الشرقية للدولة المصرية، فإن الحاجة للأموال فى ظروف كهذه تكون ماسة وتسبق ما عداها من أمور، فلما عجز عبد الرزّاق عن الوفاء بالحاجات المتزايدة للأموال، فإن السلطان - أو من يحرك السلطان - لم يجد بدًا من عزله فى الثالث والعشرين من شهر ذى القعدة فى سنة٨٠١هـ(١٣٩٩م)، وهو ما أثبته ابن إياس بقوله: "وفيه (أى شهر ذو القعدة)، فى ثالث عشرينه، خلع السلطان على الأمير شهاب الدين أحمد بن الحاج عمر المعروف بابن قطينة الحسنى، واستقر وزيراً عوضاً عن تاج الدين عبد الرزّاق والى قطيا، وسلّم إليه ليعاقبه على إحضار المال، فاستدعى بالوزير محمد ابن الطوخى ليحاققه، وفيه أخلع السلطان على يلبغا السالمىّ، واستقر أستاداراً عوضاً عن الوزير تاج الدين بن أبى الفرج"[٢٣].

قضى عبد الرزّاق قرابة العام ملازمًا داره دون أن يتولى أى من مناصب الدولة، وجاء أول ما تولاه من مناصب بعد إقالته من الوزارة

فى التاسع والعشرين من شهر شوال سنة ٨٠٢هـ (١٤٠٠م)، حيث أُعيد لوظيفته الأولى... واليًا وناظرًا لقطيا التى شهدت بداياته وبدايات والده[٢٤-٢٥]، ثم تولى بعد ذلك ولاية القاهرة حتى صرف عنها فى السادس والعشرين من شهر شوال سنة ٨٠٣هـ/ ١٤٠١م[٢٦]، فقد كانت سمة العصر القلاقل والاضطرابات، وإن المقلب لصفحات الكتب التى سجلت أحداث ذلك العهد، سوف يلحظ وبسهولة تتابع تولية رجال الدولة لمناصبهم ثم صرفهم عنها وبعد فترات قد تطول أو تقصر، وكان هذا هو بالضبط ما حدث مع عبد الرزّاق، فقد ذكر المقريزى أنه فى السادس والعشرين من شهر شوال سنة ٨٠٣هـ: "استقر ناصر الدين محمد بن الطبلاوى فى ولاية القاهرة، وصرف الأمير الوزير تاج الدين عبد الرزّاق بن أبى الفرج، المعروف بوالى قطيا، وعمل أحد الأمراء الحجاب بغير إقطاع، ثم قبض عليه بعد أيام وعصر وأخذ منه مال، ثم أفرج عنه"[٢٦]، والعصر فى حديث المقريزى السابق ضرب من التعذيب، يتم فيه عصر بعض أعضاء الجسم كالكعب والصدغ والرأس، ومن المعروف أن السنة الأخيرة التى قضاها عبد الرزّاق واليًا وناظرًا لقطيا شهدت وصول قوات الغازى المغولى تيمورلنك إلى الشام واجتياحه لمدينتى حلب وحماة، وقد تصدى له السلطان الناصر فرج بالجيش المصرى خارج مدينة دمشق، وبعد مناوشات بين الجيش المصرى وجيش تيمورلنك استمرت أياماً، قرر أمراء مصر حمل السلطان الناصر فرج على العودة إلى القاهرة، خوفًا على وظائفهم

واقطاعاتهم من مجموعة أمراء تركت معسكر الجيش خوفًا بدمشق خلسة وعادت إلى مصر، فكان من جراء ذلك الانسحاب المفاجئ أن فقد الجيش المصرى كل سلاحه، ووقعت دمشق، لقمة سهلة فى يد تيمورلنك الذى أضرم فيها النار يوم الأربعاء التاسع والعشرين من شهر رجب سنة ٨٠٣هـ (١٤٠١م)، فلما استقر الناصر فرج بالقاهرة بعد سقوط دمشق شرع فى جمع الأموال لتسليح الجيش لمحاربة تيمورلنك مرة أخرى، لم تفلح الضرائب التى فرضها الأمير يلبغا السالمىّ الأستاردار ولا تحصيل إيجار الأملاك والأراضى مقدمًا فى جمع المبلغ المطلوب لتسليح الجيش، فالتفتت السلطات إلى كبار موظفى الدولة ممن كانت وظائفهم تقوم على تحصيل الأموال، وصدر الأمر بإلزام هؤلاء الموظفين بتغطية العجز فى الميزانية المطلوبة لتسليح الجيش، وقد سجل المقريزى ذلك فقال عنه: "فيه (أى شهر ذى القعدة سنة ٨٠٣هـ/ ١٤٠١م) ألزم سعد الدين إبراهيم بن غراب بتجهيز نفقة المماليك، فالتزم أن يحمل منها مائة ألف دينار، وألزم الوزير ناصر الدين محمد بن سنقر وتاج الدين عبد الرزّاق بن أبى الفرج ويلبغا السالمى بمائة ألف دينار، فشرعوا فى تجهيزها"[٢٧]، انقضى من الزمن ما يقرب من عامين قبل أن يعود عبد الرزّاق إلى وظائف الدولة مرة أخرى، وهو ما أثبته المقريزى فى أحداث شهر شوال من سنة ٨٠٥هـ(١٤٣٠م) بقوله: "وفى ثانى عشرينه (أى شهر شوال) خلع على الأمير الوزير تاج الدين رزق الله المعروف بوالى قطيا واستقر فى الوزارة عوضًا عن مبارك شاه، وهذه وزارته

الثانية"[٢٨]، ومما هو جدير بالذكر هنا أن المقريزى أو ناسخ تاريخه قد أخطأ فى كتابة اسم عبد الرزّاق فجعله رزق الله، على أن الأغرب من ذلك هو أن ابن إياس قد أورد خبر الوزارة الثانية لعبد الرزّاق فى كتابه "بدائع الزهور فى وقائع الدهور" نقلا عن المقريزى وبنفس الخطأ فى الاسم![٢٩]، لم تدم وزارة عبد الرزّاق الثانية سوى ستة عشر يومًا، نقل بعدها عبد الرزّاق لوظيفة كاشف الوجه البحرى عوضًا عن الأمير قُجماس كما ذكر المقريزى فى أحداث شهر شوال من سنة ٨٠٥هـ[٣٠]، والكاشف بمثابة المحافظ أو المدير الآن فى تنظيم المحليات، وبعد قرابة خمسة أشهر وفى شهر ربيع الأول من سنة ٨٠٦هـ(١٤٠٣م)... أعيد عبد الرزّاق للوزارة للمرة الثالثة، وقد انفرد ابن إياس بين مؤرخى العصر بذكر الوزارة الثالثة لعبد الرزّاق، إذ لم يرد ذكر تلك الوزارة فيما أورده كل من المقريزى وابن تغرى بردى من أحداث ذلك الشهر، وبالرغم من معاصرتهما لأحداث تلك الفترة، وقد سجل ابن إياس هذه الوزارة بقوله: "وفيه (يوم الثلاثاء ٢٠ ربيع الأول سنة ٨٠٦هـ) خلع على الأمير تاج الدين رزق الله، كاشف البحيرة، وهو ابن أبى الفرج، وأعيد إلى الوزارة، وهذه ثالث وزاراته"[٣١]، إن فى قول ابن إياس "وهو ابن أبى الفرج" ما يقطع الشك فى الاسم ويؤكد بأن المعنى هو عبد الرزّاق، ولكن ابن إياس لم يذكر العلة فى استبدال "عبد الرزّاق" بـ "رزق الله".

تزامن تكليف عبد الرزّاق بالوزارتين الثانية والثالثة وتقلده لمنصب كاشف الوجه البحرى مع كثير من القلاقل والأحداث التى عصفت

بالمجتمع المصرى، وقد انعكس ذلك على كافة المصريين بالضائقة الاقتصادية التى تتزامن دائما مع الأوبئة والحروب، مما ترتب عليه عجز مباشرى الدولة عن الوفاء بالالتزامات المالية المتزايدة والمطلوبة لسد جوع سواد الشعب، حتى أن البعض من مباشرى الدولة لم يجد بدًا من الاختفاء عن أعين السلطان والناس، هربا من بطش السلطان ونقمة الشعب الجائع، ومن أمثلة ذلك ما حدث فى التاسع عشر من شهر ربيع الأول سنة ٨٠٦هـ(١٤٠٣م) وأثبته ابن إياس بقوله "وفيه فى تاسع عشره، اختفى الوزير تاج الدين بن البقرى، عجزًا عن تكفية اللحم والنفقات السلطانية"(٣١)، فكان أن تولى عبد الرزّاق وزارته الثالثة فى يوم الثلاثاء ٢٠ ربيع الأول سنة ٨٠٦هـ بديلا عن ابن البقرى الذى اختفى، وفى جمادى الآخرة وبعد ثلاثة أشهر قضاها عبد الرزّاق فى وزارته الثالثة... لم يجد بدًا إزاء عجزه عن تلبية ما يطلب منه إلا أن يهرب كما هرب ابن البقرى قبله، ويسجل ابن إياس ذلك فيقول: "وفيه (أى شهر جمادى الآخرة لسنة ٨٠٦هـ)، فى عاشره، اختفى الوزير تاج الدين عجزا عن تكيفة اللحم وغيره من مصارف الدولة"(٣٢)، ويذكر ابن تغرى بردى أسباب ذلك الاختفاء بذكر أحوال المجتمع المصرى إبان ذلك فيقول "هذا والموت فاش بين الناس وأكثر من كان يموت الفقراء من الجوع"(٣٣).

النهاية

كانت الوزارة الثالثة هى آخر ما تولاه عبد الرزّاق بن أبى الفرج من مناصب الدولة، ولم يشر أى من مصادر تاريخ تلك الفترة الزمنية

إلى أخبار لعبد الرزّاق حتى تاريخ وفاته فى الرابع عشر من شهر ربيع الآخر سنة ٨٠٨هـ(١٤٠٥م)، مما يُفهم منه أن الرجل ركن إلى الدعة والهدوء فى السنتين الأخيرتين من عمره، بينما كان أبناؤه: فخر الدين عبد الغنى وناصر الدين محمد وشمس الدين محمد قد بدءوا رحلة الصعود فى الوظائف الحكومية، ناهجين فى ذلك منهج أبيهم وجدهم، وفيما يلى نص الترجمة التى أفردها المقريزى لعبد الرزّاق بن أبى الفرج فى القسم الأول بالجزء الرابع من "كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك": "ومات عبد الرزّاق بن أبى الفرج الأمير الوزير تاج الدين المعروف بابن أبى الفرج الأرمنى"، مات فى رابع شهر ربيع الآخر، كان أولا كاتبًا، ثم ولى نظر قطيا ثم صار والى قطيا، وولى الوزارة والأستادارية معا، ثم ولى بعد ذلك كشف الوجه البحرى، ثم ولاية القاهرة، وكان أولا يسمى بالمعلم، ثم سمى بالقاضى، ثم نعت بالصاحب، ثم بالأمير، ثم بملك الأمراء، وكل ذلك فى مدة يسيرة من السنين"(٣٤)، ويتبقى هنا الإشارة إلى أحوال الدولة المصرية عشية رحيل عبد الرزّاق عن الدنيا، وهو ما صوره المقريزى فأجاد وأبدع مما جعل ابن إياس ينقله عنه فى تاريخه، فقد قال المقريزى معلقًا على ما أصاب مصر من محن وفساد وأوبئة فى السنوات الأخيرة من عمر عبد الرزّاق بن أبى الفرج، "قد كنت أسمع قديمًا أنه يتوقع لأهل مصر غلاء وجلاء وفناء، فأدركنا ذلك كله فى سنتى ست وسبع وثمانمائة، وهلك فيها ما ينيف على ثلثى أهل مصر، ودمر أكثر قراها"(٣٥)، وليس هناك ما هو أدل على اضطراب

أحوال مصر عند رحيل عبد الرزّاق بن أبى الفرج عن الدنيا، من أن ذلك الرحيل حدث فى دولة الملك المنصور عبد العزيز بن الظاهر برقوق، وذلك بعد هروب أخيه المالك الناصر فرج صباح يوم الأحد الخامس والعشرين من شهر ربيع الأول سنة ٨٠٨ هـ(١٤٠٥م). وكان هروب الناصر فرج ليأسه من انفراج الضائقة التى أمسكت بتلابيب مصر، جراء الفتن بين قادتها والأوبئة التى حصدت الكثير من أهلها وخلفت وراءها الخراب والغلاء.

مراجع الفصل الثانى

١- تقى الدين أحمد بن على المقريزى: "كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك"، مركز تحقيق التراث، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ١٩٧١ م، الجزء الثالث، القسم الثانى، ص (٨٥٤).

٢- محمد بن أحمد بن إياس الحنفى: "بدائع الزهور فى وقائع الدهور"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٣م، القسم الثانى من الجزء الأول، ص (٤٨٢).

٣- تقى الدين أحمد بن على المقريزى: المرجع السابق، ص (٩٢٥).

٤- د. فاطمة محجوب: "الموسوعة الذهبية للعلوم الإسلامية"، دار الغد العربى، القاهرة، بدون تاريخ للنشر، الجزء ٢٥، مادة (الزىّ)، ص (١٦٩-٢٠٠).

٥- د.فاطمة محجوب: المرجع السابق، مادة (الزىّ الرأسى)، ص (٢١٠ - ٢٣٤).

٦- محمد بن أحمد بن إياس الحنفى: المرجع السابق، ص (٤٥٦).

٧- محمد بن أحمد بن إياس الحنفى: المرجع السابق، ص (٤٨٥).

٨- تقى الدين أحمد بن على المقريزى: "كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار"، دار التحرير، القاهرة، ١٩٦٨م، الجزء الثانى، ص (١٨٤، ١٩٠).

٩- تقى الدين أحمد بن على المقريزى: "كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك"، مركز تحقيق التراث، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ١٩٧١ م، الجزء الثالث، القسم الثانى، ص (٨٧١).

١٠- أبو العباس أحمد القلقشندى: "صبح الأعشى فى صناعة الإنشا"، طبعة سلسلة الذخائر، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٤ م، الجزء الثانى عشر، ص(٨٦-٩٩).

١١- أبو العباس أحمد القلقشندى: "صبح الأعشى فى صناعة الإنشا"، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة النشر، بدون تاريخ للنشر، الجزء السادس، ص(٣٠).

١٢- تقى الدين أحمد بن على المقريزى: المرجع السابق، ص(٩٢٤).

١٣- تقى الدين أحمد بن على المقريزى: المرجع السابق، ص(٩٢٥).

١٤- أبو المحاسن يوسف بن تغرى بردى: "النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة"، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة النشر، القاهرة، بدون تاريخ للنشر، الجزء الثانى عشر، ص(١٦٨).

١٥- أبو المحاسن يوسف بن تغرى بردى: المرجع السابق، ص(١٧١).

١٦- محمد بن أحمد بن إياس الحنفى: المرجع السابق، القسم الثانى من الجزء الأول، ص(٥٢٩).

١٧- محمد بن أحمد بن إياس الحنفى: المرجع السابق، القسم الثانى من الجزء الأول، ص(٥٣٨).

١٨- تقى الدين أحمد بن على المقريزى: "كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار"، دار التحرير القاهرة، ١٩٦٨م، الجزء الثالث، ص(٦٧).

١٩- تقى الدين أحمد بن على المقريزى: "كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك، القسم الثالث من الجزء الثالث، ص(٩٦٢-٩٦٣).

٢٠- أبو المحاسن يوسف بن تغرى بردى: المرجع السابق، ص(١٧٤-١٧٥).

٢١- محمد بن أحمد بن إياس الحنفى: المرجع السابق، ص (٥٤٠-٥٤١).

٢٢- محمد بن أحمد بن إياس الحنفى: المرجع السابق، ص(٥٤٢).

٢٣- محمد بن أحمد بن إياس الحنفى: المرجع السابق، ص(٥٤٥).

٢٤- محمد بن أحمد بن إياس الحنفى: المرجع السابق، ص(٥٨٨).

٢٥- تقى الدين أحمد بن على المقريزى: "كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك"، مركز تحقيق التراث، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ١٩٧١م، القسم الثالث من الجزء الثالث، ص(١٠٢٠).

٢٦- تقى الدين أحمد بن على المقريزى: المرجع السابق، ص(١٠٦٤).

٢٧- تقى الدين أحمد بن على المقريزى: المرجع السابق، ص(١٠٦٥).

٢٨- تقى الدين أحمد بن على المقريزى: المرجع السابق، ص(١١٠٤).

٢٩- محمد بن أحمد بن إياس الحنفى: المرجع السابق، ص(٦٧١).

٣٠- تقى الدين أحمد بن على المقريزى: المرجع السابق، ص(١١٠٥).

٣١- محمد بن أحمد بن إياس الحنفى: المرجع السابق، ص(٦٨٣).

٣٢- محمد بن أحمد بن إياس الحنفى: المرجع السابق، ص(٦٨٥).

٣٣- أبو المحاسن يوسف بن تغرى بردى: المرجع السابق، ص(٣٠٢).

٣٤- تقى الدين أحمد بن على المقريزى: "كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك"، مركز تحقيق التراث، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ١٩٧٢م، القسم الأول من الجزء الرابع، ص(٢٦).

٣٥- محمد بن أحمد بن إياس الحنفى: المرجع السابق، ص(٦٩٧).

الفصل الثالث

عبد الغنى بن عبد الرزّاق الأرمنىّ

المعروف بفخر الدين الأستادار

يمثل عبد الغنى بن عبد الرزّاق الأرمنىّ- وهو حفيد أبو الفرج بن نقولا- الجيل الثالث من أسرة أبى الفرج، ويعد الأشهر من بين أبناء هذه الأسرة، وذلك لكثرة ماحوته المصادر - التى أرّخت لعصره أو ترجمت لرجال ذلك العصر - من إشارات وأحاديث عن أخباره وآثاره، ويعد الدور الذى لعبه عبد الغنى بن عبد الرزّاق فى تاريخ دولة المماليك من أهم وأكبر ما ساهم به مصرىّ من أصل أرمنىّ فى الأحداث التى مرت بتلك الدولة، مما جعل عمره -الذى لم يجاوز السبعة والثلاثين سنة هجرية- حافلا بالحوادث والمواقف، مما لا ينهض به إلا من عمّر أكثر مما عاش عبد الغنى من عمر، ولكنها الهمم لا الأعمار، تبلغ بأصحابها إنجاز ما نهضوا به من أعمال، حتى يعجز العقل عن إدراك كيف اتسع عمرهم - على قصره- لإنجازها.

النشأة والتكوين

ولد عبد الغنى بن عبد الرزّاق بن أبى الفرج الأرمنىّ، كما ذكر الحافظ شهاب الدين ابن حجر العسقلانى فى كتابه "إنباء الغُمر بأبناء العُمر"، فى سنة ٧٨٤هـ(١٣٨٢م)، حيث قال ابن حجر العسقلانى عن ذلك: "وكان مولد فخر الدين(وهو لقب عبد الغنى) سنة أربع وعشرين وسبعمائة"[١]، وقد أخطأ ابن حجر – أو ناسخ كتابه – فى تاريخ ميلاد عبد الغنى، كما أخطأ فى تاريخ وفاته. حيث ذكر فى بداية ترجمته لعبد الغنى أنه ولد فى "سنة أربع وعشرين وسبعمائة"، ثم عاد ليقرر قرب ختام تلك الترجمة الآتى: "وعاش سبعا وثلاثين سنة"[٢]، وبالطبع فان ما جاء فى كتاب ابن حجر العسقلانى عن عمر عبد الغنى يتعارض مع ما جاء فى بداية الترجمة من أنه ولد فى عام ٧٢٤هـ، بل إن التاريخ الذى ذكر فى كتاب ابن حجر... يجعل من ميلاد الابن: عبد الغنى سابقًا لميلاد الأب: عبد الرزّاق، وقد فطن محقق النسخة المتداولة من كتاب ابن حجر العسقلانى: "إنباء الغُمر بأبناء العُمر" إلى هذا الخطأ، والذى يمكن أن ينسب إلى ناسخ النسخة التى وصلت إلى المحقق وإلينا من هذا السفر الجليل، فأشار – المحقق- إلى ذلك فى هامش الصفحة رقم (٣٣٦) من الجزء السابع، وذكر أن التاريخ الصحيح لميلاد عبد الغنى هو سنة ٧٨٤هـ، وقد اعتمد محقق الكتاب فى ذلك على ما ذكره شمس الدين السخاوى فى ترجمته لعبد الغنى بكتابه: "الضوء اللامع لأهل القرن التاسع"، حيث قال السخاوى عن ميلاد عبد الغنى مايلى:

"وولد ابنه هذا (يعنى عبد الغنى بن عبد الرزّاق) فى سنة أربع وثمانين وسبعمائة"[٣]، ويعد التاريخ الذى أورده جمال الدين أبى المحاسن يوسف بن تغرى بردْى لميلاد عبد الغنى فى كتابه الشهير: "النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة" أدق ما ورد عنه فى كتب التاريخ والتراجم، حيث ذكر ابن تغرى بردْى فى ترجمة عبد الغنى ما يلى: "وكان مولد فخر الدين المذكور (يعنى عبد الغنى) فى شوال سنة أربع وثمانين وسبعمائة"[٤]، وأما الخطأ الثانى الذى ورد فى الترجمة التى أفردها ابن حجر العسقلانى لعبد الغنى بن عبد الرزّاق فى الجزء السابع من كتابه "إنباء الغُمر بأبناء العُمر"، فإنه يتعلق بتاريخ وفاة عبد الغنى، فقد انفرد ابن حجر بين مؤرخى عصره بإثباته رحيل عبد الغنى فى وفيات سنة ٨٢٠ هـ[١]، بينما أجمعت كل المصادر الأخرى التى ترجمت لعبد الغنى أو ذكرت نبأ وفاته، على أن وفاته قد حدثت فى سنة ٨٢١هـ (١٤١٨م)[٢- ٥].

ولد عبد الغنى فى قطيا حيث كان والده عبد الرزّاق يعمل صيرفيًا هناك، تلقى عبد الغنى تعليمه الأولى فى قطيا، وهو تعليم قوامه تعلم الكتابة والحساب (١، ٣)، ثم تلقى على والده وعن آخرين فنون الصيرفة وحساب المكوس (وهى الضرائب يحصلها المكّاس من التجار عند الحدود)، وقد أشار السخاوى إلى من تولوا مهمة تعليم عبدالغنى بقوله: "لأن أصله من الأرمن، وربّى مع اليهود وتدرّب بالأقباط ونشأ مع المكسة بقطيا، ولذا اجتمع فيه ما تفرقّ فى غيره"[٦]، وبطبيعة الأمر.. تدرج عبد الغنى فى الوظائف المرتبطة

بدولاب العمل فى قطيا كمنفذ حدودى، شأنه فى ذلك شأن والده وجدّه، فقد بدأ بوظيفة صيرفى فى ذلك المنفذ الحدودى الذى تؤخذ فيه الزكاة والضرائب من التجار القادمين والمغادرين للأراضى المصرية، ثم تدرج فى مناصب ذلك المنفذ الحدودى مثل كاتب ووالى، حتى بدأ رحلة الصعود للمناصب العليا، حدث ذلك عندما أُقرّ فى ولاية قطيا بعد تولى والده: عبد الرزّاق وزارة مصر فى شهر ربيع الآخر سنة ٨٠١هـ(١٣٩٩م) فى سلطنة الملك الظاهر برقوق الثانية، وهو ما جاء فى كل التراجم التى أفردت له، ومن ذلك ما أورده شمس الدين السخاوى بالنص التالى: "وولى (أى عبد الغنى) قطيا فى رأس القرن (يعنى القرن التاسع الهجرى) أول يوم من جمادى الأولى سنة إحدى، حين كان أبوه وزيرا"[٣]، ويعنى السخاوى بـ سنة إحدى " السنة الأولى من القرن التاسع الهجرى وهى سنة ٨٠١هـ.

من والى إلى أستادار

بدأ عبد الغنى بن عبد الرزّاق رحلة الصعود للمناصب العليا بدولة المماليك منذ أن تولى ولاية قطيا فى سنة ٨٠١هـ(١٣٩٩م)، وهى السنة الأولى من سلطنة الملك الناصر فرج بن برقوق الأولى بمصر، ومن الممكن القول الآن بأن أسباب اختيار عبدالغنى واليا لقطيا تنحصر فى سبب واحد يتمثل فى تقلد والده عبد الرزّاق لوزارة مصر خلال تلك السنة، وإن كان هذا السبب لا ينتقص من خبراته التى كونها فى وظائف ذلك المنفذ الحدودى، ولكن إعفاءه من

منصب والى قطيا بعد إعفاء والده من الوزارة، هو ما يزكى احتمال أن تكون ولايته الأولى لقطيا بسبب وزارة والده، ومما يؤكد كفاءته فى عمله... أنه قد أعيد لولاية قطيا كما أثبت ذلك جميع مؤرخى هذه الفترة، ومن هؤلاء شمس الدين السخاوى الذى قال عن ذلك: "ثم صرف (أى عبد الغنى) بصرفه (أى والده عبد الرزّاق)، وأعيد إليها بعد ذلك فى الأيام الناصرية فرج مراراً"[٢]، ويعنى السخاوى بـ"الأيام الناصرية فرج" سلطنة الملك الناصر فرج بن برقوق، وقد اتفق ما ذكره السخاوى عن تكرار ولاية عبد الغنى لقطيا مع ما أورده ابن حجر العسقلانى فى كتابة" إنباء الغُمر بأبناء العُمر"، حيث قال: "وولى قطيا (أى عبد الغنى) فى رأس القرن فى جمادى سنة إحدى وثمانمائة، ثم صرف عنها وأعيد لها مراراً"[١]، ويتبقى هنا تعريف وظيفتى الكاتب والوالى اللتين تقلدهما عبد الغنى فى قطيا، فالكاتب يقوم بتحصيل المال ويراقب صرفه أو تحويله لبيت المال أو الخزائن السلطانية[٧]، بينما تنحصر وظيفة الوالى فى الإشراف على الولاية أو الجهة التى يكلف بها مثل قطيا، وهو يماثل المحافظ فى عصرنا الحالى.

جاء الصعود الوظيفى لعبد الغنى فى فترة حاسمة من تاريخ دولة المماليك بمصر، حيث كان الصراع بين السلطان الملك الناصر فرج بن برقوق وكبار أمراء الدولة فى أوجه، وهو صراع انتهى بمقتل عدد كبير من الأمراء وبمقتل السلطان نفسه فى النهاية بقلعة دمشق فى سنة ٨١٥هـ(١٤١٢م)، وقد تحالف على مصر مع هذا الصراع كل

من القحط والطاعون، ليضرب الغلاء والفقر والجوع مصر فى كل ربوعها، ثم جاء تمردُ بعض مناطق الدولة المصرية، وبالأخص تلك التى تقطنها جماعات القبائل العربية التى استقرت عند أطراف الوادى فى موجات من الهجرة تضرب بعيدا فى التاريخ، جاءت تلك التمردات لتزيد من سوء الأحوال السياسية والاقتصادية والأمنية، مما جعل لوظيفة الكشف التى عرفت منذ القرن الأول لدولة المماليك مهمة مزدوجة، فالكشف أو التفتيش كانت مهمة موسمية تنفذ فى توقيت سنوى ويقوم بها أحد كبار أمراء الدولة مثل الأستادار، وتهدف تلك المهمة إلى مراقبة أراضى الدولة والقيام بما من شأنه المحافظة عليها وتنمية إنتاجها مثل إصلاح السدود وتطهير الترع وضبط الحدود، وقد ألحق بتلك المهمة- ونظراً لطبيعتها - مراقبة جمع المحاصيل وجباية الضرائب المقررة[٩]، كانت تلك هى واجبات المهمة الأساسية لوظيفة الكشف أو للقائم بها وهو الكاشف، ولما ازدادت حدة تمردات بعض القبائل، والتى بلغت حد قتل الولاة ونهب المدن، ومنها ذلك التمرد الذى قاده عمر بن الأحدب شيخ قبيلة عرك فى عام ٧٥٤هـ (١٣٥٣م)، وخرّب فيه أسيوط وما حولها[١٠]، أضيفت إلى المهمة الأساسية للكاشف مهمة حفظ الأمن والضرب على أيدى العصاة والخارجين على نظام الدولة، ونظراً لاتساع الدولة وعظم المهام الملقاة على عاتق الكُشّاف، قُسّم كشف مصر- الذى أصبح وظيفة دائمة- إلى عدد من الكشوف الفرعية التى تولاها أمراء من أرباب السيف والقلم، ومن هذه الكشوف نذكر الآتى

كشف بلاد الشام - كشف الشرقية- كشف الغربية- كشف البحيرة- كشف المنوفية- كشف الجيزة وإنبابة- كشف القليوبية- كشف الفيوم- كشف الصعيد وكشف قوص، وفى محاولة لضبط هذه الكشوف المتعددة، استحدث نظام الدولة المملوكية نوعًا من التقسيم الرئاسى لها، وذلك بتقسيمها إلى ثلاث مجموعات وهى: كشف الشام- كشف الوجه البحرى وكشف الوجه القبلى، وقد أوجد النظام كاشفًا لكشّاف المجموعات الثلاث وأخلع عليه لقب "كاشف الكشاف"[١١].

استمرت ولاية عبد الغنى لقطيا وصرفه عنها- كما تحدث بذلك المؤرخين- قرابة عشر سنوات، حتى وقع اختيار جمال الدين يوسف بن أحمد البجاسى الأستادار عليه فى سنة ٨١١هـ (١٤٠٨-١٤٠٩م) ليتولى كشف الشرقية، ولما كان جمال الدين الأستادار معروفًا بسفك الدماء، حتى قال عنه ابن تغرى برْدى: "وهو أحد من كانوا سببًا لخراب البلاد، من كثرة ما قتل من مشايخ العربان وأرباب الأدراك، واستولى على أموالهم، وأما من قتله من الكتاب والأعيان فلا يحصى ذلك كثرةً، وحسابه على الله تعالى"[١٢]، فإن عبد الغنى بن عبد الرزّاق سار فى الناس الخاضعين لكشفه نفس سيرة من ولاه، وهو ما رصده ابن حجر العسقلانى وأثبته فى ترجمته لعبد الغنى بقوله: "ثم ولاّه (أى عبد الغنى) جمال الدين الأستادار كشف الشرقية سنة إحدى عشرة (بعد المائة الثامنة)، فوضع السيف فى العرب وأسرف فى سفك الدماء وأخذ الأموال"[١]، حدث ذلك إبّان صراع الملك

الناصر فرج بن برقوق مع كبار أمراء الدولة بزعامة الأمير نوروز الحافظى نائب الشام والأمير شيخ المحمودى: نائب طرابلس، ذلك الصراع الذى أسفر فى إحدى مرحلة عن إعدام جمال الدين الأستادار فى الحادى عشر من شهر جمادى الآخر سنة ٨١٢هـ(١٤٠٩م)، أعدم جمال الدين الأستادار بيد تاج الدين عبد الرزّاق بن الهيصم: ناظر الإسطبل وكاتب المماليك السلطانية، وقد وثب ابن الهيصم إلى وظيفة الأستادار بعد قيامه بتصفية جمال الدين[13]، لم يستقر ابن الهيصم طويلا فى وظيفة الأستادار كدأب دولة المماليك، حيث اصطدم استقراره فى تلك الوظيفة بمطامع عبد الغنى بن عبد الرزّاق، الذى تاقت نفسه إلى ذلك المنصب الرفيع فى بلاط الملك الناصر فرج ابن برقوق، وهو ما ذكره ابن حجر فى ترجمته لعبد الغنى بقوله: "فلما قبض على جمال الدين واستقر بن الهيصم فى الأستادارية، بذل عبد الغنى أربعين ألف دينار، واستقر مكانه فى ربيع الآخر سنة أربع عشرة (وثمانمائة)، ثم صرف فى ذى الحجة منها، بعد أن سار سيرة عجيبة من كثرة الظلم وأخذ المال بغير شبهه أصلا، والاستيلاء على حواصل الناس بغير تأويل، وفرح الناس بعزله، وعوقب فتجلّد حتى رق له أعداؤه، ثم أطلق وأعيد إلى ولاية قطيا"[1]، وقد اتفق ما ذكره ابن حجر العسقلانى عن تولى عبد الغنى لمنصب الأستادار مع ما أثبته كل من ابن تغرى برْدى فى كتابه "النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة" وابن إياس فى تاريخه المعروف "بدائع الزهور فى وقائع الدهور"، وإن لم يشر أى

منهما إلى حكاية بذل عبد الغنى لأربعين ألف دينار مقابلا لمنصب الأستادار، والتى انفرد بها ابن حجر العسقلانى فى روايته التى نقلت هنا قبلا، ومن الجدير بالذكر هنا أن يشار إلى وجود خلاف بسيط فى روايتى ابن تغرى برْدى وابن إياس عن تولى عبد الغنى لوظيفة الأستادار لأول مرة، ويتمثل هذا الخلاف فى أن ابن تغرى برْدى جعل إقرار السلطان الناصر عبد الغنى بوظيفة الأستادار فى الثالث عشر من شهر ربيع الآخر فى سنة ٨١٤هـ(١٤١١م)، بينما أثبته ابن إياس فى أحداث شهر ربيع الأول من تلك السنة، وهنا.... فإن ما قال به ابن تغرى برْدى يبدو أقرب إلى الصواب لتعيينه يوماً محدداً لذلك، إضافة إلى قرب معايشته للحدث بانتمائه إلى أمراء البلاط المملوكى وسبْقه ابن إياس فى الحياة.

ومما يفهم من رواية ابن حجر العسقلانى عن عزل عبد الغنى بن عبد الرزّاق من أول مناصبه الرفيعة، أن ذلك العزل قد حدث بسبب ظلمه للناس ومصادرته لأموالهم بغير شبهة، ولكن ابن تغرى برْدى يذكر سبباً آخر لذلك العزل فى سياق يومياته لسنة ٨١٤هـ(١٤١١م)، حيث قال ابن تغرى برْدى عن ذلك: "ثم تكلم الأستادار: فخر الدين ابن أبى الفرج (أى عبد الغنى) مع السلطان وحسّن له القبض على الوزير ابن البشيرى وعلى ناظر الخاص ابن أبى شاكر، فلما بلغهما ذلك بادرا واتفقا مع السلطان على مال يقومان به للسلطان إن قبض على فخر الدين ابن أبى فرج المذكور، فمال السلطان إلى كلامهما، وأمسك فخر الدين المذكور فى سلخ جمادى الآخرة (أى آخر جمادى

الآخرة)، وسلّمه للوزير ابن البشيرى، فلم يدع ابن البشيرى نوعاً من العقوبات حتى عاقب ابن أبى الفرج المذكور بها، فلم يعترف بشىء غير أنه وجد له ستة آلاف دينار، وجرار كثيرة قد ملئت خمراً. واستمر ابن أبى الفرج فى العقوبة أياماً كثيرة (١٤)، والجرار (جمع جرة) هى أوان من الفخار يحفظ فيها الماء والأشربة والمأكولات، وقد أثبت ابن إياس فى تاريخه أن عزل عبد الغنى من الأستادارية حدث فى شهر جمادى الأولى من سنة ٨١٤هـ(١٥)، ولكنه أسهب فى الحديث عن جرار الخمر التى وجدت فى حواصل (أى مخازن) عبد الغنى، فقال عن ذلك ما يلى: " وفيه (أى شهر جمادى الأولى) قبض السلطان على أبى الفرج (يعنى بذلك عبد الغنى)، الأستادار، وصادره واحتاط على موجوده، فظهر عنده حاصل فيه جرار خمر، نحو من ثلاثة آلاف جرّة، فابتاعت على الناس كل جرّة بمائة درهم، وتزاحمت الناس على شرائها، حتى بلغ كل جرّة ثمنها دينار، وقيل فى المعنى:

فـوارغ الخـمـر عـنـدى غـيـر واحـدة
وأنـتـم قـد شـربـتـم كل مـا فـيـهـا
فـالـنـاس يـسـقـون من خـمـر لـهـا حـبـب
إلا أنـا مـا بـقـى لى غـيـر درديـهـا

والمعنى هنا بكلمة (درديها) هو ما تبقى من الخمر فى قاع الإناء، لذلك يمكن القول إن كلا من ابن تغرى بردْى وابن إياس قد أغفل الإشارة إلى حكاية ظلم عبد الغنى للناس ومصادرتهم إبان

إستادرايته الأولى، والتى انفرد بها ابن حجر فى كتابه" إنباء الغُمر بأبناء العُمر"، ومما يؤكد صدق ما خلص إليه كل من ابن تغرى بردْى وابن إياس من إغفال الإشارة إلى ما قال به ابن حجر، أن ابن حجر قد تناقض فى ذلك مع ما جاء فى جزء تال من ترجمة عبد الغنى، حيث قال: " فلما قتل الناصر (أى الملك الناصر فرج بن برقوق) وولّى المؤيد (أى الملك المؤيد شيخ المحمودى) ولّى (أى عبد الغنى) كشف الوجه البحرى، ثم ولّى الإستادارية فى جمادى الأولى سنة ست عشرة (بعد المائة الثامنة من الهجرة)، فجادت أحواله وصلحت سيرته، وأظهر أن الذى سار عليه أولا إنما كان من عيب الناصر، لكنه أسرف فى أخذ الأموال من أهل القرى"(١)، وهكذا قدم ابن حجر بنفسه الدليل على براءة عبد الغنى من الاتهام الذى ألصقه به فى أول الترجمة.

الهروب إلى بغداد

تقلب عبد الغنى بن عبد الرزّاق فيما تلى سنة ٨١٦هـ(١٤١٣-١٤١٤م) بين مناصب الدولة العليا، وكان أول تلك المناصب هو كاشف الوجه البحرى والذى تقلّده فى جمادى الأولى سنة ٨١٦هـ(١٤١٣م) كما أشار ابن حجر فى ترجمته، وقد أكد ابن تغرى بردْى ذلك فى سرده لأحداث تلك السنة، حيث قال: " ثم فى يوم الإثنين سلخ جمادى الأولى، خلع السلطان على فخر الدين عبد الغنى ابن الوزير تاج الدين عبد الرزّاق بن أبى الفرج كاشف الشرقية والغربية باستقراره أستاداراً عوضاً عن بدر الدين بن محى الدين"(١٦).

اتّسم عهد السلطان الملك المؤيد أبو النصر شيخ المحمودى بالاستقرار النسبىّ، مما انعكس على انتعاش أحوال الدولة المصرية، ولولا تمرد بعض الأمراء فى البلاد الشامية والحلبية لكان هذا العهد أزهى عصور دولتىّ المماليك، ومن أمثلة ذلك تمرد الأمير نوروز الحافظى نائب الشام، مما دعا الملك المؤيد للخروج لقتاله فى الرابع من المحرم سنة ٨١٧ هـ(١٤١٤م)، ولما كانت تلك الحملات تتطلب الكثير من النفقات، فإن عبد الغنى – وبحكم مهام منصب الأستادار – خرج إلى الصعيد لجمع ما تتطلبه تلك الحملة من نفقات، وينقل ابن تغرى بردى عن المقريزى وصفه لعودة عبد الغنى من تلك المهمة فيقول: "وفى هذا الشهر قدم الأمير فخر الدين ابن أبى الفرج من بلاد الصعيد فى ثالث عشرينه (من شهر ذى الحجة)، بخيل وجمال وأبقار وأغنام كثيرة جدا، وقد جمع المال من الذهب وحلىّ النساء وغير ذلك من العبيد والإماء والحرائر اللاتى استرقّهن، ثم وهب منهن وباع باقيهن، وذلك أنه عمل فى بلاد الصعيد كما يعمل رؤوس المناسر (أى قطاع الطرق) إذا هم هجموا ليلا على القرية، فإنه كان ينزل ليلا بالبلد فينهب جميع ما فيها من غلال وحيوان، وسلب النساء حليهن وكسوتهن بحيث لا يسير عنها لغيرها حتى يتركها عريانة، فخربت – بهذا الفعل- بلاد الصعيد تخريباً يخشى من سوء عاقبته، فلما قدم إلى القاهرة شرع فى رمى الأصناف المذكورة على الناس من أهل المدينة وسكان الريف (أى إلزام الناس بشرائها) وذلك بأغلى الأثمان، ويحتاج من ابتُلى بشىء من ذلك أن يتكلف

لأعوانه من الرسل ونحوهم شيئًا كثيراً"[١٧]، وبالرغم من ذلك.... فإن ما جاء به عبد الغنى من حملة الصعيد، ربما لم يكن كافيًا لتغطية النفقات المتزايدة لحملة الملك المؤيد التى انتهت بقمع التمرد وقتل نائب الشام، وربما لأسباب أخرى.... هرب عبد الغنى إلى بغداد فى سنة ٨١٧ هـ(١٤١٤م)، وقد تعددت أسباب ذلك الهروب عند من تناول تلك الواقعة من المؤرخين، فبينما يحيلها ابن تغرى بردى إلى المجهول فى قوله: "وخبر فخر الدين المذكور (أى عبد الغنى)، أنه لما خرج من الديار المصرية إلى البلاد الشامية صحبة السلطان، ووصل إلى حماة داخلة الخوف من السلطان، فهرب فى أوائل شهر رجب (من سنة ٨١٧هـ) إلى جهة بغداد"[١٨]، فإن ابن إياس يتفق مع ابن حجر فى القول إن هروب عبد الغنى يرجع إلى خوفه من عاقبة ما أحدث من مظالم فى غيبة السلطان، وهو ما سجله ابن إياس فى أحداث المحرم من سنة٨١٧ هـ بقوله: "وفى غياب السلطان أظهر ابن أبى الفرج الأستادار أنواع المظالم فى البلاد، حتى شتت الفلاحين، وأخرب غالب البلاد، وجبى الأموال بالعسف، وسار به إلى السلطان"[١٩]، ثم يثبت ابن إياس فى أحداث شهر رجب من نفس السنة (سنة ٨١٧هـ) هروب عبد الغنى إلى بغداد كما يلى: "وجاءت الأخبار بأن ابن أبى الفرج الأستادار، تخوف من السلطان، وهرب وتوجه إلى بغداد"[٢٠]، ويتضح من صياغة ابن إياس لخبر هروب عبد الغنى والذى يتضمن جملة (وجاءت الأخبار)، أن هروب عبد الغنى حدث فى الشام، لأن (الأخبار جاءت) به إلى القاهرة حيث يقيم ابن

إياس، وتتفق الرواية الثالثة عن هروب عبد الغنى إلى بغداد والتى أوردها ابن حجر فى كتابه "إنباء الغُمر بأبناء العُمر" فى كثير من التفاصيل وفى اطارها العام مع ما قال به ابن إياس، حيث تحدث ابن حجر عن هروب عبد الغنى فقال: "ثم توجه إلى الوجه البحرى، ففرض على كل بلد وقرية مالا سماه ضيافة، فجمع من ذلك مالا جزيلا فى مدة يسيرة، ثم توجه إلى ملاقاة المؤيد لما رجع من وقعة نوروز، فبلغه أن المؤيد سمع بسوء سيرته وعزم على القبض عليه، فهرب إلى بغداد، وأقام عند قرا يوسف قليلا" (١)، وقرا يوسف هو صاحب أو ملك العراق، لذلك يمكن القول إن الروايات الثلاث قد اتفقت فى ثلاث حقائق، أولها أن هروب عبد الغنى إلى بغداد حدث بسبب تخوفه من بطش المؤيد به، وثانى تلك الحقائق تتمثل فى أن واقعة هروبه قد حدثت بالشام، وأما ثالث تلك الحقائق فإنها كانت حول وجهة هروبه وأنها كانت إلى بغداد.

طريقتان للتعامل

لم يحتمل عبد الغنى الإقامة لفترة كبيرة ببغداد فى حماية قرا يوسف، وهو يوسف بن قرا محمد بن بيرم خجا: صاحب آذربيجان وملك العراقين آنذاك، فعمل على استرضاء الملك المؤيد وطلب عفوه، وهنا تختلف روايات المؤرخين حول ما لجأ إليه عبد الغنى لذلك من وسائل، فبينما يقول ابن حجر عن ذلك: "فعاد ورمى بنفسه على خواص المؤيد، فأمّنه وإعاده إلى كشف الوجه البحرى، ثم أعاده إلى الأستادارية فى سنة تسع عشرة (وثمانمائة)"(٢١)، وتبدو رواية ابن

إياس عن عودة عبد الغنى إلى القاهرة مقاربة لما أثبته ابن حجر فى كتابه "إنباء الغُمر بأبناء العُمر"، حيث يقول ابن إياس عن ذلك: "وفيه (أى شهر شوال سنة ٨١٨هـ/ ١٤١٥م) وصل فخر الدين بن أبى الفرج، الذى كان فرّ من السلطان وتوجّه إلى بغداد، فبعث إليه السلطان منديل الأمان، فحضر"(٢٢) ولكن رواية ابن تغرى بردى عن الكيفية التى حصل بها عبد الغنى على عفو الملك المؤيد تختلف تماماً مع ما قال به كل من ابن حجر وابن إياس، حيث قال ابن تغرى بردى عن ذلك: "ثم قدم كتاب فخر الدين بن أبى الفرج من بغداد (أنه) يقيم بالمدرسة المستنصرية، وسأل العفو عنه، فأجيب إلى ذلك، وكتب له أمان"(٢٣)، على أنه من المهم أيضًا أن نثبت هنا وجود ثمة خلاف أخر بين تلك الروايات الثلاث حول عودة عبد الغنى إلى القاهرة، وهو خلاف يدور حول تاريخ عودة عبد الغنى إلى القاهرة والذى باحت به الروايات الثلاث، فبينما أغفل ابن حجر ذكر تاريخ تلك العودة، فإن ابن إياس قال إنها كانت فى شهر شوال من سنة ٨١٨ هـ وطبقًا لتقسيمه الزمنى فى تاريخه، ولكن ابن تغرى بردى يخالفهما فى ذلك حيث يثبت فى تاريخه أن عودة عبد الغنى حدثت فى المحرم من سنة ٨١٨ هـ، وبفارق حوالى تسعة أشهر عما قال به ابن إياس، وأيا ما كان الأمر... فإن عفو الملك المؤيد عن عبد الغنى، قد تبعته إعادته إلى كشف الوجه البحرى كما قال ابن حجر(٢١)، وكما أشار إليه ابن تغرى بردْى فى ثنايا تسجيله لعودة عبدالغنى إلى وظيفة الأستادار فى شهر ربيع الأول من سنة ٨١٩هـ

(١٤١٦م)، حيث قال ابن تغرى برْدى عن ذلك: "ثم أرسل السلطان تشريفاً إلى فخر الدين عبدالغنى بن أبى الفرج وهو كاشف الوجه البحرى، باستقراره أستاداراً عوضاً عن ابن محب الدين المقدَّم ذكره"[٢٤]، وكان الملك المؤيد قد أوسع الأستادار السابق: بدر الدين حسن بن محبّ الدين سباً - فيما ذكر ابن تغرى بردى - لتأخره فى تقديم ما طلب منه من مال، فلما تسلم عبد الغنى - وبأمر الملك المؤيد - الأستادار السابق: بدر الدين بن محبّ الدين لمعاقبته واستخلاص ما فى ذمته من أموال الدولة، فإن عبد الغنى نهج فى ذلك نهجاً خالف به كل من سبقه من كبار المسئولين، فقد جرت العادة فى دولة المماليك على أنه إذا ما تسلم المسئول الجديد من سبقه من المسئولين ليستخلص منه ما يرى السلطان أنه حق للدولة من أموال فى ذمته، فإن المسئول الجديد كان يتفنن فى تعذيب سابقه، كى لا يحل محله إذا ما أخفق فى مهمته، وتحفظ كتب التاريخ حكايات كثيرة عن مسئولين سابقين لفظوا أنفاسهم الأخيرة أثناء تلك المهمة البشعة، ولكن سلوك عبد الغنى فى معالجة مشكلة بدر الدين بن محبّ الدين جاء مخالفاً لما درج عليه الكثرة من كبار المسئولين فى دولتىَ المماليك، وهو ما قال عنه ابن حجر العسقلانى: "فسلمّ له (أى عبد الغنى) الأستادار قبله بدر الدين بن محبّ الدين وأمر بعقوبته، فكفَّ عنه، فأخذ من يده وتوجه لحرب أهل البحيرة ومعه أمراء عدة فى شوال سنة تسع عشرة (وثمانمائة)، فكان الكل من تحت أمره، ووصل إلى حد برقة، ورجع بنهب كثير جداً"[٢١].

لم يتصف تعامل عبد الغنى مع عامة الشعب بمثل ما اتصف به تعامله مع بدر الدين بن محبّ الدين من لين ورحمة، ولكنه كان يأخذ الناس بالشدة والقسوة، ما نتج عنه تحامل كل من أرّخ لهذه الفترة عليه، إذ لم تمض شهور كثيرة على موقفة الطيب من بدر الدين بن محب الدين، حتى خرج فى شهر جمادى الأولى سنة ٨٢٠ هـ(١٤١٧م) - وبعد خروج الملك المؤيد إلى الشام فى شهر المحرم من نفس السنة - إلى الصعيد لجباية تكلفة حملة الشام، قال ابن إياس، يصف ما كان من أمر عبد الغنى فى هذه الحملة: "وفى جمادى الأولى (سنة ٨٢٠ هـ) كثر ظلم فخر الدين بن أبى الفرج الأستادار، وقد سرح إلى الوجه القبلى، فاحتاط على أموال الناس ومشايخ العربان، فأخذ من الأبقار ستة آلاف رأس، ومن الأغنام ثمانية آلاف رأس، ومن الجمال ألف جمل، ومن قطر السكر ألف قنطار، ومن الرقيق ألف رأس، وحصل منه فى غياب السلطان للناس الضرر الشامل"[٢٥]، وبعد أن جمع عبد الغنى ما جمع من مال ومتاع، فإنه خف بذلك لملاقاة السلطان، الذى كانت الأخبار تترى بنجاح حملته لضبط أمور الشام وبمسيره من الشام إلى مصر، فالتقى عبد الغنى بالملك المؤيد إلى الشمال من غزة فى أحد الأيام الأخيرة من شهر رمضان سنة ٨٢٠هـ(١٤١٧م)، ويصف ابن تغرى بردى ما حدث فى هذا اللقاء قائلاً: "ثم سار السلطان من الغد إلى الخليل - عليه السلام - فزاره وتصدق فيه أيضاً بجملة، وخرج منه وسار يريد غزة، فلقيه أستاداره فخر الدين عبد الغنى بن أبى الفرج

فى قرية السكرية، وقبل الأرض بين يديه، وناوله قائمة فيها ما أعده له من الخيول والأموال وغيرها، فسرّ السلطان بذلك[٢٦]، ويفصّل ابن تغرى بردى مفردات تلك القائمة فى موضع تال من كتابه "النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة" فيقول عنها: "بلغت أربعمائة ألف دينار عيناً، وثمانية عشر ألف أردب غلّة، وما وفّره من ديوان المفرد ثمانين ألف دينار، وماجباه من النواحى - قبلياً وبحرياً - مائتى ألف دينار، ومن إقطاعه ثلاثين ألف دينار، وذلك سوى مائتى ألف دينار حملها إلى السلطان وهو بالبلاد الشامية"[٢٧]، ويعنى ابن تغرى بردى بقوله: "وذلك سوى مائتىّ ألف دينار حملها إلى السلطان وهو بالبلاد الشامية"، ما جمعه عبد الغنى من حملته فى الصعيد سنة ٨١٧ هـ، ومن هنا يتضح أن قيمة تلك القائمة التى سلمها عبد الغنى للمؤيد بالقرب من غزة....كانت تقرب من المليون دينار، وذلك بإضافة قيمة ما جمعه من غلال إلى ما جباه من أموال.

المكافأة بالوزارة

أثمر إخلاص عبد الغنى ورعايته لمصالح المؤيد، أن أصبح محل ثقته وتقديره، فكان من الطبيعى أن يترجم ذلك بمزيد من السلطات والمناصب يوكل بها المؤيد أستاداره المخلص، ومن ذلك ما ذكره ابن حجر: "ثم لما مات تقى الدين ابن أبى شاكر، أضيفت إليه (أى عبد الغنى) الوزارة فى صفر سنة إحدى وعشرين (وثمانمائة)"[٢١]. فازداد عبد الغنى إخلاصا فى عمله، وهو ما كان وبالا على عامة الناس، مما عبّر عنه ابن حجر بقوله: "فباشرها (أى الوزارة) بعنف،

وقطع رواتب الناس، وبالغ فى تحصيل الأموال وحوزها، فكان يوفر كل قليل مالاً يحمله للمؤيد، فيجله فى عينه ويشكره فى غيبته"[٢١]، وعلى الرغم من ذلك.... اتصفت معاملة عبد الغنى للناس بمسحة إنسانية يقول عنها ابن حجر مايلى: "مع لين جانبه للناس وتودده لهم، وكان فى كل قليل يصادر الكتّاب والعمّال" (٢١)، وهو ما يستدل منه على أن مصادرات عبد الغنى لم تشمل عامة الناس، وانما طالت طبقة الكتاب والعمال وهى طبقة كبار الموظفين فى الدولة، وإن كانت آثار تلك الممارسات تنعكس بصورة أو بأخرى على حياة عامة الناس.

عبّر المؤيد عن تقديره لأستاداره المخلص: عبد الغنى بن أبى الفرج فى مواقف كثيرة، ففى يوم الإثنين تاسع عشر شوال من سنة ٨٢٠هـ (١٤١٧م)، أخلع المؤيد على عبد الغنى خلعة الاستمرار فى وظيفة الأستادار بجانب الوزارة[٢٧]، وفى عديد من المناسبات...نزل المؤيد بدار عبد الغنى وقبل ضيافته، ومن ذلك ما قال عنه ابن تغرى بردى: "ثم فى يوم الخميس ثانى عشرينه (أى شهر شوال سنة ٨٢٠هـ)، ركب السلطان ونزل من القلعة بأمرائه وخاصكيته، وسرح إلى بر الجيزة لصيد الكراكى وغيرها، وعاد فى آخرة من باب القنطرة، ومرّ من بين السورين، ونزل فى بيت فخر الدين بن أبى الفرج الأستادار، فقدم له فخر الدين المذكور عشرة آلاف دينار"[٢٨] وبعد ذلك بأربعة أيام أخلع المؤيد على عبد الغنى خلعة الاستمرار فى وظيفة الأستادار فقط وجعله مشير الدولة[٢٧]،

وكان المؤيد قد أسند الوزارة فى ذلك اليوم (٢٦ شوال سنة ٨٢٠هـ) إلى أرغون شاه النوروزى الأعور عوضاً عن فخر الدين بن أبى الفرج(٢٧)، مما يفهم منه أن عبدالغنى تولى الوزارة مرتين، الأولى منهما فى سنة ٨٢٠ هـ كما ذكر ابن تغرى بردى(٢٧)، بينما كانت الثانية فى سنة ٨٢١هـ كما ذكر ابن حجر العسقلانى(٢١)، ويسجل ابن تغرى بردى أن المؤيد نزل ضيفاً مع ولده إبراهيم ومجموعة من حاشيته على عبد الغنى فى منزله مرة أخرى، حدث ذلك فى السادس من شهر صفر سنة٨٢١هـ (١٤١٨م)، فى تلك الزيارة التى أكل فيها المؤيد وصحبه (السماط) بمنزل عبد الغنى، قام عبد الغنى بإهداء خمسة آلاف دينار إلى المؤيد(٢٩)، فجاء رد المؤيد على ذلك بالإنعام على عبد الغنى بإقطاع الأمير برسباى الدقماقى بعد انتقاله إلى نيابة طرابلس(٣٠)، ولقد عبر ابن تغرى بردى عن مكانة عبد الغنى لدى الملك المؤيد فى الترجمة التى أفردها له فى كتاب "المنهل الصافى والمستوفى بعد الوافى" بقوله: "واستمر فخر الدين فى الأستادارية، وعظم أمره وزادت حرمته، وظهر من الملك المؤيد إقبال زائد إليه لكثرة ما يحمله لخزانته من الأموال والتقادم والتحف"(٣١)، والتقادم جمع تقدمة.... وتعنى الهدية على الأرجح.

الوفاة والآثار

لم يمتد العمر كثيراً بعبد الغنى بن عبد الرزاق بعد زيارة الملك المؤيد وحاشيته لمنزله فى السادس من شهر صفر سنة ٨٢١ هـ،

حيث تجمع المصادر التاريخية على مرضه فى شهر رمضان من نفس السنة، فلزم داره حتى وافاه الأجل فى منتصف شوال من نفس السنة أيضاً، جاء ذلك فى الترجمة التى أفردها له ابن حجر فى كتابه "إنباء الغمر بأبناء العُمر" على النحو التالى: "ثم أصابه الوعك فى رمضان، واستمر فى مرضه ذلك إلى أن مات فى نصف شوال سنة ٨٢١هـ، واشتد أسف السلطان عليه"(٣٢)، ولكن التاريخ الدقيق لوفاة عبد الغنى يجيء فى ثنايا حوادث سنة ٨٢١ هـ التى أثبتها ابن حجر فى الجزء السابع من تاريخه، حيث قال ابن حجر عن ذلك: "وتمادى به الأمر (أى المرض) إلى أن مات فى سادس عشر شوال"(٣٣)، وأن كان ابن تغرى بردى يقول إن وفاة عبد الغنى حدثت فى: "يوم الاثنين نصف شوال سنة إحدى وعشرين وثمانمائة"(٣١)، فلما مات عبد الغنى دفن فى مدرسته التى أنشأها وافتتحت أثناء مرضه، حتى أنه ولشدة مرضه لم يستطع أن يحضر ذلك الافتتاح كما ذكر ابن حجر فى حوادث سنة٨٢١هـ(٣٣).

لقد أظهر عبد الغنى فى حياته من الإخلاص والود للملك المؤيد ما شهدت به كل المصادر التى أرخت لذلك العهد، ولكن الغريب والذى تفرد به عبد الغنى بين من وصلت إلينا سيرهم من أعلام دولة المماليك، هو صلته وإخلاصه لملكه حتى بعد وفاته، فقد أوصى عبد الغنى بكل ثروته بعد وفاته للملك المؤيد، ذكر ذلك ابن حجر فى حوادث سنة ٨٢١هـ بالنص التالى: "وأوصى فخر الدين بجميع موجوده للسلطان، وعيّنه فى دفاتر، واشتملت قيمتها ما بين عين

وأثاث على أربعمائة ألف دينار، فتسلّمها أصحاب السلطان، ولم يشوّش على أحد من أولاده، وإنما صودر بعض حاشيته على مال وأطلقوا"[٣٣]، وقد أورد ابن تغرى بردى رواية مخالفة تمامًا لما قال به ابن حجر عن وصية عبد الغنى بتركته للسلطان، حيث ذكر ابن تغرى بردى فى أحداث سنة ٨٢١هـ من تاريخه ما يلى: "وخلع (أى الملك المؤيد) فى سادس عشره (أى شهر شوال) على سيف الدين أبى بكر بن قطلو بك المعروف بابن المزوّق: دوادار ابن أبى الفرج باستقراره أستادارًا عوضًا عن فخر الدين بن أبى الفرج بعد موته، ورسم السلطان بالحوطة على موجود ابن أبى الفرج وضبطها، فاشتملت تركته على ثلاثمائة ألف دينار، وثلاث مساطير (أى سبائك ذهبيه) بسبعين ألف دينار، وغلال وفرو وقماش بنحو مائة ألف دينار، وأخذ السلطان جميع ذلك"[٣٤]، وأيا ما كانت الحقيقة فى أمر مصادرة المؤيد لتركة عبد الغنى، وهل حدث ذلك تنفيذًا لوصية من عبد الغنى أم بأمر من المؤيد، فإن الأمر المؤكد أن تلك المصادرة قد أفقرت أولاده من بعده، وهو ما يستشفه المطالع لأحداث حياة الأشهر من أبناء عبد الغنى، وهو الأمير زين الدين: عبد القادر بن عبد الغنى بن عبد الرزّاق بن أبى الفرج بن نقولا الأرمنى، الذى لم تأت كتب التاريخ والتراجم على ذكر أحد سواه من أبناء عبد الغنى.

ترجم كل من أرّخ لهذه الفترة الزمنية من كُتاب حوليات أو مؤلفى تراجم لعبد الغنى بن عبد الرزّاق، ومن هؤلاء كما جاء بالفصل الحالى بهذا الفصل كل من: ابن حجر العسقلانى فى

حولياته: "إنباء الغمر بأبناء العُمر" - ابن تغرى بردى فى تاريخه المعروف: "النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة" وفى كتابه الشهير للتراجم "المنهل الصافى والمستوفى بعد الوافى" - شمس الدين السخاوى فى معجمه المعروف لتراجم أعلام عصره: "الضوء اللامع لأهل القرن التاسع" وابن إياس فى تاريخه الشهير: "بدائع الزهور فى وقائع الدهور"، وتكاد كل تلك التراجم أن تتفق فى إطار عام يجمع بين ميزات عبد الغنى وعيوبه من وجهة نظر مؤلفيها، وتعد الترجمة التى أفردها السخاوى لعبد الغنى بن عبد الرزّاق فى كتاب "الضوء اللامع لأهل القرن التاسع" خير مثال لما تضمنته تلك التراجم، يذكر السخاوى فى تلك الترجمة التى جاءت عند الرقم (٦٤٩) فى سلسلة تراجم "الضوء اللامع لأهل القرن التاسع" ما يلى: "وكان عارفا بجمع الأموال شهمًا شجاعاً، ثابت الجأش قوى الجنان، ساد فى آخر عمره وجاد، سوى ما اعتاده من نهب الأموال، بحيث جمع فى ثلاث سنين ما لا يجمعه غيره فى ثلاثين سنة، قال المقريزى: كان جبارًا قاسيًا شديدًا جلدًا عبوسًا بعيدًا عن الإسلام، قتل من عباد الله من لا يحصى، وخرب إقليم مصر بكماله، وأفقر أهله ظلمًا وعتوًا وفسادًا فى الأرض ليرضى سلطانه، فأخذه الله أخذًا وبيلا"[٦].

يعد عبد الغنى بن عبد الرزّاق أول علم من أعلام أسرة أبى الفرج بن نقولا الأرمنىّ يرتبط اسمه بأثرين من آثار دولة المماليك التى خلدتها أدبيات ذلك العصر، يتمثل الأثر الأول فى «الجامع الفخرى»

الذى شيدّه ودفن فيه بعد وفاته، وقد ذكره المقريزى بين المساجد التى تقام بها صلاة الجمعة بمدينة القاهرة، وذلك فى الجزء الثالث من كتابه الشهير: "كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار"، حيث قال المقريزى عن ذلك المسجد الآتى: "جامع الفخرى هذا الجامع بجوار دار الذهب- التى عرفت بدار بهادر الأعسر- المجاورة لقبو الذهب من خط بين السورين فيما بين الخوخة وباب سعادة، ويتوصل إليه أيضًا من درب العدّاس المجاور لحارة الوزيرية، أنشأه الأمير فخر الدين عبد الغنى، ابن الأمير تاج الدين عبد الرزّاق بن أبى الفرج الأستادار، فى سنة إحدى وعشرين وثمانمائة، وخطب فيه يوم الجمعة ثامن عشرى شعبان من السنة المذكورة، وعمل فيه دروس عدة، وأول من خطب فيه الشيخ ناصر الدين محمد البارنبارى الشافعى، ثم تركه تنزهًا عنه، وفى يوم الأحد ثامن شهر رمضان، جلس فيه الشيخ شمس الدين محمد بن عبد الدائم البرماوى الشافعى للتدريس، وأضيف إليه مشيخة التصوف، وقرر قاضى القضاه شمس الدين محمد الديرى، المقدسىّ الحنفى، فى تدريس الحنفية، وفى تدريس المالكية قاضى القضاة جمال الدين عبد الله بن مقداد المالكى، وحضر البرماوى وظيفة التصوف بعد عصر يومه، فمات الأمير فخر الدين فى نصف شوال منها (أى السنة) ولم يكمل، فدفن هناك"(٣٥)، وأما الأثر الثانى لعبد الغنى...والذى تمثل فى إتمامه «عمارة الرباط» الواقع عند بداية زقاق جياد الصغير والقريب من المسجد الحرام فى مكة المكرمة، فقد أثبت السخاوى ذلك

فى ثنايا ترجمته لعبد الغنى فى كتاب "الضوء اللامع لأهل القرن التاسع"، حيث قال السخاوى: "وذكره (أى عبد الغنى) الفاسىّ فى تاريخ مكة، لكونه أمر بتكملة عمارة الرباط الذى أمر بإنشائه الوزير قبله تقىّ الدين عبد الوهاب بن أبى شاكر، يعنى الآتى وهو برأس زقاق جياد الصغير مقابل المسجد الحرام بينهما مسيل الوادى، ولم يسمّ أباه بل قال عبد الغنى بن أبى الفرج القبطى وترجمه باختصار، قلت (أى السخاوى) إنما أكمله الفخر (أى فخر الدين) بعد انتقال ملكه إليه بمقتضى الابتياع من ولد التقى عبد الوهاب المنحصر إرث أبيه فيه وفى أخته شقيقته الخماسية، وهى محجورته وباع عنها وذلك فى صفر سنة عشرين الثابت عن الشهاب بن المحمرة الشافعى والمنفذ له الشمس محمد بن الصلاح محمد بن البدر محمد بن الحسن بن البرقى الحنفى، وقبل كونها رباطًا كانت خربة اشتراها ابن أبى شاكر"(٦)، والرباط هو دار يسكنها أهل طريق الله أو المتصوفة.

ذلك هو ما أمكن رصده من إشارات إلى أحداث فى حياة واحد من ألمع أعلام أسرة أبى الفرج الأرمنىّ، ومن أخبار عن ما ترك من آثار وأنجز من أعمال فى حياة اتصفت بالقصر، ولا يعلم أحد الآن كم كانت ستبلغ تلك الأحداث والآثار إن مدّ الله فى عمر صاحبها.

مراجع الفصل الثالث

١- شهاب الدين بن حجر العسقلانى: "إنباء الغُمر بأبناء العُمر"، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٦م، الجزء السابع، ص(٣٣٦).

٢- شهاب الدين بن حجر العسقلانى: المرجع السابق، ص(٣٣٨).

٣- شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوى: "الضوء اللامع لأهل القرن التاسع"، دار مكتبة الحياة، بيروت، بدون تاريخ للنشر، الجزء الرابع، ص(٢٤٩).

٤- أبو المحاسن يوسف بن تغرى بردى: "النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة"، الهيئة العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٧١م، الجزء الرابع عشر، ص(١٥٢).

٥- محمد بن أحمد بن إياس الحنفى: "بدائع الزهور فى وقائع الدهور"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٣م، الجزء الثانى، ص(٤١).

٦- شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوى: المرجع السابق، ص(٢٥٠).

٧- محمد قنديل البقلى: "مصطلحات صبح الأعشى"، سلسلة الذخائر، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٤ م، ص(٢٨٠).

٨- محمد قنديل البقلى: المرجع السابق، ص(٣٥٨).

٩- جان، كلود جارسان: "ازدهار وانهيار حاضرة مصرية – قوص"، دار سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٧م، ص(٢٧٠).

١٠- محمد بن أحمد بن إياس الحنفى: "بدائع الزهور فى وقائع الدهور"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٢م، القسم الأول من الجزء الأول، ص(٥٥٠).

١١- محمد مصطفى: "فهارس بدائع الزهور فى وقائع الدهور"، سلسلة الذخائر، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ١٩٩٨م، الجزء الثانى، ص(٣٣٥ -٣٤١).

١٢- أبو المحاسن يوسف بن تغرى بردى: "النجوم الزاهرة فى ملوك مصر

والقاهرة"، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٧٠م، الجزء الثالث عشر، ص(١٧٥).

١٣- أبو المحاسن يوسف بن تغرى بردى: المرجع السابق، ص(٩٦و٩٨).

١٤- أبو المحاسن يوسف بن تغرى بردى: المرجع السابق، ص(١٢٤).

١٥- محمد بن أحمد بن إياس الحنفى: "بدائع الزهور فى وقائع الدهور"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٣م، القسم الثانى من الجزء الأول، ص(٨١٣).

١٦- أبو المحاسن يوسف بن تغرى بردى: "النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة"، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٧١م، الجزء الرابع عشر، ص(١٠ -١١).

١٧- أبو المحاسن يوسف بن تغرى بردى: المرجع السابق، ص(١٧).

١٨- أبو المحاسن يوسف بن تغرى بردى: المرجع السابق، ص(٢٤).

١٩- محمد بن أحمد بن إياس الحنفى: "بدائع الزهور فى وقائع الدهور"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٣م، الجزء الثانى، ص(١٣).

٢٠- محمد بن أحمد بن إياس الحنفى: المرجع السابق، ص(١٥).

٢١- شهاب الدين ابن حجر العسقلانى: المرجع السابق، ص(٣٣٧).

٢٢- محمد بن أحمد بن إياس الحنفى: المرجع السابق، ص(٢٤).

٢٣- أبو المحاسن يوسف بن تغرى بردى: المرجع السابق، ص(٢٥-٢٦).

٢٤- أبو المحاسن يوسف بن تغرى بردى: المرجع السابق، ص(٤٣).

٢٥- محمد بن أحمد بن إياس الحنفى: المرجع السابق، ص(٣١-٣٢).

٢٦- أبو المحاسن يوسف بن تغرى بردى: المرجع السابق، ص(٥٩).

٢٧- أبو المحاسن يوسف بن تغرى بردى: المرجع السابق، ص(٦٢).

٢٨- أبو المحاسن يوسف بن تغرى بردى: المرجع السابق، ص(٦١).

٢٩- أبو المحاسن يوسف بن تغرى بردى: المرجع السابق، ص(٦٥).

٣٠- أبو المحاسن يوسف بن تغرى بردى: المرجع السابق، ص(٦٦).

٣١- أبو المحاسن يوسف بن تغرى بردى: "المنهل الصافى والمستوفى بعد الوافى"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٤م، الجزء السابع، ص(٣١٤ -٣١٨).

٣٢- شهاب الدين ابن حجر العسقلانى: المرجع السابق، ص(٣٢٨).

٣٣- شهاب الدين ابن حجر العسقلانى: المرجع السابق، ص(٣٢٦).

٣٤- أبو المحاسن يوسف بن تغرى بردى: "النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة"، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٧١م، الجزء الرابع عشر، ص(٧٣).

٣٥- تقى الدين المقريزى: "كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار"، دار التحرير، القاهرة، ١٩٦٨م، الجزء الثالث، ص(٢٥١ -٢٥٢).

الفصل الرابع
محمد بن عبد الرزّاق الأرمنىّ
المعروف بنقيب الجيش

لم يكن فخر الدين عبد الغنى هو الوحيد من عقّب عبد الرزّاق بن أبى الفرج الأرمنىّ الذى حفظت كتب التراجم والحوليات أخباره، وإنما تناثرت الأخبار والحوادث فى تلك الكتب والتى شارك فى صنعها البعض من نسل عبد الرزّاق بن أبى الفرج الأرمنىّ، وأول هؤلاء وأشهرهم هو الأمير ناصر الدين: محمد بن عبد الرزّاق بن أبى الفرج والمعروف بنقيب الجيش، وهو الأوسط بين أبناء عبد الرزّاق بن أبى الفرج بعد أخيه الأكبر الأمير فخر الدين: عبد الغنى.

الميلاد والنشأة

اختلف المؤرخون حول تاريخ ميلاد محمد بن عبد الرزّاق بن أبى الفرج، فبينما قال شمس الدين: محمد بن عبد الرحمن السخاوى بأن ذلك الميلاد حدث فى سنة ٨٠٤هـ(١٤٠١-١٤٠٢م)[١]، فإن جمال الدين

أبو المحاسن: يوسف بن تغرى بردْى أثبته فى سنة ٨٠٦هـ(١٤٠٣-١٤٠٤م)[٢]، واتفق جميع المؤرخين لهذه الفترة ممن تحدثوا عن محمد بن عبد الرزّاق بن أبى الفرج على أن ميلاده كان بالقاهرة، وعلى ذلك فإن ميلاد محمد بن عبد الرزّاق يكون قد حدث إبان عمل والده عبد الرزّاق كأحد الأمراء الحجاب بغير إقطاع فى بلاط الملك الناصر: فرج بن برقوق (٧٩١هـ-١٣٨٩/م- ٨١٥هـ-١٤١٢/م) خلال سلطنته الأولى، أو أن يكون ذلك الميلاد قد جاء قريبًا من تولى عبد الرزّاق بن أبى الفرج لوزارة مصر للمرة الثالثة، تلك الوزارة التى استمرت لثلاثة شهور كما ذكر محمد ابن أحمد بن إياس الحنفى فى تاريخه الشهير: "بدائع الزهور فى وقائع الدهور"، حيث أثبت ابن إياس بداية تلك الوزارة بقوله: "وفيه (أى يوم الثلاثاء الموافق ٢٠ ربيع الأول من سنة ٨٠٦هـ-١٤٠٣/م) خُلع على الأمير تاج الدين رزق الله، كاشف البحيرة، وهو ابن أبى الفرج، وأعيد إلى الوزارة، وهذه ثالث وزاراته"[٣]، وسجل ابن إياس أيضًا الأسباب التى أنهت تلك الوزارة، فقال عن ذلك: "وفيه (أى شهر جمادى الآخرة من سنة ٨٠٦هـ)، فى عاشره، اختفى الوزير تاج الدين عجزًا عن تكفيه اللحم وغيره من مصارف الدولة"[٤]، وأيًا ما كانت الحقيقة فى تاريخ ميلاد محمد بن عبد الرزّاق، هل كان ذلك فى سنة ٨٠٤هـ كما أثبت السخاوى؟، أم أنه حدث فى سنة ٨٠٦هـ كما قال بذلك ابن تغرى بردُى؟، فإن الأمر المؤكد أن ميلاد محمد بن عبد الرزّاق كان معاصرًا لوجود والده بين النخبة من رجال الدولة عند قمة نظام الحكم السائد يومها.

تلقى محمد بن عبد الرزّاق تعليمًا مختلفًا عن ما ثبت تلقينه لشقيقه الأكبر: الأمير فخر الدين عبد الغنى(٧٨٤هـ-١٣٨٢/م-٨٢١هـ-١٤١٨/م)، فقد تعلم عبد الغنى الكتابة والحساب فى قطيا، عندما تربى فى كنف والده الذى كان يعمل صيرفيًا بقطيا خلال سنوات طفولة عبد الغنى، وقطيا (أو قطيه فى بعض المصادر) هى المنفذ الحدودى أو الجمركى للأراضى المصرية على طريق القوافل بين مصر والشام، ولما كانت سنوات طفولة محمد بن عبد الرزّاق قد جرت بالقاهرة، فإن تعليمه الأولى اختلف كثيرًا عما تلقاه شقيقه الأكبر فى قطيا من علوم أولية، حيث تشير المصادر التى تحدثت عن ذلك إلى تلقيه تعليمًا دينيًا إسلاميًا بالقاهرة، وهو ما عبّر عنه ابن تغرى بردْى بالصيغة التالية: "مولده بالقاهرة سنة ست وثمانمائة، ونشأ بها، وقرأ القرآن العزيز إلى أن كبر"[٢]، وتكاد رواية السخاوى أن تتفق مع رواية ابن تغرى بردْى عن نشأة محمد بن عبد الرزّاق وتعليمه الأولى حتى فى الألفاظ، إذ يقول السخاوى عن ذلك: "ولد بالقاهرة سنة أربع وثمانمائة، ونشأ بها فقرأ القرآن"[١]، ومما لاشك فيه أن مرجع اختلاف نوعية التعليم الأولى الذى تلقاه الشقيقان عبد الغنى ومحمد ولدا عبد الرزّاق بن أبى الفرج، إنما يرجع فى المقام الأول إلى انتشار المدارس الدينية – وعلى رأسها الأزهر الشريف– بالقاهرة خلال تلك الفترة، وذلك فى مقابل استحالة وجود مثل هذه النوعية من المدارس فى منفذ حدودى بعيد عن العاصمة مثل قطيا.

الطريق لنقابة الجيش

عندما تجاوز محمد بن عبد الرزّاق مرحلة المراهقة، وبدأ سعيه فى الحياة كشاب ورث الطموح عن والده وجده، فإن سعيه بدأ من نقطة الصفر بعد رحيل شقيقه الأكبر عبد الغنى فى شهر شوال من سنة ٨٢١هـ(١٤١٨م)، ومن قبله كان رحيل والدهما عبد الرزّاق فى ربيع الآخر من سنة ٨٠٨هـ(١٤٠٥م)، كان محمد بن عبد الرزّاق فى الخامسة عشر من عمره عندما توفى شقيقه عبد الغنى، الذى شغل وظيفة الأستادار فى عهدىّ الملك الناصر فرج بن برقوق (٨٠١هـ-١٣٩٩/م-٨١٥هـ-١٤١٢/م) والملك المؤيد

أبو النصر شيخ المحمودى (٨١٥هـ-١٤١٢/م-٨٢٤هـ-١٤٢١/م). وقد تولى عبد الغنى بن عبد الرزّاق وزارة مصر إلى جانب الأستادارية فى عام ٨٢١ هـ - وقبل شهور من وفاته -وخلال سلطنة الملك المؤيد، ولقد كانت تلك الوظائف الرفيعة للوالد وللأخ الأكبر شفيعًا لمحمد بن عبدالرزّاق كى يبدأ حياته العملية بمنصب رفيع، ولكنه بدأها من أدنى درجات السلم الوظيفى فى أجهزة حكومات ذلك الزمان، وهو ما عبر عنه كل من السخاوى وابن تغرى بردْى بقولهما وبنفس النص: "وتنقّل فى الخدم"(١-٢)، ومما لا شك فيه أن محمد بن عبد الرزّاق قدم وأظهر من الإخلاص والكفاءة فى ما أسند إليه من وظائف صغيرة فى بداية عمله، ما أهله لتولى أول وظائفه الرفيعة وهى ولاية البحيرة، والتى يلقب شاغلها بوالى دمنهور، كانت البحيرة من بين الولايات الثمانية فى التقسيم الإدارى للدولة المصرية

على ذلك العهد، والولايات السبعة الأخرى هى: الهنسا- الأشمونين- قوص وإخميم- أسوان- الشرقية- المنوفية والغربية، وكانت رتبة من يتولى تلك الولايات الثمانية تسمى "أمير طبلخاناه"، والطبلخاناه تعنى بيت الطبل ويطلق هذا الاسم على فرقة الموسيقى العسكرية والتى تتضمن الطبل والبوق والصنوج النحاس، ويجىء والى البحيرة وولاة الولايات السبعة الأخرى من المملكة المصرية فى الطبقة الثالثة من طبقات أمراء المماليك، وهى طبقة أمراء العشرات، والتى يتبع كل أمير من أمرائها عشرة فوارس وقد يتبعه عشرون فارسًا[٥]، وتُجمع المصادر التاريخية على أن ولاية محمد بن عبد الرزّاق للبحيرة حدثت أثناء تولى ابن أخيه عبد القادر بن عبد الغنى لوظيفة الأستادار فى سلطنة الملك الأشرف برسباى (٨٢٥هـ-١٤٢٢/م-٨٤١هـ-١٤٣٨/)، ومن ذلك ما ذكره ابن تغرى بردْى فى ترجمته لمحمد بن عبد الرزّاق فى الجزء العاشر من كتاب "المنهل الصافى والمستوفى بعد الوافى"، حيث قال ابن تغرى بردْى عن ذلك: "إلى أن ولى نيابة البحيرة، فى ولاية ابن أخيه الزينى عبد القادر الأستادارية، سنتين ثم عزل"[٢]، وقد أورد السخاوى نفس المعنى فى ترجمته لمحمد بن عبد الرزّاق فى الجزء الثامن من كتاب "الضوء اللامع لأهل القرن التاسع"، ولكن مع اختلاف فى تسمية الوظيفة التى تقلدها محمد بن عبد الرزّاق، فقد جاء ما قاله السخاوى عن ذلك بالصيغة التالية: "إلى أن عمل فى أيام ابن أخيه الزين فى الأيام الأشرفية ملك الأمراء بالوجه البحرى سنين ثم عزل"[١]، والمعنىّ فى حديث السخاوى بالأيام الأشرفية هو سلطنة

الملك الأشرف برسباى، بينما يعبر لقب "ملك الأمراء بالوجه البحرى" فى عبارة السخاوى عن وظيفة نائب الوجه البحرى من الدولة المصرية، وكانت تلك الوظيفة تسند آنذاك لأحد الأمراء المقدمين، وهو من يرأس ألف فارس من الأمراء[٥]، وبالطبع فإن حديث ابن تغرى بردى عن تولى محمد بن عبد الرزّاق لنيابة البحيرة بعد تنقله فى الخدم، يبدو أكثر وجاهة وأقرب إلى المنطق من رواية السخاوى التى نقلت الرجل من مرتبة الخدم إلى الطبقة الأولى من أمراء الدولة طبقة المقدمين، وأما عن تاريخ شغله لمنصب والى البحيرة أو والى دمنهور، فان أيًا ممن ترجم له لم يذكره، فإذا ما علمنا أن عبد القادر بن عبد الغنى قد أخلع عليه الملك الأشرف برسباى منصب الأستادار فى الخامس عشر من شهر شعبان سنة ٨٢٨هـ(١٤٢٥م)، ثم عزله الأشرف برسباى من الأستادارية فى الخامس والعشرين من شهر ربيع الآخر سنة ٨٣٣هـ(١٤٣٠م)[٦]، وأن محمد بن عبد الرزّاق قد استمر فى نيابة البحيرة: "سنين، ثم عزل" وبنص تعبير ابن تغرى بردى فى "المنهل الصافى والمستوفى بعد الوافى"[٢]، وعلى ذلك فإن تاريخ ولاية محمد بن عبد الرزّاق لنيابة البحيرة يكون على الأرجح فى إحدى السنوات الأربع الأخيرة من أستادارية ابن أخيه عبد القادر بن عبد الغنى، أى فيما بين سنتىّ ٨٣٠هـ و٨٣٣هـ.

بعد عزله من نيابة البحيرة وفى سلطنة الملك الأشرف برسباى، عاد محمد بن عبد الرزّاق إلى القاهرة، حيث أقام فيها لا يعمل فى أى من وظائف الدولة ولسنوات، مثلت تلك السنوات نهاية سلطنة

الأشرف برسباى والتى بلغت ستة عشر سنة وبضعة شهور، وامتدت ما بين سنتىّ ٨٢٥هـ و٨٤١هـ(١٤٢٢-١٤٣٨م)، وجاءت عودة محمد بن عبدالرزّاق لوظائف الدولة فى بداية سلطنة الملك الظاهر جقمق، تلك السلطنة التى بدأت فى شهر ربيع الأول من سنة ٨٤٢ هـ (١٤٣٨م) وبعد عزل الملك العزيز: يوسف ابن الملك الأشرف برسباى، كانت ولاية دمياط هى أول ما تولى محمد بن عبد الرزّاق من مناصب فى مستهل سلطنة الملك الظاهر جقمق، ولكنه لم يستقر فيها طويلا وكما سجل ذلك تقى الدين المقريزى فى أحداث شهر جمادى الأولى من سنة ٨٤٢هـ، حيث قال المقريزى: "وفى يوم الخميس عاشره (أى شهر جمادى الأولى) خلع على زين الدين يحيى قريب ابن أبى الفرج واستقر فى نظر الإصطبل على مال وعد به، وخلع على محمد الصغير معلم النشاب، أحد معارف السلطان، واستقر فى ولاية دمياط، عوضاً عن ناصر الدين محمد ابن الأمير فخر الدين بن أبى الفرج، وكان من قريب قد وليها فعزل بعد أيام"[٧]، لم يبتعد محمد بن عبد الرزّاق كثيراً عن وظائف الدولة بعد إقالته من ولاية دمياط، حيث أقره الظاهر جقمق بعد ما يقرب من ستة أشهر من إعفائه من ولاية دمياط نقيبا للجيش، وقد أورد ابن تغرى بردى ذلك فى سياق الترجمة التى أفردها لمحمد بن عبد الرزّاق فى كتاب "المنهل الصافى والمستوفى بعد الوافى" على النحو التالى: "وقدم (أى محمد بن عبد الرزّاق) القاهرة ودام بها إلى أن ولى نقابة الجيش فى أوائل الدولة الظاهرية جقمق، فدام فيها مدة يسيرة"[٢]، ويعنى ابن تغرى بردى

بالدولة الظاهرية جقمق سلطنة الملك الظاهر جقمق، ولم تختلف إشارة السخاوى فى "الضوء اللامع لأهل القرن التاسع"(١) عن إسناد نقابة الجيش لمحمد بن عبد الرزّاق كثيرًا عما ذكره عنها ابن تغرى بردى، ولكن التاريخ الدقيق لتولى محمد بن عبد الرزّاق نقابة الجيش هو ما انفرد به ابن إياس بين مؤرخى عصره، جاء ذلك التاريخ فى ثنايا ما دونه ابن إياس من أحداث شهر ذى القعدة من سنة ٨٤٢هـ(١٤٣٩م)، حيث قال ابن إياس: "وفيه (أى شهر ذى القعدة) قرر فى نقابة الجيش محمد ابن أبى الفرج، عوضًا عن محمد بن أمير طبر"(٨)، وقد فصّل تقى الدين المقريزى مهام نقيب الجيش فى ثنايا حديثه عن "أحكام السياسة" فقال عنها: "(نقابة الجيوش): هذه الرتبة كانت فى الدولة التركية من الرتب الجليلة، ويكون متوليها كأحد الحجاب الصغار، وله تحلية الجند فى عرضهم، ومعه يمشى النقباء، فإذا طلب السلطان أو النائب أو حاجب الحجاب أميرًا أو جندياً، كان هو المخاطب فى الإرسال إليه، وهو الملزوم بإحضاره، وإذا أمر أحد منهم (أى السلطان أو النائب أو حاجب الحجاب) بالترسيم (أى الحبس والإيقاف) على أمير أو جندى، كان نقيب الجيش هو الذى يرسّم عليه، وكان من رسمه (أى نقيب الجيش) أنه هو الذى يمشى بالحراسة السلطانية فى الموكب حالة السرحة وفى مدة السفر"(٩)، وحالة السرحة تعبر عن خروج السلطان للنزهة أو تفقد بعض المناطق القريبة من القاهرة، إن المتأمل لمهام نقيب الجيش التى أثبتها المقريزى فى خططه، يمكن له

أن يستنبط أن تلك المهام كانت خليطًا من مهام كل من مدير شئون الضباط ورئيس شئون الأفراد وقائد الحرس الملكى أو الجمهورى فى الجيوش الحديثة.

التقلب بين المناصب

وكعهد المناصب والوظائف فى دولة المماليك، لم يطل بمحمد بن عبد الرزّاق المقام فى نقابة الجيش خلال المرة الأولى لتقلده هذا المنصب أكثر من شهر واحد، حيث صادفت نقابته الأولى للجيش قيام الظاهر جقمق بالتخلص من أتباع سلفيه السلطان الأشرف برسباى وابنه الملك العزيز يوسف، وقد تحدث ابن إياس عن ذلك فقال: "وكان الظاهر جقمق يكره جماعة (أى أتباع) الأشرف برسباى قاطبة، وقتل غالب مماليكه، وصادر أعيان دولته"(١٠)، وكان من بين ما قام به الظاهر جقمق ضد أتباع الأشرف برسباى ما ذكره ابن إياس فى أحداث شهر ذى الحجة من سنة ٨٤٢هـ(١٤٣٩م) بقوله: "وفى ذى الحجة، قبض السلطان على عظيم الدولة ومدبر المملكة الزينى عبد الباسط ناظر الجيش، فلما قبضوا عليه، قبضوا على ولده أيضًا، أبى بكر، وجميع حاشيته وعياله، حتى أصحابه، واحتاطوا على جميع موجوده (أى ممتلكاته)، فاضطربت القاهرة لذلك وماجت بأهلها"(٨)، وأتبع الظاهر جقمق اعتقال ناظر الجيش بإقالة جميع مساعديه واستبدالهم بآخرين.... كان من بينهم محمد بن عبد الرزّاق، وعن ذلك تحدث ابن إياس فقال: "ثم إن السلطان أخلع على محبّ الدين بن الأشقر، وقرر فى نظر الجيش، عوضًا عن القاضى عبد الباسط

وبئس البديل، وقرر فى نظر الأستادارية محمد بن أبى الفرج، الذى ولى نقابة الجيش، عوضًا عن جانى بك مملوك القاضى عبد الباسط"[٨]، وهنا فإن الأمر قد يلتبس على القارئ للفقرة السابقة من حديث ابن إياس حتى يعتقد أن محمداً بن عبد الرزّاق قد تولى منصب الأستادار إلى جانب منصب نقيب الجيش، ولكن جلاء ذلك وبيانه يجىء من قراءة ما سجله كل من ابن تغرى بردْى وشمس الدين السخاوى عن تعيين محمد بن عبد الرزّاق فى منصب الأستادار، حيث ذكر ابن تغرى بردْى ذلك بالنص التالى: "فدام فيها (أى نقابة الجيش) مدة يسيرة، وخلع عليه السلطان باستقراره أستاداراً فى يوم السبت أول ذى الحجة سنة اثنتين وأربعين وثمانمائة"[٢]، وقد أثبت ابن تغرى بردْى نبأ تعيين محمد بن عبد الرزّاق فى منصب الأستادار مرة أخرى وبشىء من التفصيل فى الجزء الخامس عشر من كتابه "النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة"، حيث قال عن ذلك ما يلى: "ثم فى يوم السبت سلخ ذى الحجة من سنة اثنتين وأربعين، خلع السلطان على القاضى محبّ الدين بن الأشقر باستقراره فى وظيفة نظر الجيش، عوضًا عن عبد الباسط، وخلع على الناصرى محمد بن عبد الرزّاق بن أبى الفرج، نقيب الجيش، باستقراره أستاداراً عوضًا عن جانبك الزينى عبد الباسط، وابن الأشقر المذكور وابن أبى الفرج، كل منهما كان من أعظم أصحاب عبد الباسط، قلت: عود وانعطاف على ما ذكرناه، أنه كان يكرهه (أى عبد الباسط) حتى أعز أصحابه، ولولا ذاك ما وليا

عنه هؤلاء وظائفه فى حياته، وإن كانا تمنّعا عند الولاية، فهذا باب تجمّل ليس على حقيقته، ولا يخفى ذلك على من له ذوق سليم، فإننا لا نعرف أحداً ولى وظيفة غصباً كائنًا من كان"[١١]، وقد أورد السخاوى نصًا مقارباً لما أورده ابن تغرى بردْى فى "المنهل الصافى والمستوفى بعد الوافى" عن تعيين محمد بن عبد الرزّاق فى منصب الأستادار[١]، وما يفهم من الفقرتين الدالتين على تعيين محمد بن عبد الرزّاق فى منصب الأستادار والواردتين فى كتابىّ ابن تغرى بردْى والسخاوى، أن محمد بن عبد الرزّاق قد (دام) أو استقر فى منصب نقيب الجيش لفترة صغيرة، وبالطبع فإنه تركه ليشغل منصب الأستادار، وتعنى الأستادارية وهى وظيفة الأستادار: "التحدث فى أمر بيوت السلطان كلها من المطابخ والشراب خاناه (أى بيت الأشربة والمشتمل على الأشربة المخصصة للسلطان والأوانى النفسية الخاصة بها) والحاشية والغلمان، وهو الذى يمشى بطُلب (مخيم) السلطان، ويحكم فى غلمانه وباب داره"[١٢]، وبالإضافة إلى ذلك، فان الأستادار يضطلع بمهام أخرى مثل: " وله حديث مطلق وتصرف تام فى استدعاء ما يحتاجه كل من فى بيت السلطان من النفقات والكساوى وما يجرى مجرى ذلك للماليك وغيرهم"[١٢]، ومن ذلك يمكن للقارئ أن يلمس مدى قرب شاغل منصب الأستادار من ملك البلاد.

كيد الأقارب

مضت سنة وبضعة أيام قبل أن يقيل السلطان الظاهر جقمق أستاداره محمد بن عبد الرزّاق من منصبه، حدث ذلك فى مستهل

شهر المحرم من سنة ٨٤٤هـ(١٤٤٠م)، وقد أثبته ابن إياس وباختصار فى أول أحداث تلك السنة بقوله: "فيها (أى سنة ٨٤٤هـ) فى المحرم، قُرِّر طوغان فى الأستادارية، عوضًا عن ابن أبى الفرج"[١٣]، ولكن حديث ابن تغرى بردْى عن إقالة محمد بن عبد الرزّاق من الأستادارية جاء مفصلا على النحو التالى: "ثم فى يوم الخميس ثامن المحرم من سنة أربع وأربعين (وثمانمائة)، خلع السلطان على الأمير قيز طوغان العلائى، أحد أمراء العشرات وأمير آخور ثانى، باستقراره أستاداراً، عوضًا عن محمد بن أبى الفرج، بحكم عزله والقبض عليه وحبسه بالقلعة إلى يوم الأحد حادى عشره (أى الحادى عشر من شهر المحرم)، فتسلمه الوزير كريم الدين ابن كاتب المناخ"[١٤]، وأمير أخور هو المسئول عن إصطبل السلطان[١٥]، لم يستطرد ابن تغرى بردْى للحديث عن أسباب إقالة محمد بن عبد الرزّاق من منصب الأستادار، وإن كانت توابع عزله والتى شملت القبض عليه وحبسه تشى بأن تلك الأسباب لا تخرج عن الخلاف المعهود فى ذلك الزمان حول ميزانية بيوت السلطان، ومقابلة المنصرف على تلك البيوت وغيرها مما تتضمنه سلطات الأستادار بما يدخل للسلطان من إيرادات وهدايا، كان السلطان فى ذلك العهد يقول دائمًا إن إيراداته أكثر من نفقاته ويؤكد - وله الحق فى ذلك وهو الآمر الناهى الذى لا معقب لحكمه- أن الفرق بين الإيرادات والنفقات قد اختلسه الأستادار أو من يقذف به سوء الحظ ليكون فى موقف الحساب بين يديه، وتحفل كتب التاريخ التى أرخت لتلك الفترة

بحكايات لا نهاية لها عن خلافات كهذه، وهى خلافات لم يكن لها من حل سوى حل واحد، وهو القبض على الأستادار أو المسئول المتهم باختلاس أموال السلطان، ثم معاقبته وتعذيبه لاستخلاص ما أخفاه من أموال وتحف، وكان هذا هو ما حدث بالضبط مع محمد بن عبد الرزّاق، شأنه فى ذلك شأن عشرات وعشرات من كبار المسئولين فى دولتىّ المماليك ممن تعرضوا لحساب السلطان ومساءلته، وقد وصف ابن تغرى بردْى ما حدث لمحمد بن عبد الرزّاق بعد حبسه بالقلعة فقال: "ثم فى يوم السبت رابع عشرين المحرم، خلع السلطان على زين الدين يحيى الأشقر قريب ابن أبى الفرج، باستقراره فى نظر الديوان المفرد عوضًا عن عبد العظيم بن صدقة، بحكم مسكه (أى القبض عليه)، ونقل ابن أبى الفرج من تسليم الوزير (أى من الحبس لدى الوزير)، وسلّم هو وعبد العظيم، للأمير قيز طوغان الأستادار، فأغرى زين الدين (أى يحى الأشقر قريب ابن أبى الفرج) قيز طوغان بابن أبى الفرج وعبد العظيم حتى أخذ ابن أبى الفرج وعاقبه وأفحش فى عوقبته فى الملأ من الناس، من غير احتشام ولا تجمّل، بل طرحه على الأرض وضربه ضربًا مبرحاً، ووقع له معه أمور"[١٤]، ومن ذلك نرى أن من كاد لمحمد ابن عبد الرزّاق لدى الأمير قيز طوغان الأستادار هو زين الدين يحيى الأشقر، الذى تشير إليه جميع المصادر التاريخية التى تناولت تلك الفترة على أنه قريب ابن أبى الفرج أى محمد بن عبد الرزّاق، ومن العجيب أن نعلم أن زين الدين هذا الذى تسبب فى أولى نكبات محمد ابن عبد الرزّاق هو فى

نفس الوقت ابن أخته، أى أن زين الدين هو المحرض على خاله، حيث قال بذلك شمس الدين السخاوى فى مستهل الترجمة التى أفردها لزين الدين يحيى الأشقر فى الجزء العاشر من كتاب "الضوء اللامع لأهل القرن التاسع"، فكان مما قاله السخاوى فى مفتتح هذه الترجمة التالى: "يحيى بن عبد الرزّاق الزين القبطى القاهرى، الأستادار، ابن أخت نقيب الجيش محمد ابن أبى الفرج، ويعرف بالأشقر وبقريب ابن أبى الفرج"[١٦]، ومن الغريب حقًا أن ينسب السخاوى زين الدين يحيى إلى جده عبد الرزّاق بن أبى الفرج، ولسنا نعلم سببًا لذلك، ويتبقى هنا أن نشير إلى أن أيًا من المصادر التى تحدثت عن تلك العداوة بين الخال وابن الأخت لم يقدم أسبابًا مقنعه لتلك العداوة.

استكمل رجال السلطان الظاهر جقمق ما بدأوه من عقاب محمد بن عبد الرزّاق بمصادرة أمواله، وعن ذلك تحدث ابن تغرى بردْى قائلا: "وامتحن وصودر وأخذ منه جملة"[٢]، وقد نقل السخاوى ما قاله ابن تغرى بردْى وبالنص فى ترجمته لمحمد بن عبد الرزّاق فى الجزء الثامن من كتاب "الضوء اللامع لأهل القرن التاسع"[١]، وإن كانت رواية كل من المؤرخين- ابن تغرى بردْى والسخاوى- قد اختلفت حول ما حدث لمحمد بن عبد الرزّاق بعد امتحانه ومصادرته، فبينما قال ابن تغرى بردْى: "ثم أخرج بطالا إلى القدس، فأقام بها مدة"[٢]، ويعنى ابن تغرى بردْى بقوله (بطالا) أنه بلا عمل أو منصب، فإن السخاوى قال بغير ذلك وأنه: "أخرج إلى ولاية قطيا،

فدام بها قليلا، وصار له بها نخل ونحو ذلك"[١]، وتبدو رواية السخاوى عن نفى محمد بن عبد الرزّاق إلى قطيا أقرب إلى المنطق مما قال به ابن تغرى بردْى عن النفى إلى القدس، وذلك لأن قطيا كانت مقر عمل جده ووالده وشقيقه عبد الغنى، إلا أن الروايتين اتفقتا فى أن المدة التى قضاها محمد بن عبد الرزّاق بعيداً عن دوائر الحكم وأثناء نفيه فى قطيا أو فى القدس كانت صغيرة، وأنه لم يلبث كثيراً حتى عاد إلى القاهرة والى المنصب الذى سيظل مرتبطاً به حتى آخر حياته، ألا وهو منصب نقيب الجيش، وقد تحدث السخاوى بتفصيل عن عودة محمد بن عبد الرزّاق إلى القاهرة فقال: "ثم شفع فيه إما الجمال ناظر الخاص أو الزين بن الكويز فى عوده، فدام بها يسيراً مقتصراً على التكلم فى أوقاف الفخرية مدرسة أخيه، ثم أعيد لنقابه الجيش، فباشرها بشدة وعسف، وتردد الناس له فى حوائجهم مع كراهة أكثرهم وغضهم منه، سيما الزين الأستادار، مع كونه معروفًا بقريب ابن أبى الفرج، فإنه جاهره بالمعاداة، وتعب هذا (أى محمد بن عبد الرزّاق) من معاكسته"[١]، والمعنيان فى حديث السخاوى بالجمال ناظر الخاص والزين بن الكويز، هما جمال الدين بن يوسف ناظر الجيش والخاص وعبد الرحمن بن داود ابن الكويز الأستادار، وقد وليا تلك المناصب فى سلطنة الملك الظاهر جقمق وإبان ما تعرض له محمد بن عبد الرزّاق من مكائد ابن أخته زين الدين يحيى الأستادار، ويختص ناظر الجيش بالتحدث فى الإقطاعات والحكم فى المحاكمات الديوانية،

بينما يشرف ناظر الخاص على المستأجرات السلطانية[١٧]، ومن ذلك نرى أن عودة محمد بن عبد الرزّاق إلى منصب نقيب الجيش، قد سبقتها فترة عمل فيها مشرفًا على أوقاف المدرسة الفخرية التى أنشأها أخوه الأمير فخر الدين عبد الغنى فى شارع بين السورين وقد افتتحت سنة ٨٢١هـ (١٤١٨م)[١٨]، وأشار المقريزى إليها فى خططه باسم "جامع الفخرى"[١٩]، ثم تلا ذلك عودة محمد بن عبد الرزّاق إلى منصب نقيب الجيش، والذى اختلفت سيرته فيه بعد عودته من منفاه، حيث يبدو واضحاً الآن أن الرجل قد تأثر كثيراً بما أصابه من جراء مكائد ابن أخته، فانقلب من حال الوداعة التى صاحبت ولايته الأولى لنقابة الجيش، إلى حال الشدة والبطش بعد أن ذاق مرارة غدر الأقارب وعذابات النفى.

كما تدين تدان

شهدت السنوات التالية لسنة ٨٤٤هـ(١٤٤٠م) أيام سعد زين الدين يحيى الأشقر، حيث أسند إليه الملك الظاهر جقمق مناصب ناظر ديوان المفرد والأستادار والمحتسب(١، ٢)، ويختص ناظر ديوان المفرد بإدارة إقطاع السلطان الذى يضم ما يقرب من مائة وستين بلدة من بلدان الدولة المصرية[٢١]، بينما تعد مراقبة الأسواق وضبط الأسعار وتطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية من باب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر هى رأس مهام المحتسب[٢٢]، وقد سلك زين الدين يحيى فى وظائفه تلك سلوكا وصفه جميع من أرخوا لتلك الفترة بأنه كان يتصف بالظلم والعسف والمصادرة وابتداع السنن

السيئة التى تضيق على الناس فى أعمالهم وحياتهم، لذلك تكرر اعتداء المماليك عليه بغية الفتك به جزاء ما اقترف من تضييق ومصادرات، ومن ذلك ما حدث فى يوم الأحد الحادى عشر من شهر جمادى الأولى من سنة ٨٥٤هـ(١٤٥٠م)، عندما ثار المماليك الجلبان عليه وعلى أبى الخير النحاس، كان أبو الخير يشغل آنذاك وظائف وكالة بيت المال ونظر الكسوة ونظر البيمارستان المنصورى وغير ذلك من وظائف الدولة، والبيمارستان كلمة فارسية مركبة من كلمتين هما (بيمار) بمعنى مريض أو عليل و(ستان) وتعنى مكان أو دار، أى أن الكلمة تعنى دار المرضى أو المستشفى بوجه عام[٢٣]، ويقع البيمارستان المنصورى بخط بين القصرين المعروف بشارع النحاسين، وقد بناه الملك المنصور قلاوون الألفى الصالحى فى سنة ٦٨٤هـ(١٢٨٥م)[٢٤]، فلم يتمكن المماليك الثائرون يومها من الوصول إلى أبى الخير النحاس الذى تحصّن بالقلعة، ولكنهم أدركوا زين الدين يحيى فناله منهم ما سجله ابن تغرى برْدى فى أحداث سنة ٨٥٤هـ بالنص التالى: "ورجعوا غارةً إلى زين الدين يحيى الأستادار، فوافوه بعد نزوله من الخدمة بالقرب من جامع الماردانى (خارج باب زويلة)، وتناولوه بالدبابيس، فمن شدة الضرب ألقى بنفسه عن فرسه، وهرب إلى أن أنجده الأمير أزبك الساقى، والأمير جانبك اليشبكى الوالى، وأركباه على فرسه، وتوجها به إلى داره"[٢٥]، والدبابيس من أسلحة الهجوم الخفيفة، وهى تشبه عامود ذى أضلاع وتصنع من الحديد[٢٦]، وبالرغم من تعدد الشكاوى من

يحيى الأشقر وضيق الناس منه، إلى أن ذلك لم يلق آذانًا صاغية من مقر الحكم بالقلعة، وكان السبب فى ذلك كما ذكره السخاوى "وأرخى الظاهر جقمق له (أى ليحيى الأشقر) العنان، فلم يلتفت لكلام فيه"(١٦)، مما نتج عنه: "حتى تموّل جداً لشدة ظلمه وعسفه واستيلائه على أقاطيع ورزق مرصدة لمساجد ونحوها، ومصادرته لذوى الأموال من الفلاحين والمشايخ وغيرهم، بل اخترع مظالم وأموراً لم يفعلها (أحد) من قبله"(١٦). فكان من الطبيعى أن يكثر أعداد يحيى الأشقر ممن نكبوا بتصرفاته والذين يتمنون الفرصة للكيد له والانتقام منه، ويجيء على رأس هؤلاء محمد بن عبد الرزّاق الذى عانى منه الكثير كما أشرنا هنا من قبل، وقد تحدث ابن تغرى بردى عن ذلك أيضًا فقال: "هذا وجماعة من أعيان الدولة يكرهونه (يعنى محمد بن عبد الرزّاق) فى الباطن يغضون منه، منهم: زين الدين يحيى الأستادار المعروف بقريب ابن أبى الفرج، فانه أمعن فى ذلك مع خصوصيته عند الملك الظاهر جقمق وهو لا يسمع له فيما يرومه، وناصر الدين هذا (أى محمد بن عبد الرزّاق) يقاسى معهم خطوب الدهر ألواناً، وهو صابر على أذاهم فى الباطن"(٢)، ومن ذلك نرى أن مكائد يحيى الأشقر لخاله محمد بن عبد الرزّاق لم تقف عند حد، حتى أنها حيكت له بين يدى سلطان البلاد، الذى كان بمقدوره لو اقتنع بمكائد يحيى الأشقر أن يلحق الأذى بمحمد بن عبد الرزّاق ولا يكتفى بعزله من منصبه، حيث كانت السرعة فى إصدار أحكام الضرب أو الإعدام من الأمور المعتادة فى ذلك العهد،

ولكن شيئًا من ذلك لم يحدث بسبب ما اتصف به الملك الظاهر جقمق من صفات حميدة، وقد تحدث ابن تغرى بردى عن تلك الصفات فقال: "كان الملك الظاهر سلطانًا دينًا خيرًا عفيفًا صالحًا فقيهًا شجاعًا مقداماً، عارفًا بأنواع الفروسية، عفيفًا عن المنكرات والفروج"(٢٧)، ويضيف ابن تغرى بردى إلى ذلك فيقول: "وكان معظمًا للسادة الأشراف، وكان يقوم لمن دخل عليه من الفقراء والفقهاء كائنًا من كان"(٢٧)، ويجمل ابن تغرى بردى صفات الظاهر جقمق بقوله: "وبالجملة فكانت محاسنه أكثر من مساوئه، وهو أصلح من ولى ملك مصر من طائفته، فى أمر الدين والتقوى، فإنه كان قمع المفسدين والجبارين من كل طائفة"(٢٨)، لكل ذلك لم يعر الظاهر جقمق أذنًا صاغية لوشايات الوشاة فى حق محمد بن عبد الرزّاق، وليظل ناصر الدين: محمد بن عبد الرزّاق منذ أن عاد إلى وظيفة نقيب الجيش قائما بكل ما يسند إليه من مهام، مثلما حدث فى يوم الخميس السابع والعشرين من شهر رجب سنة ٨٥٢هـ (١٤٤٨م)، عندما: "أمر السلطان (الظاهر جقمق) ناصر الدين محمد بن أبى الفرج، نقيب الجيش، أن يأخذ السفطى (ولى الدين السفطى: شيخ المدرسة الجمالية)، ويمضى به إلى بيت قاضى القضاة الشافعى"(٢٩)، وهكذا واصل محمد بن عبد الرزّاق القيام بمهام عمله كنقيب للجيش، تلاحقه دسائس ابن أخته: يحى الأشقر وبعض منافسيه من أعيان الدولة، وتتحرق نفسه شوقًا لفرصة تتاح له للرد على بعض ما حاك له ابن أخته من مكائد.

جاءت الفرصة لمحمد بن عبد الرزّاق للرد على مكائد ابن أخته بعد موت الملك الظاهر جقمق فى الثالث من شهر صفر سنة ٨٥٧هـ (١٤٥٣م)، حدث ذلك بعد أن اعتلى الملك المنصور عثمان عرش مصر خلفًا لوالده الملك الظاهر جقمق، حيث حاصرته المشكلات منذ أيامه الأولى فى الحكم، وكان خواء الخزائن السلطانية من النقد والذهب على رأس تلك المشكلات، إذ أثر عن الملك الظاهر جقمق أنه: "كان كريمًا جدًا، يجود بالمال، حتى نسب إلى السرف، وكان ينعم بالعشرة آلاف دينار إلى مادونها"[٢٧]، وعندما طلب الملك المنصور عثمان من مباشرى الدولة المساهمة فى تدبير نفقة (مرتبات) المماليك، حدث ذلك فى السادس والعشرين من المحرم سنة ٨٥٧هـ(١٤٥٣م)، فاتفق من حضر عند الملك المنصور عثمان من مباشرى الدولة فى ذلك اليوم على أن يتحمل كل منهم جزءًا من هذه النفقة، فلما حل أجل الوفاء بذلك، وكان ذلك فى يوم السبت الثلاثين من محرم من تلك السنة، أوفى جميع المباشرين بما التزموا به، وكان الممتنع الوحيد عن الوفاء بما تم الاتفاق عليه هو يحى الأشقر، حيث برر تقاعسه عن تنفيذ ما اتفق عليه قبل أربعة أيام بقوله: "أنا فى حملة ثقيلة بسبب جوامك (مرتبات) الجنود، ويارب أقدر على سدّ (أى سداد) الجوامك"[٣٠]، فوجدها محمد بن عبد الرزّاق - وقد كان بين من حضر الجلسة من المباشرين- فرصة للانتقام مما حاكه له ابن اخته من مكائد، ويصف ابن تغرى بردى ما حدث يومها بقوله: "وكثر الكلام فى ذلك، والناصرىّ محمد هذا (أى محمد بن عبد الرزاق) لم يتكلم إلى أن

حركه بعض الأعيان ووجه له الخطاب، فقال الناصرىّ عند ذلك: كم يطلب السلطان؟، قال بعضهم: ثلاثمائة ألف دينار، فقال الناصرىّ: لا غير؟، فقال: أربعمائة ألف دينار، فعاد الكلام، فقال: خمسمائة ألف دينار، فقال الناصرى محمد: هذا عنده ذلك، أمسكوا هذا - يعنى زين الدين الأستادار - وخذوا منه خمسمائة ألف دينار، وولوا الأمير جانبك مشدّ (نائب) جدة الأستادارية، وأنا أضمن لكم ذلك، فوقع ذلك فى الحال، ونكب زين الدين وصودر" (٢)، كان ذلك مصداقًا للمثل المعروف: وكما تدين تدان، فكما كاد زين الدين يحيى الأشقر لخاله محمد بن عبد الرزّاق، جاء كيد الخال ردًا على ذلك، وإن كان كيد الخال من الدقة والأحكام بمكان، حتى أنه كان بداية لنكبات حلت بابن الأخت فأملقته وعانى منها الأهوال والذل حتى مات.

مهام ومحن

لم تدم سلطنة الملك المنصور عثمان ابن الملك الظاهر جقمق أكثر من ثلاثة وأربعين يوماً، حتى وثب المماليك عليه وخلعوه وجاءوا بالأتابكى أينال الأجرود فى يوم الاثنين ثامن ربيع الأول سنة ٨٥٧هـ(١٤٥٣م) لينصّبوه سلطانًا ويلقبوه بالملك الأشرف أينال، واستمر محمد بن عبد الرزّاق على عهد الملك الأشرف أينال أيضًا فى منصب نقيب الجيش، وخلال الأشهر من ربيع الأول سنة ٨٥٧هـ(١٤٥٣م) وحتى شوال من سنة ٨٥٨هـ(١٤٥٤م)، توالى على منصب الأستادار كل من: جانبك بن عبد الله القرمانى الظاهرى

المعروف بنائب جدة- زين الدين يحيى الأشقر والعلاى على بن محمد الأهناسى، ما جعل الملك الأشرف أينال يقرر إسناد منصب الأستادار إلى محمد بن عبد الرزّاق فى شهر ذى القعدة من سنة ٨٥٨هـ، وقد أثبت ابن تغرى بردى ذلك فى كتابه "النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة"، حيث قال: "وفى يوم السبت حادى عشر ذى القعدة، اختفى الوزير أمين الدين بن الهيصم، لعجز متحصل الدولة عن القيام بالكلف السلطانية، فتغير السلطان بسبب ذلك على جماعة (المباشرين)، وقبض على الأمير زين الدين (يحيى الأشقر) الأستادار فى يوم الاثنين وحبسه فى القلعة، وخلع على الأمير ناصر الدين محمد بن أبى فرج نقيب الجيش باستقراره فى الأستادارية عوضاً عن زين الدين على كره منه فى الوظيفة، مضافاً إلى نقابة الجيش"(٣١)، كان كره محمد بن عبد الرزّاق لوظيفة الأستادار راجعاً لما عاينه من مشاكلها وهو قريب منها فى وظيفة نقيب الجيش، فبينما تركزت مهام نقيب الجيش فى أمور تنظيمية كعرض الجند والقادة أو إحضارهم تلبية لأوامر السلطان أو نائب السلطنة، فإن مهام الأستادار كانت تتضمن إلى جانب الإشراف على بيوت السلطان المسئولية عن صرف المرتبات الشهرية والهدايا العينية والانعامات للجنود ورجال الدولة وضيوفها، مما جعل هذا المنصب محفوفاً بالمخاطر، نتيجة لعجز الأستادار عن توفير السيولة المطلوبة لأوجه الإنفاق المشار إليها هنا، حتى أنه كثيراً ما كان يتعرض للضرب والتعذيب ودفع العجز الحادث فى المرتبات من ماله الخاص(٣٢)، وقد

وقع ما كان يخشاه محمد بن عبد الرزّاق بعد شهر ونصف الشهر من نهوضه بأعباء منصبى الأستادار ونقيب الجيش، وهو ما سجله ابن تغرى بردى بقوله: "وفى يوم الاثنين سادس عشرين ذى الحجة، نزلت المماليك الجلبان الأشرفية من الأطباق، وهجمت دار الأستادار الأمير ناصر الدين محمد بن أبى الفرج، ونهبوا جميع ما كان فى داره من ذهب وقماش ومتاع وأوان وسلاح، وكان شيئاً كثيراً إلى الغاية، يقال أن قيمة ما أخذ خمسة وعشرون ألف دينار، هذا بعد هتك حرمه والرعب الذى حصل عليهم"(٣٣)، ويسجل ابن إياس ما كان من أمر محمد بن عبد الرزّاق إزاء ما تعرض له من عدوان فى بيته وماله وأهله فيقول: "واختفى هو (أى محمد بن عبد الرزاق)، ثم طلع إلى السلطان واستعفى من الأستادارية، فأعفاه السلطان من ذلك، وقرر فيها قاسم الكاشف، وبقى ابن أبى الفرج فى نقابة الجيش على عادته"(٣٤)، وبدا يومها أن السعد وراحة البال قد عرفا طريقهما إلى محمد بن عبد الرزّاق، فقد عاد إلى منصبه الأثير: نقيب الجيش، الذى شغله لسنوات طوال مبدياً فيه الكفاءة وإحكام التدبير، بينما كان عدوه اللدود وابن أخته: يحى الأشقر بعيدا عن المناصب ومختفيا عن الأعين منذ شهر شوال من السنة الماضية (سنة ٨٧٥هـ) بسبب عجزه عن توفير المرتبات(٣٥)، فلما عاد زين الدين يحى الأشقر إلى الظهور فى شهر ذى الحجة من سنة ٨٥٧هـ، فإنه صعد إلى القلعة والتقى بالملك الأشرف أينال: "فأمره بملازمة داره، وأن لا يجتمع بأحد من الناس"(٣٦)، ولم ينقض كثير من الوقت حتى نفاه

الملك الأشرف أينال إلى القدس بعد أن ضربه لأكثر من مره وصادره، فاعتقد محمد بن عبد الرزّاق أن أمر عدوه قد انتهى وأن الزمان قد صفا له.لم يهنأ محمد بن عبد الرزّاق باعتقاده ذلك كثيراً، إذ سرعان ما عاد يحى الأشقر إلى منصب الأستادار مره أخرى، كان يحى قد عاد إلى القاهرة من منفاه بالقدس فى شهر رجب من سنة ٨٥٩هـ (١٤٥٥م) بصحبة الأمير برد بك صهر الملك الأشرف أينال، ويقول ابن إياس عن تلك العودة: "فلما حضر أخلع عليه السلطان، وأعاده إلى الأستادارية"[٣٧]، وما إن استقر زين الدين يحى فى الأستادارية، حتى التفت إلى خاله: محمد بن عبد الرزّاق يريد الانتقام منه على ما صنع به فى سلطنة الملك المنصور عثمان ابن الملك الظاهر جقمق، فداخل الخوف نفس محمد بن عبد الرزّاق مما قد يدبره له زين الدين من مكائد وانتقام، فطلب من الملك الأشرف أينال إعفاءه من منصب نقيب الجيش، ولما كانت قطيا بمثابة مهوى أفئدة آل أبى الفرج، فإن محمد بن عبد الرزاق: "رضى فى بعض الأوقات بولاية قطيا للخوف من فتك الزين به انتقاماً"[١]، ولم تشر أى من كتب الحوليات والتراجم إلى تاريخ ولايته الأخيرة لقطيا، وإن كان يمكن القول وعلى وجه التقريب أن ذلك حدث ما بين آخر سنة ٨٥٩هـ(١٤٥٥م) ومطلع سنة ٨٦١هـ(١٤٥٦م)، أى أن مدة ولايته الأخيرة لقطيا استمرت لفترة تنحصر بين ثلاثة عشر وخمسة عشر شهراً، وهو ما عبر عنه السخاوى بقوله: "فلم يلبث إلا قليلا وأعيد لنقابة الجيش"[١]، وقد حدثت عودة محمد بن الرزاق لمنصب

نقيب الجيش للمرة الأخيرة فى أحد الأيام الأولى من شهر المحرم لسنة ٨٦١هـ(١٤٥٦م)، جاءت تلك العودة فى سياق حركة تنقلات محدودة أجراها الملك الأشرف أينال فى بعض المناصب القيادية، تلك الحركة التى قال عنها ابن تغرى بردى الآتى: "فلما كان يوم السبت سادس المحرم (من سنة ٨٦١هـ) ضرب السلطان والى القاهرة خير بك القصورى، وعزله عن ولاية القاهرة، وحبسه بالبرج على حمل عشرة آلاف دينار، فدام فى البرج إلى أن أطلق فى يوم عاشره، واستقر عوضه فى ولاية القاهرة على بن إسكندر، واستقر فى نقابة الجيش الأمير ناصر الدين بن أبى الفرج- على عادته أولا- عوضاً عن على بن إسكندر المذكور"[٣٨]، ولا يستطيع القارئ لما أورده ابن تغرى بردى عن عودة محمد بن عبد الرزّاق لنقابة الجيش أن يحدد هل كانت العودة فى السادس من محرم أم فى العاشر منه.

تعددت الإشارات فى كتب الحوليات إلى ما أسند من مهام لمحمد بن عبد الرزّاق فى ولايته الأخيرة لنقابة الجيش، ومن تلك المهام نذكر خروجه إلى الطينة مع الأمير برد بك صهر الملك الأشرف أينال، وكان خروج الناصرى محمد بن عبد الرزّاق نقيب الجيش مع صهر الملك وبأمر من الملك، وذلك للكشف عن مكان بالقرب من الطينة وعلى ساحل البحر الأبيض، وكان الهدف من ذلك إنشاء برج يستخدم لرصد هجمات القراصنة وجنود الفرنجة القادمين من قبرص وجنوب أوروبا للإغارة على الشواطئ المصرية[٣٩]، والطينة هى مدينة كانت تعد من أعظم مدن مصر، وكان موقع تلك المدينة عند النهاية الشرقية

لبحيرة المنزلة فى محافظة الدقهلية، وبها قلعة تعرف بقلعة الطينة(٤٠)، ولعل أخطر تلك المهام وأجلها هو ما قام به محمد بن عبد الرزّاق فى يوم الجمعة السابع عشر من شهر رمضان سنة ٨٦٥هـ (١٤٦١م)، وقد سجل ابن تغرى بردى تفاصيل تلك المهمة فى أحداث تلك السنة بكتاب "النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة" فقال عنها: "لما كان آخر يوم الجمعة سابع عشر شهر رمضان من سنة خمس وستين والمذكورة (أى سنة ٨٦٥هـ)، رسم السلطان الملك المؤيد أحمد (ابن الملك الأشرف أينال) لنقيب الجيش الأمير ناصر الدين محمد بن أبى الفرج أن يدور على الأمراء مقدمى الألوف (من يرأس ألف فارس من الأمراء)، ويعلمهم أن السلطان رسم بطلوعهم من الغد فى يوم السبت إلى الحوش السلطانى من قلعة الجبل بغير قماش الموكب، ولم يعلمهم لأى معنى يكون طلوعهم واجتماعهم فى هذا اليوم بالقلعة، وهو غير العادة، فدار دَوَادَار نقيب الجيش على الأمراء وأعلمهم بما رسم به السلطان من طلوعهم إلى القلعة، وأخذ الأمراء من هذا الأمر أمر مريج"(٤١)، والدوادار هو حامل دواة السلطان أو المختص بتوقيعه والقائم بتبليغ رسائله وما يلحق بذلك من مهام(٤٢)، وقد تسبب ذلك الاستدعاء المريب فى تخوف أمراء المماليك، ما جعلهم يتجمعون فى صباح يوم السبت الثامن عشر من شهر رمضان المشار إليه قبلا عند بيت الأتابك خشقدم وقد قر قرارهم على خلع الملك المؤيد أحمد، والأتابك هو أمير الجيش أو أكبر الأمراء المقدمين بعد نائب السلطان، وأسفر القتال الذى نشب بين

من تجمعوا عند الأتابك خشقدم وبين أتباع الملك المؤيد عن هزيمة المؤيد ومن معه، وأعقب ذلك خلع الملك المؤيد أحمد بعد سلطنة دامت أربعة أشهر وستة أيام، وليعتلى الأتابك خشقدم بعد ذلك عرش مصر فى يوم الأحد التاسع عشر من شهر رمضان سنة ٨٦٥هـ(١٤٦١م).

النهاية

استمر محمد بن عبد الرزّاق فى منصبه المفضل: نقيب الجيش طوال سلطنة الملك الظاهر أبى سعيد سيف الدين خشقدم، وها هو ابن إياس يحدثنا فى يومياته لسنة ٨٦٩هـ (١٤٦٤- ١٤٦٥م) عن زيارة قام بها الملك الظاهر خشقدم لمنزل محمد بن عبد الرزّاق، بين زيارات أخرى قام بها الملك فى أحد أيام شهر شعبان-من تلك السنة- لمنازل بعض رجال الدولة، فقال ابن إياس عن ذلك: "لما ركب (أى الملك الظاهر خشقدم) من هناك، توجه إلى بيت الأمير برد بك هجين، فدخل إليه، فقدم له ثمانية رؤوس خيل، فلم يقبلها (لا ندرى تعففًا أم ازدراء لها)، وخرج من عنده فتوجه إلى بيت الناصرى محمد بن أبى الفرج، نقيب الجيش، ثم خرج من عنده، فتوجه إلى بيت نانق، شاد الشراب خاناه، ثم خرج من عنده، وصعد إلى القلعة قبل غروب الشمس"(٤٣)، كان عمر محمد بن عبد الرزّاق عندما زاره الملك الظاهر خشقدم- وباعتبار ما أورده ابن تغرى بردى عن تاريخ ميلاده - قد جاوز ثلاث وستون من السنوات، وكانت ولايته لمنصب نقيب الجيش قد قاربت - يوم أن زاره الظاهر خشقدم- على السبعة والعشرين سنة، لأن ولايته الأولى لذلك المنصب كانت فى شهر ذى

القعدة من سنة ٨٤٢هـ، وبالرغم من ذلك وكما هو واضح من سياق الأحداث أنه استمر فى مباشرة ذلك المنصب حتى وافته المنية أثناء سلطنة الملك الأشرف أبو النصر سيف الدين قايتباى وفى المحرم من سنة ٨٨١هـ(١٤٧٦م)، وقد ذكر ابن إياس خبر وفاته فى صدر أخبار تلك السنة، حيث قال عنه ما يلى: "وفيه (أى شهر المحرم) توفى الناصرى محمد بن أبى الفرج نقيب الجيش، وهو محمد بن عبد الرزّاق ابن أبى الفرج، وكان أصله من الأرمن، وكان ريسًا حشمًا، وولى عدة وظائف سنية، منها: الأستادارية الكبرى ونقابة الجيش وغير ذلك"[٤٤]، ويجىء تأكيد استمرار محمد بن عبد الرزّاق فى منصب نقيب الجيش مما قاله السخاوى فى ختام ترجمته له فى كتاب "الضوء اللامع لأهل القرن التاسع"، حيث قال السخاوى عن ذلك الآتى: "فلم يلبث إلا قليلا (يعنى السخاوى بذلك ابتعاد محمد بن عبد الرزّاق عن نقابة الجيش وذهابه إلى قطيا) وأعيد لنقابة الجيش، واستمر فيها حتى مات فى بيته بقرب قنطرة سنقر ليلة الثلاثاء سابع عشر المحرم سنة إحدى وثمانين (وثمانمائة) عن نحو الثمانين، وصلى عليه من الغد بسبيل المؤمنى"(١)، وسبيل المؤمنى أو سبيل المؤمنين هو سبيل متخرب كما ذكر على باشا مبارك فى كتابه " الخطط التوفيقية الجديدة لمصر والقاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة "، وقال على باشا مبارك أن ذلك السبيل ملحق بجامع الغورى فى شارع العطارين بالقاهرة[٤٥].

إشارات ودلالات

تلك هى قصة حياة محمد بن عبد الرزّاق بن أبى الفرج الأرمنى، وهى قصة تشكلت بما تجمع أو أتيح من أحاديث وإشارات حوتها كتب التراجم والحوليات عن بعض أخباره وما عاصره من أشخاص وأحداث وحوادث، وهى قصة يستشف قارئها أن بطلها سلك فى حياته سلوك الكبار من الموظفين، ممن تعج بهم إدارات الدول على مر الأيام والعصور، وهم رجال يقومون بأداء ما يوكل إليهم من أعمال ومهام، ولا يترك أحداً منهم بعد رحيله أثرًا كبيرًا أو صغيرًا، ولا يستدل على حياتهم وأعمالهم إلا بما يجىء عنهم من إشارات فى أدبيات أيامهم، وهى إشارات تتحدث – فى الغالب– عن اعتلائهم المناصب وإقصائهم عنها، كعرف جرت عليه الأمور فى نظم الحكم على أيامهم، وتخلو تلك الإشارات من ذكر لعمل جليل قام به بطل القصة، وليس ذلك لعيب فى نفس الرجل، وإنما لأن كل أمرىء ميسر لما خلق له.

مراجع الفصل الرابع

١- شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوى: "الضوء اللامع لأهل القرن التاسع"، دار مكتبة الحياة، بيروت، بدون تاريخ للنشر، الجزء الثامن - ص(٥٥ -٥٦).

٢- جمال الدين أبى المحاسن يوسف ابن تغرى بردى: "المنهل الصافى والمستوفى بعد الوافى"، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٣م، الجزء العاشر، ص(١١٥ -١١٦).

٣- محمد بن أحمد بن إياس الحنفى: "بدائع الزهور فى وقائع الدهور"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٣م، القسم الثانى من الجزء الأول، ص(٦٨٣).

٤- محمد بن أحمد بن إياس الحنفى:المرجع السابق، ص(٦٨٥)

٥- أبو العباس أحمد بن على القلقشندى: "صبح الأعشى فى صناعة الإنشا"، سلسلة الذخائر، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٥م، الجزء الرابع، ص(١٤ -٢٧).

٦- جمال الدين أبى المحاسن يوسف ابن تغرى بردى: "المنهل الصافى المستوفى بعد الوافى"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٤، الجزء السابع - ص(٣٢١).

٧- تقى الدين أحمد بن على المقريزى: "السلوك لمعرفة دول الملوك"، مركز تحقيق التراث بوزارة الثقافة، القاهرة، ١٩٧٣م، القسم الثالث من الجزء الرابع، ص(١٠٩٩ - ١١٠٠).

٨- محمد بن أحمد بن إياس الحنفى: "بدائع الزهور فى وقائع الدهور"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٣م، الجزء الثانى، ص(٢١٦).

٩- تقى الدين أحمد بن على المقريزى: "المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار"، دار التحرير، القاهرة، ١٩٦٨م، الجزء الثالث، ص(٦٥ -٦٦).

١٠- محمد بن أحمد بن إياس الحنفى:المرجع السابق، ص(٢١٧).

١١- جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغرى بردى: "النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٢م، الجزء الخامس عشر، ص(٣٢٧ -٣٢٨).

١٢- أبو العباس أحمد بن على القلقشندى: المرجع السابق - ص(٢٠).

١٣- محمد بن أحمد بن إياس الحنفى:المرجع السابق، ص(٢٢٤).

١٤- جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغرى بردى: المرجع السابق - ص(٣٤٠ -٣٤١).

١٥- أبو العباس أحمد بن على القلقشندى: المرجع السابق - ص(١٨).

١٦- شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوى: "الضوء اللامع لأهل القرن التاسع"، دار مكتبة الحياة، بيروت، بدون تاريخ للنشر، الجزء العاشر، ص(٢٣٣ -٢٣٤).

١٧- أبو العباس أحمد بن على القلقشندى: المرجع السابق، ص(١٩٠)

١٨- شهاب الدين ابن حجر العسقلانى: "إنباء الغمر بأبناء العمر"، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٦م، المجلد السابع، ص(٣٢٦).

١٩- تقى الدين أحمد بن على المقريزى: المرجع السابق، ص(٣٣)

٢٠- جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغرى بردى: المرجع السابق - ص(٣٥٠ -٣٥٤).

٢١- أبو العباس أحمد بن على القلقشندى: "صبح الأعشى فى صناعة الإنشا"، سلسلة الذخائر، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٥م، الجزء الثالث، ص(٤٥٧).

٢٢- د.فاطمة محجوب: "الموسوعة الذهبية للعلوم الإسلامية"، دار الغد العربى، القاهرة، بدون تاريخ للنشر، الجزء الثالث عشر، ص(٦٠٣ -٦٢٤).

٢٣- د.فاطمة محجوب: "الموسوعة الذهبية للعلوم الإسلامية"، دار الغد العربى، القاهرة، بدون تاريخ للنشر، الجزء الثامن، ص(٢٣٧).

٢٤- تقى الدين أحمد بن على المقريزى: المرجع السابق، ص(٢٨٦ -٢٨٧).

٢٥- جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغرى بردى: المرجع السابق، ص(٤١٠).

٢٦- أبو العباس أحمد بن على القلقشندى: "صبح الأعشى فى صناعة الإنشا"، سلسلة الذخائر، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٤م، الجزء الثانى، ص(١٣٥).

٢٧- جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغرى بردى: المرجع السابق، ص(٣٨٤ -٣٨٥).

٢٨- جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغرى بردى: المرجع السابق، ص(٤٥٧).

٢٩- جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغرى بردى: المرجع السابق، ص(٣٨٤ -٣٨٥).

٣٠- محمد بن أحمد بن إياس الحنفى:المرجع السابق، ص(٢٠٢).

٣١- جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغرى بردى : "النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٢م، الجزء السادس عشر، ص(٨٣).

٣٢- د.فاطمة محجوب: "الموسوعة الذهبية للعلوم الإسلامية"، دار الغد العربى، القاهرة، بدون تاريخ النشر، الجزء الرابع، ص(١٨٣).

٣٣- جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغرى بردى: المرجع السابق، ص(٨٤).

٣٤- محمد بن أحمد بن إياس الحنفى:المرجع السابق، ص(٣٢١ -٣٢٢).

٣٥- محمد بن أحمد بن إياس الحنفى:المرجع السابق، ص(٣١٥-٣١٦).

٣٦- محمد بن أحمد بن إياس الحنفى:المرجع السابق، ص(٣١٧).

٣٧- محمد بن أحمد بن إياس الحنفى:المرجع السابق، ص(٣٢٩).

٣٨- جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغرى بردى: المرجع السابق، ص(٩٩).

٣٩- محمد بن أحمد بن إياس الحنفى:المرجع السابق، ص(٣٦٦).

٤٠- على باشا مبارك: "الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة"، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠١م، الجزء الثالث عشر، ص(١٨٨ -١٩٢).

٤١- جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغرى بردى: المرجع السابق، ص(٢٣٣).

٤٢- د.فاطمة محجوب: "الموسوعة الذهبية للعلوم الإسلامية"، دار الغد العربى، القاهرة، بدون تاريخ النشر، المجلد السابع عشر، ص(٦٣٣).

٤٣- محمد بن أحمد بن إياس الحنفى:المرجع السابق، ص(٤٢٩).

٤٤- محمد بن أحمد بن إياس الحنفى: "بدائع الزهور فى وقائع الدهور"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٤م، الجزء الثالث، ص(١١٩).

٤٥- على باشا مبارك: "الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة" الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٨م، الجزء الثانى، ص(٢٩١).

الفصل الخامس
بقية ذرية عبد الرزاق بن أبى الفرج الأرمنى

لم يكن فخر الدين عبد الغنى وناصر الدين محمد هما كل ذرية عبد الرزّاق بن أبى الفرج الأرمنىّ، وإن كانا هما الأشهر بين تلك الذرية بما حفظته كتب التراجم والحوليات من أخبارهما، وقد تناثرت الأخبار والحوادث التى شارك فيها آخرون من ذرية عبد الرزّاق فى بعض الكتب، على أن أوضح وأشمل ما تناول به كاتب ذرية عبد الرزّاق بن أبى الفرج من حديث، هو ما ذكره المؤرخ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوى فى إحدى تراجم الجزء الحادى عشر من موسوعته الشهيرة: "الضوء اللامع لأهل القرن التاسع"، وهى الترجمة التى أفردها السخاوى لمن لقبوا بابن أبى الفرج، فقال إنهم: "الفخر عبد الغنى صاحب المدرسة وناصر الدين محمد نقيب الجيش والشمس محمد بنو أبى الفرج، ولهم أخوات ثلاث هاجر

وزينب وستيتة" (١)، ومن ذلك نرى أن عقب عبد الرزّاق بن أبى الفرج قد انحصر فى ثلاثة من الأبناء وثلاث من البنات، ولما كنا قد تحدثنا بإسهاب - يرجع إلى وفرة المتاح من معلومات - عن كل من فخر الدين عبد الغنى وناصر الدين محمد فى فصلين سابقين من هذا الكتاب، فإن الفصل الحالى سوف يعقد لمن بقى من ذرية عبد الرزّاق بن أبى الفرج الأرمنى ونعنى بذلك شمس الدين محمد والأخوات الثلاث: هاجر وزينب وستيتة.

شمس الدين محمد بن عبد الرزّاق

انفرد شمس الدين السخاوى بين من وصلتنا مؤلفاتهم من مؤرخى ذلك العصر مثل المقريزى وابن حجر العسقلانى وابن تغرى بردى وابن إياس، بذكر شمس الدين محمد بن عبد الرزّاق بين أبناء عبد الرزّاق بن أبى الفرج الأرمنىّ والترجمة له فى كتابه الشهير: "الضوء اللامع لأهل القرن التاسع"، وقد سبق أن أوردنا هنا ما قاله السخاوى عن شمس الدين محمد[١]، حيث جعله السخاوى فيما أثبته عن أبناء عبد الرزّاق بن أبى الفرج الثالث أو الأصغر فى هؤلاء الأبناء، فإذا ما علمنا أن أكبر أبناء عبد الرزّاق بن أبى الفرج هو الأمير فخر الدين بن عبد الغنى (٧٨٤هـ/ ١٣٨٢م - ٨٢١هـ/ ١٤١٨م) وأن الأوسط بين هؤلاء الأبناء هو الناصرى محمد (٨٠٦هـ/ ١٤٠٤م - ٨٨١هـ/ ١٤٧٦م)، فإن ميلاد شمس الدين محمد - وهو لاحق لميلاد الناصرى محمد - يكون على الأرجح فى نهاية العقد الأول من القرن التاسع الهجرى، وهناك احتمال أيضاً

لأن يكون ذلك الميلاد فى إحدى السنوات الأولى من العقد الثانى فى ذلك القرن.

جاءت الترجمة الوحيدة لشمس الدين محمد بن عبد الرزّاق فى الجزء الثامن من كتاب "الضوء اللامع لأهل القرن التاسع"، وهى الترجمة رقم (٧١) فيما تضمنه هذا الجزء من تراجم، وقد جاء فيها ما يلى: "(محمد) بن عبد الرزّاق شمس الدين أخو الذى قبله والفخر بن أبى الفرج، مات فى حياة أخويه بعد أن باشر نظر قطيا فى ما قيل"[٢]، والمعنى بقول السخاوى (أخو الذى قبله) هو صاحب الترجمة السابقة لترجمة شمس الدين محمد، وهى الترجمة رقم (٧٠) فى هذا الجزء والتى أفردت لنقيب الجيش: محمد بن عبد الرزّاق بن أبى الفرج، ويتضح من المعلومات الشحيحة التى تضمنتها ترجمة السخاوى لشمس الدين محمد بن أبى الفرج ثلاثة أمور هامة، الأمر الأول منها - من وجهة نظر المنطق وليس من وجهة ترتيب السخاوى للمعلومات- يتمثل فى أن شمس الدين محمد قد (باشر نظر قطيا)، أى أنه تولى وظيفة ناظر منفذ قطيا الحدودى، ومما لا شك فيه أن شمس الدين محمد لم يكن ليتقلد نظارة قطيا إلا بعد أن تقلب فى الوظائف الصغرى بهذا المنفذ الحدودى مثل الصيرفى والكاتب، شأنه فى ذلك شأن جده وأبيه وإخوته ممن تنقلوا بين هذه الوظائف فى رحلة صعودهم الوظيفى، وناظر المنفذ هو المسئول - كما ذكر المقريزى والقلقشندى - عن تحصيل الضرائب والجمارك والتى كانت تسمى (المكوس) على بضائع التجار بقطيا فى طريق

الشام، ويقول القلقشندى عن ذلك: "وعليها (أى قطيا) يرد سائر التجار الواصلين فى البر من الشام والعراق وما والاهما، وهى أكثر الجهات متحصلا وأشدها على التجار تضييقًا، وعندهم ضرائب مقررة لكل نوع يؤخذ عن نظيرها"[٣]، لذلك يمكن القول أن شمس الدين محمد بن عبد الرزّاق قد تلقى تعليمًا مماثلا لما تلقاه والده وأخاه عبد الغنى، حيث انحصر ذلك التعليم - على وجه العموم - فى تلقى فنون الصيرفة وحساب المكوس، ما مكنه - فيما بعد - من مباشرة نظر وإدارة ذلك المنفذ الحدودى المهم، والذى قال عنه القلقشندى أنه أحد مصدرين رئيسيين لتمويل إيرادات الديوان السلطانى[٣]، ما يمثل دلالة واضحة على ما كان ينتظر شمس الدين محمد من مستقبل فى أجهزة حكومة ذلك العصر.

وأما الأمر الثانى الذى يستشف من الترجمة المبتسرة التى أفردها السخاوى لشمس الدين محمد بن عبد الرزّاق، فإنه يتمثل فى قول السخاوى عن شمس الدين محمد بأنه: "مات فى حياة أخويه"[٢]، ولما كانت وفاة أخيه الأكبر: فخر الدين عبد الغنى قد حدثت فى سنة ٨٢١هـ، بينما حدثت وفاة أخيه ناصر الدين محمد فى سنة ٨٨١هـ، فإن ما قاله السخاوى عن وفاة شمس الدين محمد يعنى أن وفاته كانت قبل سنة ٨٢١هـ، ما يعنى أن شمس الدين رحل قبل أن يتم العقد الثانى من عمره، وهنا فإن ذلك الاستنتاج قد يرى البعض أنه لا يستقيم مع طبيعة ما قد يكون شمس الدين محمد قد تقلده من وظائف، ولكن النظر إلى عمر أخيه عبد الغنى عندما تولى

ولاية قطيا قبل ذلك، سوف يقطع الطريق على ما قد يشكك به البعض فى تولى شمس الدين محمد لنظر قطيا فى هذا العمر المبكر، فقد بلغ عمر أخيه عبد الغنى يوم أن تقلد ولاية قطيا سبعة عشر عامًا لا أكثر[٤]، ما يستدل منه على أن التفوق والمهارة كانا من أهم ما تميز به أفراد تلك الأسرة من صفات.

ويتبقى هنا الأمر الثالث الذى يخرج به القارئ من ترجمة السخاوى لشمس الدين محمد بن عبد الرزّاق، وهو أن شمس الدين لم يعقب ذرية من بعده، ولعل السبب فى ذلك هو أنه انتقل إلى جوار ربه وهو فى مقتبل الشباب.

هاجر بنت عبد الرزّاق بن أبى الفرج

هى الكبرى بين بنات عبد الرزّاق بن أبى الفرج الأرمنى، وطبقًا لما ذكره السخاوى فى معرض الترجمة لمن تلقبوا بابن أبى الفرج، حيث قال السخاوى أولاً: "ولهم (أى فخر الدين عبد الغنى وناصر الدين محمد وشمس الدين محمد) أخوات ثلاث: هاجر وزينب وستيتة"(١)، ثم استطرد السخاوى بعد ذلك قائلا: "وأما هاجر فزوّجها أخوها السيد بركات صاحب الحجاز، ثم فارقها قبل دخوله بها، بعد إمهاره لها ألف مثقال، وماتت بعيد التسعين وقد جازت التسعين"(١)، والمعنىّ وللأرجح وللوهلة الأولى بقول السخاوى: "فزوجها أخوها" هو الأمير فخر الدين عبد الغنى، وذلك لأنه الأكبر عمراً ومنصبًا بين أبناء عبد الرزّاق بن أبى الفرج، ولكننا سنترك تأكيد ذلك إلى ما بعد البحث فى ما تضمنته الكتب من معلومات قد

تفيد فى تجلية من قام بتزويج هاجر ابنة عبد الرزّاق من أخوتها إلى السيد بركات، وما يفهم من ذلك أيضًا ان تاريخ زواج هاجر من السيد بركات صاحب الحجاز لابد وأن يكون لاحقًا لتاريخ وفاة والدها عبد الرزّاق بن أبى الفرج فى سنة ٨٠٨هـ (١٤٠٥م)، ويستمد هذا الاستنتاج قوته ومصداقيته من سببين، أولهما شكلى وثانيهما منطقى، ويتمثل السبب الأول فى أنه ليس من المعقول أن يزوج الأخ أخته فى حياة الأب، والأب كما عرفنا هو من هو من حيث الاسم والمنصب والجاه، لذا يكون الأمر أقرب إلى ما تعارف عليه الناس من أن الأخ يقوم مقام الأب بعد رحيله، وأما ثانى الأسباب فهو يستند إلى حسبة بسيطة، ومضمون هذه الحسبة يستند إلى ما قاله السخاوى عن عمر هاجر بنت عبد الرزّاق، حيث قال السخاوى عن ذلك: "وماتت بعيد التسعين وقد جازت التسعين"[١]، ويعنى السخاوى بقوله (بعيد التسعين) أنها توفيت بعد سنة ٨٩٠هـ، وقد أضاف السخاوى إلى ذلك أنها جاوزت التسعين من عمرها بقوله (وقد جازت التسعين)، ومن ذلك يمكن القول بأن ميلاد هاجر يعود إلى بداية القرن التاسع الهجرى أى قرابة سنة ٨٠٠هـ وحولها، فإذا كان الأمر كذلك، فإنه لا يعقل أن يزوج أى من أبناء عبد الرزّاق بن أبى الفرج أخته الطفلة - والتى لم تبلغ العاشرة من عمرها - وفى حياة والدهما، لذلك فإن ظاهر الأمور وباطنها يقول إن زواج هاجر بنت عبد الرزّاق من بركات حاكم الحجاز قد تم فعلا على يد أخ من إخوتها، ولكن ذلك حدث بعد وفاة والدهما الأمير عبد الرزّاق بن أبى الفرج، وتبقى هنا محاولة إستشفاف تاريخ ذلك الزواج ومعرفة من

أتمه من أبناء عبد الرزّاق بن أبى الفرج، ونظراً لندرة المعلومات المتاحة عن أبناء وبنات عبد الرزّاق بن أبى الفرج، فإن السبيل الوحيد إلى ذلك قد يكون فى الرجوع إلى سيرة السيد بركات.

(السيد بركات صاحب الحجاز) فى حديث السخاوى هو بركات بن حسن بن عجلان بن رمثية (٨٠١هـ/ ١٣٩٨م - ٨٩٥هـ / ١٤٥٤م)، وينتهى نسبة إلى الحسين بن على بن أبى طالب رضى الله عنهما، تولى إمارة مكة شريكًا لوالده ولأخيه أحمد فى سنة ٨١٠هـ (١٤٠٧م)، ثم استقل بها - وبعد وفاة والده - بمرسوم من الملك الأشرف برسباى سلطان الديار المصرية فى سنة ٨٢٩هـ/ ١٤٢٥م[٥]، جاء استقلال الشريف بركات بإمارة مكة خلال زيارة له إلى القاهرة، وهى الزيارة التى وصفها ابن إياس فى تاريخه المعروف "بدائع الزهور فى وقائع الدهور" بقوله: "وفيه (أى شهر رمضان من سنة ٨٢٩هـ) وصل الشريف بركات بن حسن بن عجلان، فأكرمه السلطان وأخلع عليه، وقرره فى أمرية مكة المشرفة عوضًا عن أبيه حسن، وقرر عليه من المال فى كل سنة خمسة وعشرين ألف دينار، وأن السلطان لا يتعرض إلى بندر جدة ولا يأخذ من العشور شيئًا"[٦]، والعشور فى حديث ابن إياس هى جمع العشر، وهى نسبة ما يؤخذ من بضائع التجار الواصلين فى البحر إلى الديار المصرية[٣]، وقد دامت إقامة الشريف بركات بالقاهرة لأيام قلائل، حيث غادرها بعد أن أذن له السلطان بالعودة إلى مكة المكرمة فى شهر شوال من نفس السنة [٧]، لم يشر ابن إياس فى كتابه إلى تاريخ وصول الشريف بركات إلى القاهرة، ولم يذكر كذلك

تاريخ مغادرته لها، وبالبحث فى الكتب التى أرخت لتلك الفترة، أمكن التوصل إلى التاريخين الصحيحين لوصول الشريف بركات إلى القاهرة ولمغادرته لها، فقد اتفق كل من ابن تغرى بردى[٨] وعلى ابن داود الصيرفى[٩] على أن وصول الشريف بركات إلى القاهرة كان فى يوم الاثنين الثالث والعشرين من شهر رمضان سنة ٨٢٩هـ، بينما انفرد ابن تغرى بردى بذكر تاريخ مغادرة الشريف بركات للقاهرة وهو يوم الخميس حادى عشر شوال من نفس السنة[١٠]، أى أن مدة إقامة الشريف بركات بالقاهرة فى زيارته الأولى لها لم تستغرق سوى سبعة عشر يوماً، لذلك يمكن القول إن زيارة قصيرة كهذه لم تكن لتحتمل سوى أن يخطب الشريف بركات لنفسه هاجر بنت عبد الرزّاق ويعقد عليها دون أن يتمكن من إتمام زفافها إليه، إن السبب فى عدم إتمام ذلك الزواج إنما يرجع فى المقام الأول إلى قصر فترة الزيارة والتى امتلات بالمناسبات التى شارك فيها الشريف بركات، ومن تلك المناسبات استعراض القوات المصرية التى عادت من فتح قبرص وما ساقته معها من أسرى يتقدمهم ملك قبرص: الملك جينوس بن جاك[١١]، وقد وصف ابن تغرى بردى مكانة الشريف بركات أثناء ذلك العرض فقال: "هذا وقد جلس الملك الأشرف بالمقعد الذى على باب البحرة المقابل لباب الحوش السلطانى (فى القلعة) فى موكب عظيم من الأمراء والخاصكية، وعنده الشريف بركات بن حسن بن عجلان أمير مكة، وهو جالس فوق الأمراء"[١٢]، إن ما تحقق للشريف بركات من مكانة فى بلاط الملك الأشرف برسباى، قد أثمر -وبلا شك- فى اقترابه من رجال

هذا البلاط وقد كان بينهم وقتها أخ لهاجر ابنة عبد الرزّاق وهو ناصر الدين محمد وابن أخ لها هو عبد القادر بن عبد الغنى، وكما أشارت المصادر التاريخية فإن ناصر الدين محمد كان قد تنقل فى وظائف البلاط قبل أن يصبح نقيباً للجيش، وأما عبد القادر بن عبد الغنى فقد تولى وظيفة الأستادار منذ منتصف شهر شعبان من سنة ٨٢٨هـ (١٤٢٤م)، وحتى وفاته فى سنة ٨٣٣هـ (١٤٢٩م)[١٣]، إن وجود كل من الأخ وابن الأخ بين رجال النخبة الحاكمة، بمصر يعد حافزاً لرجل كالشريف بركات لمصاهرة أسرة كأسرة أبى الفرج الأرمنى، فإذا ما أضفنا لذلك أن هاجر ابنة عبد الرزّاق كانت يوم أن زار الشريف بركات القاهرة قد أتمت وربما جاوزت العقد الثانى من عمرها، فإننا نجد أنفسنا أمام زواج توافرت له كل عناصر النجاح من كفاءة وتقارب فى المستوى الاجتماعى وتمام النضج، مما يمكن القول معه بأن محمد بن عبد الرزّاق الشهير بنقيب الجيش هو من تولى أمر زواج أخته هاجر من حاكم الحجاز: الشريف بركات، إلا أن هذا الزواج لم يكتب له أن يتم، ربما لعودة الشريف بركات السريعة إلى مكة المكرمة، بالإضافة لانشغاله بعد عودته إلى مكة فى تثبيت إمارته للحجاز أمام مؤامرات مناوئية من إخوته وأقاربه.

ستيتة بنت عبد الرزاق بن أبى الفرج

هى آخر من ذكرهن السخاوى فى معرض حديثه عن ذرية عبد الرزّاق بن أبى الفرج الأرمنى[1]، وهى - على الأرجح - الصغرى من بنات الأمير الوزير عبدالرزاق بن أبى الفرج الأرمنى، وجاء الآتى فى ترجمة السخاوى لها فى مادة (ابن أبى الفرج) بموسوعته الشهيرة "الضوء اللامع لأهل القرن التاسع": "وستيته هى أم الزين عبد الرحمن بن الكويز، وهى التى أرسل بها أخوها فخر الدين لقطيا فقتلت هناك لاتهامها"[1]، و(الزين) التى تسبق اسم ابن ستيتة: عبد الرحمن بن الكويز هو لقب مما جرت أدبيات صناعة الإنشاء فى ذلك العهد على الحاقة بأسماء بعض رجال الدولة من غير القادة والعسكريين، ويقول السخاوى فى موضع آخر من "الضوء اللامع لأهل القرن التاسع" فى مجال التعريف بعبد الرحمن بن الكويز: "عبد

الرحمن بن داود بن عبد الرحمن بن داود الزين بن العلم الكركىّ الشوبكىّ الأصل القاهرى، والد صلاح الدين محمد وأخيه أحمد، ويعرف كأقاربه بابن الكويز بالمعجمة تصغير كوز"[١٤]، والكوز هو وعاء أسطوانى صغير يستخدم غالبًا لشرب الماء، بينما يعنى السخاوى بقوله (الكركىّ الشوبكىّ) انتماء عبد الرحمن بن الكويز إلى مدينتى الكرك والشوبك بالميلاد والنشأة والكرك مدينة تقع جنوب وسط المملكة الأردنية الهاشمية الآن، وأما الشوبك فإنها مدينة تقع أيضًا جنوب المملكة الأردنية الهاشمية، ويضيف السخاوى فى مجال تعريف عبد الرحمن بن الكويز إلى ذلك فيقول: "ولد سنة خمس وثمانمائة، وأمه ستيتة ابنة أبى الفرج أخت الفخر عبد الغنى صاحب المدرسة الفخرية"[١٤]، وأما والد عبد الرحمن بن الكويز وزوج ستيتة ابنة عبد الرزّاق، فهو داود بن عبد الرحمن بن داود علم الدين كما قدمه السخاوى فى الترجمة رقم (٧٩٧) التى أفردها له بالجزء الثالث من كتاب "الضوء اللامع لأهل القرن التاسع"، ويعرف السخاوى زوج ستيتة: داود بن عبد الرحمن فيقول إنه كان يلقب بابن الكويز، ثم يصفه السخاوى قائلا إنه كان: "إنسانًا حسنًا عاقلاً ساكنًا محبًا فى العلماء والفقراء، وبنى بحلب مكتبًا للأيتام"[١٥]، بدأ داود حياته العملية كاتبًا، ثم ترقى فى وظائف الدولة عندما: "اتصل بخدمة الملك المؤيد بالبلاد الشامية، وخدم فى ديوانه وعرف به"[١٦]، والمعنى بالملك المؤيد فى حديث ابن تغرى بردى هنا هو الملك المؤيد أبو النصر شيخ المحمودى، والذى حكم مصر فى ما بين سنتى

٨١٥هـ (١٤١٢م) و٨٢٤هـ (١٤٢١م)، وقد بدأ داود بن الكويز رحلة صعوده إلى الوظائف العليا فى الدولة المصرية بالعمل مع الملك المؤيد عندما كان أميرا بالبلاد الشامية، وعن عمل علم الدين: داود بن الكويز يقول ابن تغرى بردى الآتى: "وكان عاقلاً دينًا رئيسًا ضخمًا وجيهًا فى الدول، غير أنه كان عاريًا من كل علم وفن، لا يعرف إلا قلم الديّونة كما هى عادة الكتبة[١٦]، وكان الملك الناصر فرج بن برقوق - والذى حكم مصر منذ سنة ٨٠١هـ/ (١٣٩٩م) وحتى سنة ٨١٥هـ/ (١٤١٢م) - قد أقر الأمير شيخ المحمودى فى نيابة طرابلس فى شهر شعبان من سنة ٨٠٢هـ/ ١٤٠٠م[١٧]، ثم واصل الأمير شيخ المحمودى صعوده الوظيفى حتى عين نائبًا للشام فى شهر ذى الحجة من سنة ٨٠٤هـ/ ١٤٠٢م[١٨]، ومما لا شك فيه أن عمل داود بن الكويز فى ديوان نائب طرابلس ثم ديوان نائب الشام، قد أتاح له أن يلتقى بالكثير من رجال الدولة المصرية إن لم يكن جميعهم، ومن هؤلاء بالطبع عبد الرزّاق بن أبى الفرج، الذى كان واليًا لقطيا ثم واليًا للقاهرة عندما بدأ داود بن الكويز عمله فى ديوان الأمير شيخ المحمودى، حيث تولى عبد الرزّاق ولاية قطيا بعد عزله من الوزارة فى شهر شوال من سنة ٨٠٢هـ، ثم نقل فيما بعد إلى ولاية القاهرة حتى عزل منها فى آخر شهر شوال من سنة ٨٠٣هـ (١٤٠١م)[١٩]، ولما كانت السنة الأخيرة من ولاية عبد الرزّاق بن أبى الفرج لقطيا قد شهدت اجتياح جيش الغازى المغولى تيمورلنك للشام، وتحفظ كتب التاريخ حتى الآن وصف ما جرى من

هروب أمراء الدولة المصرية من الشام عائدين إلى مصر، ولما كان هروبهم لابد وأن يتم عبر قطيا، فإن فرصة كهذه - وربما غيرها فى وقت آخر- كانت كافية كى يخطب داود بن الكويز لنفسه ستيتة ابنة عبد الرزّاق ويتزوجها، وقد وصف السخاوى ذلك الزواج بقوله: "ونشأ ابنه علم الدين (الضمير يعود لوالد داود بن الكويز) هذا ترفًا صلفًا مسعود الحركات، فصاهر ابن أبى الفرج"[١٥]، ومما يؤكد هذا الاحتمال ويدعمه تاريخ ميلاد ابنهما عبد الرحمن والذى جاء فى سنة ٨٠٥هـ (١٤٠٣م)، لذلك يمكن القول إن زواج ستيتة ابنة عبد الرزّاق بن أبى الفرج من داود بن الكويز قد حدث فى واحد من السنوات الأربع الأولى فى القرن التاسع الهجرى، وهو قول يستند إلى حقيقتين مهمتين، تتمثل أولاهما فى أن تاريخ صعود داود بن الكويز إلى مناصب الدولة العليا يجىء معاصراً لتلك السنوات الأربع، مما يشكل مسوغًا معقولا يؤهل داود بن الكويز لمصاهرة وزير سابق ومسئول من كبار مسئولى الدولة كعبد الرزّاق بن أبى الفرج، بينما تتبلور ثانية تلك الحقائق فى موافقة تاريخ ميلاد ابنهما عبد الرحمن بن الكويز لزواج يمكن أن يحدث فى واحدة من تلك السنوات الأربع.

يعد زواج داود بن الكويز من ستيتة ابنة عبد الرزّاق بن أبى الفرج خير مثال لما شاع فى ذلك العصر - وربما فى كل عصر- من زيجات تحدث فى محيط النخبة الحاكمة، حيث تقلد عبد الرحمن بن الكويز وظائف ناظر الجيش وكاتب السر بالديار المصرية فى عهد الملك المؤيد أبو النصر شيخ المحمودى، وناظر الجيش هو المتحدث

فى أمر الإقطاعات فى مصر والشام والكتابة بالكشف عنها ومشاورة السلطان عليها وأخذ خطه (توقيعه)"[٢٠]، وأما ناظر الخاص فإنه مثل الوزير "لقربه من السلطان وتصرفه، و(يصير) إليه تدبير جملة الأمور وتعيين المباشرين (المسئولين) فى زمن تعطيل الوزارة"[٢٠]، بينما عمل ابنه داود بن الكويز- زوج ستيتة- فى ديوان نائب طرابلس ثم فى ديوان نائب الشام، وفى المقابل كان والد ستيتة وزيراً سابقًا وواليًا لقطيا أو للقاهرة عندما خطب داود بن الكويز ابنه ستيتة، وإضافة إلى ذلك فإن ستيتة كانت أخت فخر الدين عبد الغنى، الذى كان واليًا لقطيا قرابة العشر سنوات الأولى من القرن التاسع الهجرى، إن زواجًا متكافئًا كهذا أثمر ابنًا مثل عبد الرحمن بن الكويز الذى تقلد العديد من المناصب الرفيعة كالأستادارية ونظر الخاص.

انفرد السخاوى بين مؤرخى العصر المملوكى بإثبات نهاية دامية لستيتة ابنة عبد الرزّاق بن أبى الفرج، وجاء إثبات السخاوى لتلك النهاية الدامية فى موضعين من كتابه "الضوء اللامع لأهل القرن التاسع"، وبما يقطع الطريق تمامًا على أى محاولة للتشكيك فى تلك النهاية، أتى الموضع الأول فى الترجمة رقم (٢٢٤) بالجزء الرابع، وهى الترجمة التى عقدها السخاوى لابن ستيتة: عبد الرحمن بن الكويز، حيث قال فيها: "التى أرسل بها (الضمير عائد لستيتة) أخوها المذكور (يعنى فخر الدين عبد الغنى) لقطيا حتى قتلت لشىء نسبت إليه"[١٤]، وقد زاد السخاوى على خبر قتل ستيتة فى قطيا

بالحديث عن توابع مقتلها، فقال عن ذلك الآتى: بحيث كاد سليمان أخو صاحب الترجمة (أى عبدالرحمن بن داود بن الكويز) نفيه عن أبيه، وأنه لذلك دسّ عليه من قتله، فالله أعلم"[١٤]، مما يفهم منه أن لعبد الرحمن بن الكويز أخا آخر هو سليمان، وأن سليمان هذا انتقم لوالدتهما ستيتة بإبعاد عبد الرحمن عن والدهما داود بن الكويز، وأن سليمان هذا أتم انتقامه لوالدته ستيتة ابنة عبد الرزّاق بن أبى الفرج، عندما بعث سراً من قتل أخيه، بينما اشتملت مادة (ابن أبى الفرج) فى تراجم حرف الفاء بالجزء الحادى عشر من كتاب "الضوء اللامع لأهل القرن التاسع" على الموضع الثانى، حيث قال السخاوى فى ذلك الموضع ما يلى "وهى (أى ستيتة) التى أرسل بها أخوها فخر الدين لقطيا فقتلت هناك"[١]، إن ما يفهم مما أثبته السخاوى فى هذين الموضعين من كتابه أن ستيتة بنت عبد الرزّاق قد أعدمت فى قطيا لاتهامها بشىء لم يفصح عنه المؤلف، ولسنا هنا فى مقام التخمين أو الحدس لما اتهمت به ستيتة، ولكن الأمر المؤكد فى سيرة هذه السيدة من أسرة أبى الفرج، أنها ماتت ودفنت بالطبع فى قطيا التى شهدت بزوغ نجم أكثر من علم من أعلام تلك الأسرة.

زينب بنت عبد الرزّاق بن أبى الفرج

هى الوسطى بين بنات عبد الرزّاق بن أبى الفرج كما رتبهن السخاوى فى حديثه عنهن[١]، وهى الوحيدة من ذرية عبد الرزّاق بن أبى الفرج التى لم يترجم لها السخاوى فى كتاب "الضوء اللامع لأهل القرن التاسع"، ولم يكن تجاهل زينب هذه وقفًا على السخاوى وحده، وإنما امتد ذلك التجاهل حتى شمل جميع الأدبيات التى أرّخت لدولة المماليك فى مصر، غير أن ثمة إشارة وردت بالجزء العاشر من كتاب "الضوء اللامع لأهل القرن التاسع" للسخاوى، يمكن أن تفيد فى إلقاء بعض الضوء على سيرة هذه الابنة من بنات عبد الرزّاق بن أبى الفرج، فقد ذكر السخاوى فى مستهل الترجمة رقم (٩٨٣) بالجزء العاشر من كتابه: "(يحى) بن عبد الرزّاق الزين القبطى القاهرى الأستادار ابن أخت نقيب الجيش محمد بن أبى

الفرج، ويعرف بالأشقر وبقريب ابن أبى الفرج"(٢١)، ولما كانت هاجر التى تزوجت بالشريف بركات ولم تنجب منه لأن زواجهما لم يتم، ولما كانت ستيتة هى أم عبد الرحمن بن الكويز، فهل تكون زينب هى أم الأستادار يحى الأشقر من زواج لم تشر إليه المصادر التاريخية؟، إن ما ذكره السخاوى من أن يحى الأشقر هو ابن أخت ناصر الدين محمد نقيب الجيش، وأكد عليه بقوله أن يحى الأشقر هذا كان يعرف بقريب ابن أبى الفرج، ما يرجح الاعتقاد بأن زينب ابنة عبد الرزّاق بن أبى الفرج هى والدة يحى الأشقر، وإن كان تأكيد ذلك يتوقف على ظهور مزيد من وثائق وكتابات ذلك العهد المختفية.

مراجع الفصل الخامس

١- شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوى: "الضوء اللامع لأهل القرن التاسع"، دار مكتبة الحياة، بيروت، بدون تاريخ للنشر، الجزء الحادى عشر، ص(٢٦٤).

٢- شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوى: "الضوء اللامع لأهل القرن التاسع"، دار مكتبة الحياة، بيروت، بدون تاريخ للنشر، الجزء الثامن، ص(٥٦).

٣- أبو العباس أحمد بن القلقشندى: "صبح الأعشى فى صناعة الإنشا"، سلسلة الذخائر، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٤م، الجزء الثالث، ص(٤٥٥ – ٤٧٠).

٤- شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوى: "الضوء اللامع لأهل القرن التاسع"، دار مكتبة الحياة، بيروت، بدون تاريخ للنشر، الجزء الرابع، ص(٢٤٩).

٥- جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغرى بردى: "المنهل الصافى والمستوفى بعد الوافى"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٦م، الجزء الثالث، ص(٣٤٢ – ٣٤٦).

٦- محمد بن أحمد بن إياس الحنفى: "بدائع الزهور فى وقائع الدهور"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٣م، الجزء الثانى، ص(١٠٧).

٧- محمد بن أحمد بن إياس الحنفى: المرجع السابق، ص(١٠٩).

٨- جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغرى بردى: "النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧١م، الجزء الرابع عشر، ص(٢٩٨).

٩- الخطيب الجوهرى على بن داود الصيرفى: "نزهة النفوس والأبدان فى تواريخ الزمان"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٤م، الجزء الثالث، ص(١٠٥).

١٠- جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغرى بردى: المرجع السابق، ص(٣٠٤).

١١- جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغرى بردى: المرجع السابق، ص(٢٩٩).

١٢- جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغرى بردى: المرجع السابق، ص(٣٠٠).

١٣- جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغرى بردى: "المنهل الصافى والمستوفى بعد الوافى"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٤م، الجزء السابع، ص(٣٢١).

١٤- شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوى: المرجع السابق، ص(٧٦ - ٧٧).

١٥- شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوى: "الضوء اللامع لأهل القرن التاسع"، دار مكتبة الحياة، بيروت، بدون تاريخ للنشر، الجزء الثالث، ص(٢١٢ - ٢١٣).

١٦- جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغرى بردى: "النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٢م، الجزء الخامس عشر، ص(١١٩).

١٧- جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغرى بردى: "النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة"، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، القاهرة، بدون تاريخ للنشر، الجزء الثانى عشر، ص(٢١٠).

١٨- محمد بن أحمد بن إياس الحنفى: "بدائع الزهور فى وقائع الدهور"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٣م، القسم الثانى من الجزء الأول، ص(٦٥٦).

١٩- تقى الدين أحمد بن على المقريزى: "كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك"، مركز تحقيق التراث، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ١٩٧١م، القسم الثالث من الجزء الثالث، ص(١٠٢٠ و١٠٦٤).

٢٠- أبو العباس أحمد بن على القلقشندى: "صبح الأعشى فى صناعة الإنشا"، سلسلة الذخائر، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٥م، الجزء الرابع، ص(٣٠ - ٣١).

٢١- شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوى: "الضوء اللامع لأهل القرن التاسع"، دار مكتبة الحياة، بيروت، بدون تاريخ للنشر، الجزء العاشر، ص(٢٢٣).

الفصل السادس

عبد القادر بن عبد الغنى

أول فارس من أسرة أبى الفرج الأرمنى

قدم الجيل الثالث من أسرة أبى الفرج الأرمنى ثلاثة من الأعلام هم الإخوة عبد الغنى، وناصر الدين محمد، وشمس الدين محمد، أولاد الوزير عبد الرزّاق بن أبى الفرج الأرمنى، ولمع كذلك من الجيل الرابع فى هذه الأسرة ثلاثة من الأعلام أيضاً، وهم عبد القادر ومحمد ولدا عبد الغنى بن عبد الرزّاق وأحمد ابن ناصر الدين محمد بن عبد الرزّاق، ويعد زين الدين عبد القادر بن عبد الغنى بن عبد الرزّاق أشهر أعلام الجيل الرابع من أسرة أبى الفرج الأرمنى، حيث أشارت إليه كتب التاريخ والتراجم باسم "ابن أبى الفرج"، شأنه فى ذلك شأن سابقيه من أعلام الجيلين الثانى والثالث من الأسرة، وتنبئ قلة شهرة العلمين الآخرين من أبناء الجيل الرابع فى أسرة أبى الفرج الأرمنى عن انحسار نفوذ الأسرة وتضاؤل دورها فى الدولة المصرية على عهد سلاطين المماليك.

الميلاد والتكوين

ولد عبد القادر بن عبد الغنى بالقاهرة، واتفق جميع المؤرخين على أن ميلاده جاء فى أول القرن التاسع الهجرى (١٣٩٧م) على الأرجح، قال بذلك كل من ابن تغرى بردى[١] وشمس الدين السخاوى[٢]، حيث أورد ابن تغرى بردى تاريخ ميلاده على النحو التالى: "مولده بالقاهرة فى أوائل القرن تخميناً"[١]، وجاءت عبارة السخاوى عن ميلاد عبد القادر مقاربة لما أثبته ابن تغرى بردى فى الترجمة رقم (١٤٥٧) التى أفردها لعبد القادر فى الجزء السابع من سفره الكبير: "المنهل الصافى والمستوفى بعد الوافى"، جاء ميلاد عبد القادر بالقاهرة فى بداية صعود والده عبد الغنى بن عبد الرزّاق إلى المناصب العليا فى دولة المماليك، تلك البداية التى تمثلت فى تسلمه لولاية قطيا[٣]، وقطيا – كما ورد فى التراجم السابقة للأعلام من أسرة أبى الفرج الأرمنى – هى المنفذ الحدودى والجمركى للدولة المصرية على الطريق من مصر إلى الشام، كذلك وافق ميلاد عبد القادر تولى جده لأبيه: عبد الرزّاق بن أبى الفرج لوزارة مصر[٤]، وقد نشأ عبد القادر وقضى سنوات طفولته وصباه بالقاهرة، وذلك مصداقًا لقول السخاوى: "ونشأ بها (أى القاهرة)"[٢].

تلقى عبد القادر على يد والده وآخرين ما هو ضرورى من علوم تؤهله لتقلد وظائف الدولة، مثله فى ذلك مثل والده والأعلام من أسرته، وقد انفرد السخاوى بين من ترجموا لعبد القادر بذكر تعليمه وذلك بقوله: "فتدرب بأبيه وغيره"[٢]، ومما هو معروف أن تعليم أبناء

الصفوة من رجال الدولة كان يتضمن –آنذاك– تعلم الكتابة ومبادئ الحساب إضافة إلى اتقان الخط، وهو ما قد يقوم به آخرون من معلمين أو فقهاء، وأما فنون الصرافة وحساب المكوس (وهى الضرائب أو الرسوم التى تفرض على البضائع من المنافذ الحدودية) فقد تعلمها عبد القادر على يد أبيه، وتعد فنون الصرافة وحساب المكوس من العلوم التى برع فيها الأعلام من آل أبى الفرج الأرمنى، حيث اكتسب أولئك الأعلام تلك البراعة من تقلبهم فى الوظائف المختلفة بمنفذ قطيا الحدودى، على أن ما بلغنا من أخبار عبد القادر وما أنجز فى وظائفه من مهام، يشير إلى أنه قد تلقى إلى جانب ما أشرنا إليه قبلا هنا من تعليم قسطًا من تعليم أو تدريب عسكرى، وهو ما سوف يتضح فى سياق هذا الفصل، لكن المهم هنا هو القول بأنه عندما أتم عبد القادر تعليمه على والده ومن استعان الوالد بهم فى ذلك، أصبح مؤهلا لتقلد وظائف الدولة المختلفة.

التنقل بين الوظائف

تقلد عبد القادر أول وظائفه بالدولة المصرية بعد وفاة والده عبد الغنى بن عبد الرزّاق فى شهر شوال من سنة ٨٢١هـ(١٤١٨م)(٥)، وهو ما أثبته كل من ابن تغرى بردى والسخاوى بعبارة واحدة نصها كما يلى: "وباشر بعد موت والده جهات عدة إلى أن ولى شد الخاص وأستادارية المقام الناصرى محمد بن السلطان الأشرف برسباى"(١-٢)، وقد اختلف كل من ابن تغرى بردى والسخاوى فقط فى تاريخ تولى عبد القادر لأستادارية المقام الناصرى: محمد ابن

السلطان الأشرف برسباى، فبينما قال ابن تغرى بردى إن ذلك حدث فى: "ثالث عشر جمادى الأولى سنة ثمان وعشرين وثمانمائة"[١]، فإن السخاوى قال إن إسناد تلك الوظائف إلى عبدالقادر قد حدث فى: "جمادى الأولى سنة ثمان وعشرين "[٢]، ومن ذلك يمكن القول إن عبد القادر قد تنقل بين مجموعة من الوظائف التى لم تبح المصادر التاريخية المتاحة إلا بواحدة منها فقط، وهى وظيفة كاشف ولاية الشرقية، حيث أثبت المقريزى ولاية عبد القادر لها فى السادس والعشرين من شهر شوال سنة ٨٢٦هـ(١٤٢٣م) بقوله: "وفى سادس عشرينه (أى شهر شوال) نزل السلطان إلى عمارته، وفيه (أى يوم ٢٦ شوال) خلع على صدر الدين أحمد بن العجمى. واستقر فى نظر الكسوة، عوضًا عن شرف الدين المذكور، وفى نظر الجوالى عوضًا عن قاسم بن البلقينى، وخلع على الأمير زين الدين عبد القادر ابن الأمير فخر الدين بن أبى الفرج، واستقر كاشف الشرقية، وكان الكشف بيد الأمير أرغون شاه أستادار"[٦]، والمعنى بعمارته فى حديث المقريزى هو أحد قصور السلطان، وأما نظر الكسوة فهو المختص بكسوة الكعبة التى كانت تصنع بمصر ويكسى بها البيت الحرام فى موسم الحج من كل سنة، وعن نظر الجوالى فى حديث المقريزى فإن المقصود به هو الإدارة المختصة بتحصيل الجزية من أهل الذمة المقيمين بالدولة المصرية، والجوالى جمع جالية وتطلق فى أدبيات العصر المملوكى على أتباع الديانات الأخرى من غير المسلمين[٧]، كانت مهام من يتولى منصب الكاشف تنحصر فى

الإشراف على أحوال الأراضى والجسور بالمنطقة التى يشرف عليها، وكان الكشاف يختارون من بين أمراء الطبلخاناه[٨]، والطبلخاناه تعنى بيت الطبل وتطلق على فرقة الموسيقى العسكرية، ويرتب أمراء الطبلخاناه فى الطبقة الثالثة من طبقات أمراء المماليك، وهى طبقة أمراء العشرات التى يتبع كل أمير من أمرائها عشرة فوارس وقد يتبعه عشرون فارساً[٩].

ودع عبد القادر عهد الوظائف الصغيرة عندما تولى وظيفتى (شد الخاص) و(أستادار) لدى المقام الناصرى محمد ابن السلطان الأشرف برسباى، ومن المعروف أن الملك الأشرف سيف الدين أبو النصر برسباى قد حكم مصر لستة عشر سنة وتسعة أشهر فيما بين الثامن من شهر ربيع الآخر سنة ٨٢٥هـ (١٤٢٢م) والثالث عشر من ذى الحجة سنة ٨٤١هـ (١٤٣٨م)[١٠]، والمقام الناصرى هو أحد الألقاب الخاصة بأبناء السلاطين، وأما وظيفة (شد الخاص) فإنها تعنى التفتيش على الخزانة، بينما يتولى الأستادار مهام تصريف شئون مسكن السلطان أو الأمير ومصروفاته وتنفيذ أوامره[١١]، لقد كانت تلك الوظائف (أى شد الخاص والأستادارية) من وظائف أرباب السيوف كما ذكر القلقشندى، وهم العسكريون ممن تربوا تربية عسكرية ولقنوا فنون القتال والحرب والجهاد، وعدّ شاغلوا تلك الوظائف من الأمراء وقادة الجند، حيث يذكر القلقشندى أن رتبة (شد الخاص) هى أمير طبلخاناه وهو يملك أقل من مائة مملوك ويقال له أيضًا أمير عشرة[١٢]، وقد فصل المقريزى فى كتاب

"المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار" مهام البعض من أرباب السيوف، وختم حديثه عن ذلك بقوله: "وكانت الدولة لا تسند ذلك إلا إلى أرباب الشجاعة والنجدة، ولهذا دخل فيه أخلاط الناس من الأرمن والروم وغيرهم، وعلى ذلك كان عملهم لا للزينة والتباهى"[١٣]، لذلك يمكن القول إن ما تنقل فيه عبد القادر من وظائف صغيرة كانت جميعها ذات طابع عسكرى وتتصل بوظائف الأمراء من أرباب السيوف، مما يجعل المدقق يميل إلى الاعتقاد بأن ما تلقاه عبد القادر من تعليم كان مختلفًا عن ما تلقاه والده وبقية الأعلام من أسرته، حيث يغلب الظن بعد الاطلاع على متطلبات ما تولاه عبد القادر من وظائف، وبعد كشف بعض ما شارك فيه من أحداث، إلى الاعتقاد بأنه قد تلقى فى مراحلِ تكوينه تعليما عسكريًا، مما أهله للاضطلاع بمهام وظائفه وللنهوض بأعباء ما شارك فيه من أحداث، ويتبقى هنا من قراءة فى ما أورده كل من ابن تغرى بردى والسخاوى عن تولى عبد القادر لوظائف شد الخاص والأستادار فى حاشية ابن السلطان الأشرف برسباى، القول إن ذلك حدث وعبد القادر لما يتم العام الثامن والعشرين من عمره.

أستادار حتى النهاية

أقام عبد القادر بن عبد الغنى فى ما ولى من وظائف بحاشية المقام الناصرى محمد ابن السلطان الأشرف برسباى حتى يوم الخميس العاشر من شهر شعبان سنة ٨٢٨هـ (١٤٢٥م)، عندما استدعاه السلطان الأشرف برسباى وألبسه خلعة وأقره أستادارًا

للسلطان، والخلعة هى ثوب يهديه السلطان لمن يتولى منصبًا من مناصب الدولة العليا، جاء إقرار عبد القادر فى منصب الأستادار بعد إعفاء سلفه الصاحب بدر الدين حسن بن نصر الله الفوّى، وذلك "بحكم عجزة عن القيام بالكلف السلطانية"[١]، وظل عبد القادر شاغلا لمنصب أستادار السلطان الأشرف برسباى طوال ما تبقى من عمره، حيث ذكره المقريزى بين كبار رجال الدولة كعادته فى إثبات أسماء رجال الطبقة الحاكمة عند افتتاحه للتأريخ فى السنوات التى وردت بكتابه "السلوك لمعرفة دول الملوك"، ومن ذلك ما تحدث به المقريزى فى مستهل سنة ٨٢٩هـ(١٤٢٥م)، حيث أورد اسم عبد القادر ووظيفته بعد ذكره للسلطان الأشرف برسباى وأتابك العسكر وأمراء الجيش والدوادار وحاجب الحجاب، وجاء ذكر اسم عبد القادر ووظيفته فى حديث المقريزى عند مستهل سنة ٨٢٩هـ على النحو التالى: "سنة تسع وعشرين وثمانمائة: أهلت وخليفة الزمان المعتضد بالله أبو الفتح داود بن المتوكل على الله أبو عبد الله محمد، وسلطان الإسلام الملك الأشرف أبو العز برسباى الدقماقى، وأتابك العساكر الأمير الكبير قجق، وأمير مجلس الأمير أينال الجكمى، وأمير سلاح الأمير أينال النوروزى، وأمير آخور الأمير جقمق، والدوادار الأمير أزبك، ورأس نوبة الأمير تغرى بردى المحمودى، وحاجب الحجاب الأمير جرباش قاشق، وأستادار الأمير زين الدين عبد القادر بن الأمير الوزير فخر الدين عبد الغنى ابن الأمير الوزير تاج الدين عبد الرزّاق بن أبى الفرج"[١٤]، وقد تكرر ذكر اسم عبد

القادر ووظيفته كأستادار فى حديث المقريزى عن المجموعة الحاكمة بمصر فى مستهل سنوات: ٨٣٠هـ (١٤٢٦م) - ٨٣١هـ (١٤٢٧م) و٨٣٢هـ(١٤٢٨م)، حيث أثبته المقريزى فى مفتتح تسجيله لأحداث سنة ٨٣٠هـ على النحو التالى: "وأستادار الأمير زين الدين عبد القادر بن الأمير فخر الدين عبد الغنى بن الأمير الوزير تاج الدين عبد الرزّاق بن أبى الفرج"[١٥]، وجاء اسم عبد القادر كذلك بين من أثبتهم المقريزى من كبار رجال الدولة فى بداية سنة ٨٣١هـ بالصيغة التالية: "وأستادار الأمير زين الدين عبد القادر ابن الأمير فخر الدين عبد الغنى ابن الأمير الوزير تاج الدين عبد الرزّاق بن أبى الفرج"[١٦]، وعلى الرغم من أن المقريزى أهمل ذكر عبد القادر بين كبار رجال الدولة فى تمهيده لتسجيل أحداث سنة ٨٣٢هـ (١٤٢٨ - ١٤٢٩م)، فإنه - أى المقريزى - اتفق مع كل من أرخ لأحداث تلك السنة من مؤرخين على الإشارة إلى عبد القادر بالصيغة التالية: "الأمير زين الدين عبد القادر بن أبى الفرج الأستادار"[١٧- ١٩]، حتى إذا بلغ المقريزى فى تسجيله لأحداث التاريخ سنة ٨٣٣هـ، فإنه تحدث مستهلا أحداث السنة كما يلى: "شهر المحرم: فى يوم السبت ثانيه خلع على الأمير زين الدين عبد القادر أستادار خلعة الأستمرار، ثم خلع عليه ثانياً فى يوم الاثنين رابعه"[٢٠]، ولسنا نعلم الآن أسباب تكرار تكريم عبد القادر آنذاك والمتمثل فى الإنعام عليه مرتين فى أسبوع واحد بالخلع أو الثياب الملكية، وذلك لأن المقريزى وجميع معاصريه من مؤرخين قد أهملوا التحدث عن تلك الأسباب،

ولكن الأمر المؤكد فيما ذكره المقريزى ومؤرخى ذلك العهد أن عبد القادر قد استقر فى منصب الأستادار طوال السنوات الخمس الأخيرة من حياته.

فى انتظار الفرنجة

شهد القرنان الرابع عشر والخامس عشر الميلاديان موجات من الغارات المتتابعة التى شنها دعاة الحروب الصليبية على شواطئ الدولة المصرية، كانت تلك الحملات تنطلق من جزيرة قبرس (أو قبرص فى النطق الشائع الآن)، وقد حركت تلك الغارات أسباب متعددة، أهمها موقع الجزيرة القريب من الشواطئ المصرية، إضافة إلى انصياع ملوك الجزيرة من أسرة لوزجنان للقرارات والمراسيم البابوية التى تحض على مقاطعة المسلمين ومحاربتهم[٢١]، فعاثت حملات القبارسة فساداً فى البحر والبر، حيث هوجمت السفن عند ميناءى دمياط والأسكندرية، وأغار الغزاة على الشواطئ المصرية من الإسكندرية جنوبًا وحتى طرابلس فى الشمال، وقد حفظت كتب التاريخ الكثير من أخبار تلك الحملات، ومن ذلك ما ذكره ابن تغرى بردى عن ما حدث فى يوم الخميس الرابع من شهر رجب سنة ٨٢٧هـ (١٤٢٤م)، حيث قال: "وفيه (أى يوم الخميس المذكور) قدم الخبر على السلطان بأخذ الفرنج مركبين من مراكب المسلمين قريبا من ثغر دمياط، فيهما بضائع كثيرة أناس وعدة يزيدون على مائة رجل"[٢٢]، ما دفع السلطان الملك الأشرف برسباى للأمر: "بإيقاع الحوطة على أموال تجار الفرنج التى ببلاد الشام والإسكندرية

ودمياط والختم عليها، وتعويقهم عن السفر إلى بلادهم حتى تردّ الفرنج ما أخذوه من المسلمين"[٢٢]، وبلغت تلك الحملات ذروتها فى شهر صفر من سنة ٧٦٧هـ(١٣٦٥م)، عندما استباحت حملة قبرصية بقيادة ملك قبرص: بطرس لوزجنان مدينة الإسكندرية، ضمت الحملة إلى جانب القبارصة مقاتلين من البندقية وجنوة وروودس وفرنسا، أعمل الغزاة القتل والتدمير فى الأسكندرية طوال ثمانية أيام، وبلغ عدد القتلى نحو خمسة آلاف، ورحل الغزاة مصطحبين قرابة خمسة آلاف من الأسرى، وقد أفاض ابن إياس فى وصف ما حدث فى تلك الحملة حيث قال عنها فى أحداث شهر صفر من سنة ٧٦٧هـ الآتى: "فلما وصلوا (أى الأمراء والمماليك) إلى ثغر الإسكندرية وجدوا الفرنج قد أحرقوا باب رشيد، ونهبوا جميع ما فى مدينة الإسكندرية، وقتلوا من المسلمين نحو خمسة آلاف إنسان، وأسروا النساء والأطفال، وكانت حادثة مهولة لم يسمع بمثلها"، ويستطرد ابن إياس فى حديثه عما أوقعته الحملة بالإسكندرية فيقول: "ثم إن الفرنج خرجوا بالأسرى إلى مراكبهم، ومانهبوه من الأموال والغنائم من مدينة الإسكندرية ورشيد، فكان عدة من أسر من المسلمين فى هذه الحركة نحو خمسة آلاف أسير، وقد أقاموا يقتلون ويأسرون ويسبون وينهبون أموال الناس، ويحرقون عدة أماكن ودكاكينة، من ضحوة نهار الجمعة إلى بكرة نهار الأحد، فرفعوا السيف عن أهل المدينة، فكانت مدة إقامتهم بثغر الإسكندرية ثمانية أيام، فكان عدة طوائف الفرنج الذين دخلوا إلى ثغر الإسكندرية: من البنادقة أربعة وعشرين

غراباً، ومن الجنوية غرابين، ومن أهل رودس عشرة أغربة، ومن الفرنسيسية خمسة أغربة، وبقية الأغربة من أهل قبرص"[٢٣]، والغراب فى حديث ابن إياس السابق هو نوع من السفن الحربية، لقد أصابت تلك الحملات شريان التجارة العالمية الذى كان يمر آنذاك بالأراضى والمياه المصرية فى مقتل، حيث تحولت بعض قوافل تلك التجارة إلى موانىء آسيا الصغرى منذ القرن الثالث عشر الميلادى[٢١]، ما ضاعف من إحساس حكام مصر بما تشكله تلك الحملات من خطر داهم على أمن البلاد ومستقبلها.

تصدى حكام مصر مبكراً للأخطار المتوقعة من الحملات التى كانت تنطلق من جزيرة قبرس، وجاء ذلك التصدى فى صورة إجراءين متزامنين، تمثل أولهما فى تجهيز حملات مضادة، استهدفت تلك الحملات وأد العدوان فى مهده، وذلك بمهاجمة جزيرة قبرس وغزوها، وقد نهض بذلك الإجراء كثير من سلاطين المماليك، نذكر من هؤلاء السلاطين كلا من الظاهر بيبرس الذى جهز أسطولا هاجم قبرس فى شهر ذى القعدة من سنة ٦٦٩هـ (١٢٧١م)[٢٤-٢٥]، والأشرف شعبان الذى أعد فى سنة ٧٦٨هـ(١٣٦٧م) أسطولا كبيراً لفتح الجزيرة، وقد بلغ عدد سفن ذلك الأسطول مائة سفينة[٢٦]، وبلغ الإجراء الأول ذروته فى عهد السلطان الأشرف برسباى، حيث وجه برسباى ثلاث حملات إلى قبرس فى شهور رمضان من سنة ٨٢٧هـ(١٤٢٤م) - رمضان من سنة ٨٢٨هـ(١٤٢٥م) وشعبان فى سنة٨٢٩هـ(١٤٢٦م)، وقد تكللت الحملات الثلاث بالنجاح، إلا أن ما

حققته الثالثة منهم فاق كل تصور، حيث عادت الحملة إلى القاهرة فى أول أيام عيد الفطر لسنة ٨٢٩هـ وقد أحضرت جينوس: ملك قبرس أسيرا مع قرابة ألف من الأسرى[٢٧]، وكان الآتى مما قاله ابن تغرى بردى فى وصف دخول رجال تلك الحملة إلى القاهرة بعدما تحقق لهم من إنتصار على أهل قبرس: "وأصبحوا من الغد فى يوم الاثنين ثامن شوال (من سنة ٨٢٩ هـ ١٤٢٦/م) وهو يوم فطر السلطان، فإنه كان يصوم الستة أيام من شوال، طلعوا إلى القلعة على كيفية ما يذكر، وهم جميع الأمراء والأعيان من المجاهدين والأسرى، والغنائم بين أيديهم، ومتملك قبرس الملك جينوس بن جاك أمامهم وهو منكّس الأعلام، وقد اجتمع لرؤيتهم خلائق لا يعلم عدّتهم إلا الله تعالى، حتى أتت أهل القرى والبلدان من الأرياف للفرجة"[٢٧].

شكلت الاستحكامات العسكرية وبث القوات فى المواقع المستهدفة من غزاة الفرنجة مجمل الإجراء الثانى، الذى اتخذه بعض حكام مصر فى التصدى لغارات الغزو المنطلقة من جزيرة قبرس، وسجلت بعض المصادر التاريخية إسهام عبد القادر بن عبد الغنى فى تنفيذ بعض ترتيبات ذلك الإجراء، حيث تولى عمارة برج حربى أقيم على ساحل البحر الأبيض المتوسط بالقرب من مدينة الطينة، والطينة هى مدينة قديمة كانت تقوم بالقرب من الموقع الحالى لمدينة بور سعيد على ساحل البحر الأبيض المتوسط، وعلى طريق القوافل المتجهة من مصر إلى الشام، وقد قال عنها على باشا مبارك فى موسوعته

العظيمة "الخطط التوفيقية الجديدة" ما يلى: "الطينة: مدينة كانت من أعظم مدن مصر، فى النهاية الشرقية من بحيرة المنزلة بمديرية الدقهلية، وكانت تسمى أولا (بيلوز)، ومعنى بيلوز الطينة، فلذا سمّاها العرب فى مؤلفاتهم الطينة، قال إسترابون: إنها كانت بعيدة عن البحر بقدر ميلين، وهى من أقدم المدن"[٢٨]، إن هذا الوصف الدقيق لموقع مدينة الطينة يؤكد على أنها كانت على طريق القوافل البرية بين مصر والشام، وعلى أنها أيضًا كانت بالقرب من شاطئ البحر الأبيض المتوسط، وقد فصّل الجغرافى والمؤرخ اليونانى: إسترابون أهمية مدينة الطينة بقوله: "وبسبب وقوعها فى حدود مصر من الجهة الشرقية، كان معتنى بها من لدن حاكم مصر سيما فى زمن الفراعنة، فإنها كانت من الحصون المنيعة، بها العساكر وأنواع السلاح كما عليه الإسكندرية الآن، وكانت معمورة بأنواع المتاجر، وكان لها مينا لا تخلو من السفن الواردة والصادرة بأنواع السلع"[٢٨]، إن المتأمل فيما نقله على باشا مبارك عن إسترابون بشأن مدينة الطينة، سوف يدرك أهمية الموقع الحاكم للمدينة والبرج الحربى الذى أقيم فى هذا الموقع، ولقد أثبت ابن تغرى بردى فى تسجيله لأحداث سنة ٨٢٨هـ(١٤٢٥م) بعض التفاصيل المعمارية الخاصة بذلك البرج والدور الذى نهض به عبد القادر فى بنائه، وجاء حديث ابن تغرى بردى عن ذلك على النحو التالى: "وفى هذا الشهر (أى ربيع الآخر) كمل عمارة البرج الذى عُمِّر بالقرب من الطينة على بحر الملح، وجاء مربع الشكل مساحة كل ربع منه ثلاثون ذراعًا،

وشحن بالأسلحة، وأقيم فيه خمسة وعشرون مقاتلا فيهم عشرة فرسان، وأنزل حوله جماعة من عرب الطينة، وانتفع به المسلمين غاية النفع، وذلك أن الفرنج كانت تقبل في مراكبها نهاراً إلى بر الطينة وتنزل بها وتختطف الناس من المسلمين من هناك في مرورهم من قطيا إلى جهة العريش، من غير أن يمنعهم من ذلك أحد، لخلو هذا المحل من الناس، وتولى عمارة هذا البرج المذكور الزيني عبد القادر بن فخر الدين عبد الغني بن أبي الفرج، وأخذ الآجر والحجر الذي بني هذا البرج به من خراب مدينة الفَرَما، وأحرق أيضاً الجير من حجارتها"[٢٩]. والفرما أو الفَرَماء مدينة قديمة قال عنها اليعقوبي إنها أول مدن مصر من جهة الشمال وإنها تبعد عن البحر الأبيض بثلاثة أميال[٣٠]. وقد نقل على باشا مبارك في "الخطط التوفيقية الجديدة" عن ابن الكندي قوله إن أهل مصر يذكرون أنه كان هناك طريق برى يربط بين جزيرة قبرص والفَرَماء، وأن هذا الطريق قد اختفى بطغيان البحر عليه، ونظراً لأهمية موقع الفَرَما عند أقصى الشمال من مصر، أمر الخليفة المتوكل على الله ببناء حصن على البحر مقابلا لها، وقد تولى أمير مصر: عنبسه بن إسحق بناء ذلك الحصن في سنة ٢٣٩هـ (٨٥٢-٨٥٤م)[٣١]. وجاء في كتاب "تقويم البلدان" كما نقل عنه على باشا مبارك أن الفَرَما: "بلدة على شاطئ بحر الروم خراب، وهي بالقرب من قطية على بعد يوم"[٣٢]. ويؤكد المقريزي قرب الفَرَما من قطيه أو قطيا بقوله عنها في ثنايا حديثة عن الطريق فيما بين القاهرة ودمشق ما يلي: "ويسلك من الفَرَما وهي

[illegible] إلى أم العرب، وهي بلاد خراب على البحر [illegible] [illegible][٣٣]. وهكذا كانت قطيا تتكرر في سيرة هذا العلم من [illegible] أبي الفرج الزيني، ويكون هناك ثمة ارتباط حتى بين صعود نجم [illegible] الأعلام من أسرة أبي الفرج الزيني وبين صعودهم في هذا [illegible] الشرقي أو بالقرب منه.

يتبقى هنا من حديث ذلك البرج العربي الذي تولى عمارته عبد القادر بن عبد الغني ذكر الوظيفة التي كان يشغلها عبد القادر أثناء تلك العمارة، فإذا ما تذكرنا أن عمارة ذلك البرج قد (كملت) وشحن [illegible] تعبير ابن تغري بردي في شهر ربيع الآخر من سنة ٨٢٦هـ(١٤٢٣م)، وأن عبد القادر تولى مهام كاشف ولاية الشرقية في السادس والعشرين من شوال في سنة ٨٢٦هـ (١٤٢٣م)، وذلك قبل أن تسند إليه مهام وظيفتي (شد الخاص) و(أستادار) المقام الناصري محمد بن السلطان الأشرف برسباي في شهر جمادى الأولى من سنة ٨٢٨هـ، وعلى ذلك فإن الأمر الأرجح في شأن الوظيفة التي كان يشغلها عبد القادر عند عمارة برج الطينة هو أن عبد القادر باشر عمارة ذلك البرج أثناء تقلده لمنصب كاشف الشرقية، وذلك لأن مهام الكاشف تنحصر في الإشراف على الأراضي والجسور في جهة كشفه، ولما كانت ولاية الشرقية تضم جميع الأراضي الواقعة جهة الشرق من القاهرة وولايات المنوفية والغربية والبحيرة، وذلك طبقا لتقسيم الدولة في عصر المماليك، حيث تكونت الدولة المصرية من سبع ولايات بالوجهين القبلي والبحري،

وكانت ولايات الوجه البحرى أربع ولايات هى الشرقية والمنوفية والغربية والبحيرة[٣٢]، وبما يعنى أن ولاية الشرقية قد شملت آنذاك جميع الأراضى التى تضمها الآن محافظات الشرقية والدقهلية والإسماعيلية ودمياط وبورسعيد وشمال وجنوب سيناء، ما يجعل من الأراضى حول مدينة الطينة جزءاً من الأراضى التى تشملها مهام وظيفة الكاشف التى شغلها عبد القادر فى تلك الفترة.

ضريبة المنصب

لم يطل مقام عبد القادر بن عبد الغنى فى منصبىّ (شد الخاص) و(أستادار) المقام الناصرى محمد بن الملك الأشرف برسباى كثيراً، حيث تولى هذين المنصبين - وكما أشرنا قبلا- فى الثالث عشر من شهر جمادى الأولى سنة ٨٢٨هـ، إلى أن إستدعاه الملك الأشرف برسباى فى يوم الخميس الموافق للعاشر من شعبان فى نفس السنة (٨٢٨هـ) فأخلع عليه (أى أهداه خلعة) وأقره فى منصب الأستادار[١]، ويمكن القول الآن إن ما أبداه عبد القادر من همة وكفاءة فى منصبى (شد الخاص) و(أستادار) المقام الناصرى محمد بن الملك الأشرف برسباى، شكّل ذلك أسباب الأشرف برسباى فى اختياره لعبد القادر ليشغل وظيفة أستادار الملك أو الدولة، جاءت ولاية عبد القادر لمنصب أستادار الدولة المصرية بعد عزل بدر الدين حسن بن نصر الله الفوّى من هذا المنصب، وكان السبب فى عزل حسن بن نصر الله الفوّى- والذى تكرر مع جميع المعزولين من هذا المنصب- هو: "عجزه عن القيام بالكلف

السلطانية"[١]، إذ أنه من المعروف أن مهام الأستادار تنحصر فى تحصيل إيرادات أملاك السلطان أو الأمير ومتابعة شئون مسكن السلطان أو الأمير ومصروفاته، وهى مهام تحمل فى تفاصيلها بذور الخلاف ومظان الشك، حيث حفظت كثير من المصادر التاريخية تفاصيل الخلافات التى نشبت بين كثير من الملوك ومن تقلدوا منصب الأستادار فى دولهم، وكانت تلك الخلافات تنحصر فى الفرق الواضح بين إيرادات السلطان (أو الأمير) التى يقدرها طبقًا لهواه وبين مصروفاته التى لا حد ولا آخر لها، مما أوقع كثيرين ممن تقلدوا منصب الأستادار فى موقف العجز عن الوفاء بالنفقات المطلوبة منهم، وهو موقف انتهى بالبعض منهم إلى الهرب بدلا من مواجهة العزل والسجن وما يتبعهما من مصادرة تمتد حتى إلى الأهل والمقربين من الأعوان والأصدقاء، وعلى الرغم من ذلك استمر عبد القادر - وكما ذكرنا قبلا - فى مباشرة وظيفة الأستادار طوال ما تبقى له من عمر.

تعرضت مصر خلال السنوات التى شغل فيها عبد القادر بن عبد الغنى منصب الأستادار لمخاطر ومؤامرات استهدفت مهاجمتها بحراً وبراً من الشمال والجنوب، وقد واجهت مصر الأخطار القادمة من الشمال - وكما سبق التحدث عنه- بغزو قبرص وأسر ملكها فى سنة ٨٢٩هـ، وأجهضت مصر المؤامرات التى كانت تحاك بين ملك الحبشة والفرنجة بالإيقاع برسول ملك الحبشة إلى ملوك الفرنجة وإعدامه فى شهر جمادى الأولى من سنة ٨٣٢هـ(١٤٢٩م)، فى تلك الأجواء

المشحونة بالتوتر والخوف جراء الترقب والتجهيزات العسكرية، تبلغ نفقات الدولة حدا تنوء به أى ميزانية، فإذا ما علمنا أن مسئولى الدولة كانوا يكثرون من الشكوى جراء تعاظم النفقات المطلوبة منهم حتى فى زمن السلم، وها هو الوزير كريم الدين عبد الكريم ابن الوزير تاج الدين عبد الرزّاق بن كاتب المناخ يصف ما دار بينه وبين والده عندما زاره بعد إقراره - أى كريم الدين - وزيراً، فيقول: "دخلت بخلعه الوزارة على والدى، فقال لى: يا عبد الكريم أنا وليت هذه الوظيفة ومعى خمسون ألف دينار، ذهبت فيها. ولم أسد، تسد أنت من أين؟ قال فقلت: "من أضلاع المسلمين، فضحك وحول وجهه عنى"[٣٣]، من ذلك نرى أن مسئولى الدولة كانوا ينوؤن بتدبير التكاليف المفروضة على مناصبهم مثل مرتبات الجنود التى تشير إليها المصادر التاريخية باسم "جوامك المماليك السلطانية"، مما تسبب فى إثارة الكثير من الفتن والقلاقل التى سجلتها حوليات ذلك العصر فيما وصل إلينا من آثاره الأدبية، كانت تلك الفتن والقلاقل تعصف بأمن الناس واستقرار الأسواق، بل إنها كثيراً ما امتدت بآثارها لتصيب كبار رجال الدولة بالضرر والخسارة، وذلك كنتيجة لإحساس من أثاروا تلك الأحداث بمسئولية هؤلاء الكبار - بشكل أو بآخر- عما يكابدونه من مشكلات اقتصادية وحياتية، وقد أصابت إحدى تلك الفتن عبد القادر بين من أصابتهم من كبار المسئولين، تحدث بذلك ابن إياس فقال: "وفى ربيع الأول (من سنة ٨٣٢هـ)، تعصب المماليك على عبد القادر بن أبى الفرج الأستادار، ونزلوا إلى

بيته ونهبوه، ثم مضوا إلى بيت الوزير وفعلوا مثل ذلك"[١٩]، وانفرد على بن داود الصيرفى الشهير بالخطيب الجوهرى بين مؤرخى العصر ببعض تفاصيل الفتنة التى أصابت عبد القادر، حيث ذكر الآتى فى أحداث سنة ٨٣٢هـ: "شهر ربيع الأول أوله الخميس: فيه نزل طائفة كبيرة من مماليك السلطان الجلب الذين يسكنون الأطباق بقلعة الجبل إلى بيت الأمير زين الدين عبد القادر بن أبى الفرج الأستادار وتسوروا الجدران حتى دخلوه فنهبوا ما فيه من قماش ومتاع، وعبثوا فى طريقهم على المسلمين فأخذوا ما قدروا عليه، ثم مضوا إلى ناظر الديوان المفرد ثم إلى بيت الوزير، فأدركهم مقدم المماليك والزمام وتلطفا بهم حتى انصرفوا عن بيت الوزير"[١٨]، و(مماليك السلطان الجلب) فى حديث على بن داود الصيرفى هم المماليك الصغار الذين يقوم السلطان بجلبهم أو شرائهم من بلاد بعيده، والأطباق أو الطباق هى الأماكن التى يسكن بها المماليك فى القلعة وغيرها من مناطق القاهرة، وهى أشبه بالمدارس أو المعاهد العسكرية الآن[٣٤]، و(ناظر الديوان المفرد) هو المشرف على ديوان المفرد، و(ديوان المفرد) هو الديوان (أو الإدارة) الذى ترتب عليه نفقات مماليك السلطان من جاميكات (أى مرتبات) وكسوة وعليق للخيول وغير ذلك[٣٥]، و(مقدم المماليك) هو المشرف على تعليم المماليك وقيادتهم والحكم بينهم ويعد من أمراء المماليك[٣٦]، وأما (الزمام) فهو الذى يتولى الإشراف على خدم القصر وإدارة أعمالهم[٣٧]، كانت أسباب الفتنة التى حدثت بين مماليك السلطان -

وكما ذكر ابن إياس تنحصر فى التالى: "وكانت المماليك الأشرفية قد تمردت وجارت على الناس، وفيه غيّب الأستادار ليلة الجامكية، فنفق السلطان الجامكية من الخزانة"(١٩)، وما يفهم من حديث ابن إياس عن أسباب تلك الفتنة أن عبد القادر تهرب من دفع مرتبات المماليك الأشرفية (أى مماليك السلطان الأشرف برسباى)، واختفى فى ليلة دفع تلك المرتبات، فقام السلطان الأشرف برسباى بصرف مرتبات مماليكه من خزانته الخاصة، وهنا فإن أمر تلك الفتنة يبدو مستعصيًا على الفهم، فإذا كان السلطان قد قام بحل مشكلة المرتبات بصرفها من خزانته الخاصة كما ذكر ابن إياس، فلماذا ثار المماليك وهاجموا منزل عبد القادر ونهبوه؟، وتأتى إجابة هذا التساؤل التى تقدم تفسيرًا مقبولا لأحداث تلك الفتنة على يد على بن داود الصيرفى، الذى قال مفسرًا ما حدث: "وسبب ذلك تأخر جوامكهم (أى مرتباتهم أو أجورهم) بالديوان المفرد شهرين، فشكوا ذلك إلى السلطان، فرسم لهم ان ينهبوا بيوت المباشرين ففعلوا، وكان يومًا فظيعًا شنيعًا"(١٨)، إن تفسير على بن داود الصيرفى لتلك الفتنة يكتسب قوته ومنطقيته ليس فقط من انفراده به بين مؤرخى عصره، وإنما أيضًا من قرب معايشته لتلك الأحداث، حيث تشير المعلومات المتاحة عنه إلى وفاته فى عام ٩٠٠هـ(١٤٩٤م- ١٤٩٥م)، لكل ما سبق يمكن القول إن ما لقيه عبد القادر فى تلك الفتنة وفى غيرها من الأحداث كان بمثابة ضريبة منصب الأستادار الذى شغله طوال السنوات الست الأخيرة من عمره.

لم تتوقف آثار فتنة المماليك الأشرفية فى شهر ربيع الأول من سنة ٨٣٢هـ عند حد مهاجمة بيت عبد القادر بن عبد الغنى ونهبه كما ذكر ابن إياس وابن داود الصيرفى، وإنما لحق بها تابع عُدّ من مألوف تصرفات سلاطين المماليك مع كبار رجال دولهم، ولأن عبد القادر - وطبقًا لروايتى ابن إياس وابن داود الصيرفى - تسبب بتقاعسه عن صرف جوامك المماليك فى انطلاق الفتنة، وزاد ابن إياس عن ابن داود الصيرفى عندما ذكر أن عبد القادر هرب واختفى عن الأنظار فى ليلة قبض الجوامك، كان التصرف المعتاد من سلاطين المماليك فى مثل هذه المواقف، هو إحضار من تسبب فى إثارة الفتنة لمحاسبته ومعاقبته بين يدى السلطان، وفى جميع الأحوال....كان العقاب يتخذ صورة بدنية ويتلخص فى ضرب المسئول المدان بين يدى السلطان، وقد حدث ذلك فعلا بعد انتهاء الفتنة وعودة عبد القادر للظهور بالقاهرة مرة أخرى، وقد سجل ابن داود الصيرفى ذلك بقوله: "وفى حادى عشرة (أى فى اليوم الحادى عشر من شهر ربيع الأول سنة ٨٣٢هـ) قبض على الأمير زين الدين عبد القادر بن أبى الفرج الأستادار وضرب ثم خلع عليه من الغد واستقر على عادته"(١٨)، أى أن عبد القادر عاد لممارسة مهام وظيفة الأستادار بعد تلقيه عقوبة الضرب، ولسنا نعلم الآن بأى وجه كان أولئك المسئولون يلقون الناس بعد تلك العقوبة المهينة!.

هكذا تجمعت عدة عوامل لتضغط على المسئولين فى دول المماليك وتدفعهم دفعًا للإيغال فى جميع الأموال، تمثلت تلك العوامل فى سعى البعض منهم لحماية أنفسهم وأهليهم من غضب السلطان وعقابه، وفى محاولة البعض منهم جمع أكبر قدر من الأموال بغية

تحقيق فائض لأنفسهم بعد استيفاء مطالب السلطان التى لا تنتهى، ما جعل البعض منهم يلجأ إلى فرض ضرائب متعددة على جميع أدوات الإنتاج الزراعى والصناعى وعلى كل أوجه النشاط التجارى، وكان هذا بالضبط ما فعله عبد القادر بن عبد الغنى فى شهر جمادى الأولى من سنة ٨٣٢هـ، وذكره المقريزى على النحو التالى: "وفى هذا الشهر سار الأمير زين الدين عبد القادر بن أبى الفرج أستادار إلى النواحى، ففرض على كل بلد مالاً سماه الضيافة، ليستعين بذلك على عجز الديوان المفرد لنفقة المماليك السلطانية، فجبى مالاً كثيراً، فإنه كان يأخذ من البلد مائة دينار، ويأخذ من أخرى دون ذلك، على حسب ما يراه، فاختل حال الفلاحين خللا يظهر أثره فيما بعد، والله المستعان"(٣٨)، إن مراجعة أحداث تلك الفترة التى حفظتها بعض الكتب تكشف إن عبد القادر لم يكن مبتدعًا فى ما فرض من ضريبة أسماها "الضيافة"، وإنما كان مقلداً فى ذلك لسلطان البلاد، فقد ذكر ابن داود الصيرفى فى أحداث شهر ربيع الآخر من سنة ٨٣٢هـ- وقبل أيام قليلة من شروع عبد القادر فى جباية ما أسماه "مال الضيافة" - التالى: "وفى هذا الشهر رسم السلطان لمباشرى الديوان المفرد بكتابة ارتفاعه ومتحصله ومصروفه وأنه يعجز فى كل سنة مبلغ ستين ألف دينار خارجة عن النواحى المستأجرات والحمايات ورمى البضائع، فعيّن له السلطان مبلغ ثلاثين ألف دينار من ربح متجر السلطان، وأول ما يبدأون به من ذلك تحكير السكر ودولبته وزراعة القصب واعتصاره وعمل القند سكراً،

وأن لا يباع ذلك إلا للسلطان، وأن توزع الثلاثون ألف دينار الأخرى على الكُشّاف والولاة"(٣٩)، والقند هو عسل قصب السكر، وبالرغم من أن ابن داود الصيرفى أثبت فى نهاية سرده لما اقترحه السلطان الأشرف برسباى من إجراءات لسد عجز ديوان المفرد وضبط حساباته، أن شيئًا من تلك الإجراءات لم يدخل إلى طور التنفيذ لأسباب تغاضى عن ذكرها، إلا أن الأمر المهم الذى نخرج به الآن من حكاية فرض عبد القادر بن عبد الغنى لضريبة الضيافة التى تكرر ذكرها فى مصادر ذلك العهد التاريخية، أن ذلك الإجراء - وهو فرض ضرائب إضافية وجبايتها - كان إجراءاً معتاداً فى دولة المماليك، ولم يكن فرض مثل تلك الضريبة ابتكاراً من عبد القادر وحده، وإنما كان ذلك الاجراء بمثابة حل تكرر لجوء كبار المسئولين فى الدولة إليه - فى ذلك العهد وفى كل عهد - لمواجهة عجز الموارد عن الوفاء بالاحتياجات المتعاظمة، وليس هناك ما هو أدل على ذلك مما حدث فى شهر جمادى الآخر من سنة ٨٣٢هـ، وبعد أيام معدودة من فرض عبد القادر لضريبة "الضيافة" فى شهر جمادى الأولى من نفس السنة، إذ تصادف فى ذلك الشهر (أى جمادى الآخرة) أن عجز ديوان المفرد عن توفير علف خيول المماليك السلطانية، فأصدر السلطان الأشرف برسباى أمراً بمصادرة الشعير الذى يمثل العنصر الأساسى فى طعام الخيول وما شابهها من حيوانات، وقد أثبت ابن داود الصيرفى ذلك الإجراء فى ختام تسجيله لأحداث شهر

جمادى الآخرة من سنة ٨٣٢هـ بقوله: "وفيه (أى شهر جمادى الآخرة) رسم بأخذ الشعير من النواحى لعجز الديوان عن عليق خيول المماليك السلطانية، فأخذ من شعير الناس شىء كثير"[٤٠].

فى مواجهة الفرنجة

حملت تلك الأيام من سنة ٨٣٢هـ - التى شهدت بعض القلاقل والضائقات الاقتصادية - نذر أخطار قادمة تهدد مصر، وهى أخطار كانت تستهدف غزو مصر من اتجاهى الجنوب والشمال، ففى الجنوب.... كانت مملكة الحبشة بزعامة ملكها الحطّىٍّ تتحرق شوقاً لمهاجمة مصر بعد ما بلغ مسامعها ما حدث لملك قبرس، ولعل الحطّىٍّ خشى من أن تهاجمه مصر كما هاجمت قبرس قبل أشهر قليلة، وقد عملت الأخبار التى قام بنقلها بعض العملاء والجواسيس مثل التاجر الأعجمىّ نور الدين على التبريزى العجمى على مضاعفة مخاوف ملك الحبشة، ما استوجب قيام الحطّىٍّ بمكاتبة ملوك أوروبا لحثهم على مهاجمة مصر من الشمال دعماً لهجومه المزمع من الجنوب، وقد حمل نور الدين على التبريزى مكاتبات الحطّىٍّ ومشافهاته إلى ملوك أوروبا، وسافر بها براً سالكًا الطريق غرب الواحات ومتوجهاً إلى أورروبا عبر بلاد المغرب، وعند عودته بطريق البحر حاملا رد ملوك أوروبا على دعوى ملك الحبشة، اعتقل بالإسكندرية بعد وشاية من أحد عبيده، ثم أعدم أمام المدرسة الصالحية بحى بين القصرين فى يوم الأربعاء الموافق للخامس والعشرين من جمادى الأولى سنة ٨٣٢هـ، وذلك بعد محاكمته فى اليوم السابق- الثلاثاء الموافق للرابع

والعشرين من جمادى الأولى - أمام محكمة شكّلها السلطان الأشرف برسباى من قضاة الشرع وبرئاسة قاضى القضاة المالكى شمس الدين محمد البساطى[٤١-٤٢].

ما أن انقضت أشهر قليلة بعد إعدام جاسوس الحبشة، حتى حملت رياح الشمال إلى سواحل مصر ما خشيت منه من أخطار، حيث هاجم أسطول صغير من خمس سفن محملة بالجنود والعتاد ميناء الإسكندرية، وذلك فى الخامس من شهر شعبان من نفس السنة (٨٣٢هـ)، ولسنا نعلم الآن هل كان ذلك الهجوم تنفيذاً لاتفاق ملوك الفرنجة مع الحطّىٍّ ؟، أم كان ذلك الهجوم انتقاماً لمقتل الجاسوس وانكشاف أمر ما يجرى بين ملوك أوروبا وملك الحبشة؟، وأياً ما كان الأمر.... فإن مآل ذلك الهجوم كان فشلا ذريعاً - كما سجلت كتب التاريخ - بفضل عبد القادر بن عبد الغنى، وقد تحدث بأمر ذلك الهجوم وتفاصيل أحداثه أكثر من مؤرخ نذكر منهم كل من المقريزى[٤٣] وابن تغرى بردى[٤٤] وابن داود الصيرفى[٤٥]، وسوف نعرض هنا رواية المقريزى لأحداث ذلك الهجوم، وذلك لما حوته روايته من تفاصيل وإيضاحات لم تتوفر لروايتىّ ابن تغرى بردى وابن داود الصيرفى، ولعلهما أهملا تلك التفاصيل لاعتقادهما بقلة أهميتها، كانت رواية المقريزى لما جرى فى تلك الواقعة بالنص التالى: "وفى خامسه (أى شهر شعبان من سنة ٨٣٢هـ) ورد إلى ميناء الإسكندرية خمسة أغربة للفرنج، وباتوا وقد استعد لهم المسلمون، ثم واقعوهم من الغد، وقد أدركهم الأمير زين الدين ابن أبى الفرج

أستادار فى سابعه، وكان بتروُّجة ومعه جمع كبير من العرب، فلما اشتد الأمر على الفرنج، انهزموا وردوا من حيث أتوا فى يوم الأحد حادى عشره، ولم يقتل سوى فارس واحد من جماعة ابن أبى الفرج"[٤٣]، وجاءت رواية ابن تغرى بردى للواقعة مقاربة لرواية المقريزى، فى ما عدا أن ابن تغرى بردى ذكر اسم عبد القادر بوضوح لا لبس فيه، حيث قال ابن تغرى بردى: "وقد أدركهم الزينى عبد القادر بن أبى الفرج الأستادار – وكان مسافرًا بتروجة – ومعه غالب عرب البُحيرة نجدة للمسلمين"[٤٤]، ويؤكد ابن داود الصيرفى إسم عبد القادر بقوله فى روايته لأحداث المعركة التى دارت بالإسكندرية بين مهاجمى الفرنجة والمدافعين عنها من المصريين ما يلى: "وفى أثناء الحرب أدركهم الأمير زين الدين عبد القادر بن أبى الفرج الأستادار – وكان بتروُّجة – فى جمع كثير من العرب"[٤٥]، وتروُّجة التى وردت فى الروايات الثلاث لكل من المقريزى وابن تغرى بردى وابن داود الصيرفى هى مدينة عظيمة اندثرت فى القرن التاسع الهجرى (الخامس عشر الميلادى)، وموقع تروُّجة فى الجنوب الغربى لمدينة دمنهور عاصمة ولاية البحيرة (محافظة البحيرة حاليًا) وعلى بعد نحو ثمان ساعات منها[٤٦]، وظهرت بموقع تروجة الآن قرية كوم تروجة بحوض تروجة فى زاوية صقر التى تتبع مركز أبى المطامير بمحافظة البحيرة[٤٧]، وتأتى أهمية هذه الواقعة بين ما بلغنا من أخبار عبد القادر بن عبد الغنى، من كونها تمثل الدليل على قيادته لقوات مصرية انتصرت فى موقعة عسكرية على غزاة من

الفرنجة، مما يجعله جديرًا وعن حق بلقب "أول فارس أرمنى"، وتدعم تلك الواقعة فى نفس الوقت ما تم استنتاجه فى بداية الفصل الحالى، من أن عبد القادر تلقى تعليمًا عسكريًا فى مراحل دراسته وإعداده لوظائف الأمراء من أرباب السيوف.

الطاعون والنهاية

صدرت فى شهر المحرم من سنة ٨٣٣م (أكتوبر ١٤٢٩م) مجموعة من القرارات استهدفت فى مجملها دعم سلطات عبد القادر بن عبد الغنى، فقد ذكر المقريزى أنه فى يوم السبت الموافق الثانى من شهر المحرم: "خُلع على الأمير زين الدين عبد القادر أستادار خلعة الاستمرار"[٤٨]، واستطرد المقريزى بعد ذلك فقال: "ثم خُلع عليه ثانيًا فى يوم الاثنين رابعه"[٤٨]، ثم أضاف المقريزى بعد ذلك وخلال تسجيله لأحداث شهر المحرم من سنة ٨٣٣هـ التالى: "وفى تاسعه (أى التاسع من شهر المحرم) خلع على الصاحب كريم الدين الوزير، واستقر فى نظر الديوان المفرد، مضافًا إلى الوزارة، ليتقوى به الأمير زين الدين أستادار"[٤٨]، ويمكن القول الآن إن تكرار إهداء الخلع الملكية لعبد القادر ربما يكون قد حدث لمكافأته على إقدامه وشجاعته فى التصدى لغزاة الإسكندرية من الفرنجة، وإن السبب فى إضافة مهام نظارة الديوان المفرد إلى مهام الوزارة المكلف بها الصاحب كريم الدين هو إعانة عبد القادر على الوفاء بمتطلبات الأستادارية، وتأتى إعانة ناظر الديوان المفرد للأستادار من ارتباط مهام وظيفتيهما، فبينما يتعين على الديوان المفرد أمر تدبير نفقات

مماليك السلطان، فإن الأستادار يتولى أمور إدارة مسكن السلطان وضبط مصروفاته، ما يترتب عليه قيام أحدهما بتوفير مصادر النقود التى يشرف الآخر على إنفاقها، وبالرغم من ذلك فإن عبد القادر لم يتمكن قرابة منتصف شهر المحرم الذى صدرت فيه تلك القرارات من تدبير مرتبات المماليك السلطانية، وهو ما ذكره ابن داود الصيرفى بالنص التالى: "وفى العشر الثانى من هذا الشهر حملت نفقة المماليك السلطانية من الأستادار إلى القلعة لينفق فى المماليك على العادة، فامتنع المماليك من القبض وطلبوا البسط لهم فى الزيادة على كل واحد منهم ثلاثمائة درهم فى كل شهر، فبلغت هذه الزيادة نحو خمسة آلاف دينار، وكانوا فى الشهر الماضى فعلوا ذلك فما تم، وكان قبل رضائهم بذلك قد صالوا وطالوا وجالوا وزاد شرهم وأخذوا فى الغدر طورهم، حتى خافهم أعيان الدولة ووزعوا ما فى دورهم وبيوتهم خوف وقوع الفتنة"[٤٩]، وقد ترتب على عجز عبد القادر عن توفير مرتبات المماليك السلطانية أن عزله الأشرف برسباى فى الخامس والعشرين من شهر ربيع الآخر من نفس السنة (أى سنة ٨٣٣هـ)، وجاء خبر عزل عبد القادر عن الأستادارية فيما سجله ابن داود الصيرفى من أحداث ذلك الشهر بقوله: "وفى خامس عشرينه خُلع على الأمير علاء الدين أقبغا الجمالى الكاشف واستقر أستاداراً عوضاً عن الأمير زين الدين عبد القادر ابن أبى الفرج لعجزه عن تكفية الجوامك السلطانية، وعلى أن يقوم للخزائن الشريفة بمال، وذلك بمساعدة المقر الزينى عبدالباسط ناظر الجيوش

المنصورة"[٥٠]، لم يذكر ابن داود الصيرفى مقدار المال الذى فرض على عبد القادر أن يقدمه لخزائن الأشرف برسباى، ولعل السبب فى ذلك هو حداثة عمر ابن داود الصيرفى إبان حدوث الواقعة، فقد أثبت ابن داود الصيرفى حقيقة عمره عند عزل عبد القادر عن الأستادرية بقوله: "وكنت إذ ذاك صغيراً نحو الأربع عشرة سنة"[٥٠]، وحدها رواية المقريزى عن عزل عبد القادر هى التى تضمنت مقدار ما فرض عليه من أموال، حيث جاء فى تسجيل المقريزى لأحداث شهر ربيع الآخر من سنة ٨٣٣هـ التالى: "وفى خامس عشرينه خلع على الأمير علاء الدين أقبغا الجمالى الكاشف، واستقر أستاداراً عوضاً عن الأمير زين الدين عبد القادر بن أبى الفرج، على أن يحمل مائة ألف دينار بعد تكفية الديوان، فلم ينهض بها"[٥١]، لم يتمكن عبد القادر فيما تبقى له من عمر من توفية ما قرر الأشرف برسباى عليه من أموال، فكان من الطبيعى أن يلقى القبض عليه لاستيفاء تلك الأموال، ومن الواضح أن إلقاء القبض على عبد القادر بسبب تلك الأموال قد تكرر أكثر من مرة، وهو ما يستدل عليه بما قاله ابن تغرى بردى فى ترجمته لعبد القادر: "ورسم عليه وطولب بالحساب غير مرة"[١]، وقد أثبت المقريزى فى كتاب "السلوك لمعرفة دول الملوك" ما حدث فى إحدى تلك المرات بقوله: "وفى حادى عشرينه (الضمير عائد لشهر جمادى الأولى من سنة ٨٣٣هـ) قبض على الأمير زين الدين عبد القادر بن أبى الفرج وكثير من ألزامه، وسلّموا إلى الأمير أقبغا أستادار، ثم أفرج عنه فى رابع عشرينه على مال يحمله"[٥٢]،

والمعنى ب(ألزامه) فى حديث المقريزى هو الملازمون لعبد القادر فى العمل والقريبون منه من أعوان ومساعدين.

حمل شهر ربيع الآخر من سنة ٨٣٣هـ - الذى شهد العزل الأخير لعبد القادر من منصب الأستادار - الطاعون إلى مصر، وقد تحدث المقريزى عن ذلك فقال: "وفيه (أى شهر ربيع الآخر) فشى الطاعون فى الوجه البحرى، سيما فى النحريرية ودمنهور، فمات خلق كثير جدا، بحيث أحصى من مات من أهل المحلة زيادة عن خمسة آلاف إنسان"[٥١]، كذلك تحدث جميع المؤرخين المعاصرين لتلك الفترة عن ذلك الطاعون، ومن هؤلاء ابن إياس الذى أطنب فى الحديث عنه، فكان مما قاله ابن إياس التالى: "وفى جمادى الأولى (من سنة ٨٣٣هـ)، تزايد أمر الطاعون بالديار المصرية، وعظم جدا، وصار من الطواعين المشهورة، حتى سمىَ بعد ذلك: (الفصل الكبير)"[٥٣]، هذا وقد تعددت التقديرات لأعداد الموتى ممن حصدهم ذلك الوباء، فكان مما حوته مصادر ذلك العهد التاريخية ما أثبته ابن تغرى بردى عن الوفيات جراء ذلك الطاعون فى شهر جمادى الأولى من سنة ٨٣٣هـ بقوله: "ثم عظم الوباء فى هذا الشهر، وأخذ يتزايد فى كل يوم، ثم ورد الخبر أيضًا أنه ضبط من مات من النحريرية بالوجه البحرى إلى يوم تاريخه تسعة آلاف سوى من لم يعرف وهم كثير جداً، وأنه بلغ عدد الأموات فى الإسكندرية فى كل يوم نحو مائة، وأنه شمل الوباء غالب الأقاليم فى الوجه البحرى"[٥٤]، والنحريرية التى وردت فى حديث كل من المقريزى وابن تغرى بردى

عن طاعون سنة ٨٣٣هـ هى قرية قديمة من أعمال مركز كفر الزيات محافظة الغربية تعرف الآن باسم النحارية[٥٥]، ويستطرد ابن تغرى بردى فى إحصائه لأعداد من حصدهم الوباء، حتى يصل إلى القاهرة فيقول عن صرعى الوباء بها: "ثم فى يوم الخميس سلخه (أى آخره) ضبطت عدة الأموات التى صُلِّى عليها بمصليات القاهرة وظواهرها، فبلغت ألفين ومائة"[٥٤]، ويعنى ابن تغرى بردى بقوله (فى يوم الخميس سلخه) آخر شهر جمادى الأولى، لقد بلغ انتشار ذلك الطاعون حداً أذهل كل مؤرخى العصر، حيث دهم جميع أرجاء الدولة المصرية، فلم يترك مدينة أو قرية دون الفتك بمن فيها من أحياء، ولم يفرّق بين غنّى وفقير أو بين صغير وكبير، وقد نقل ابن تغرى بردى عن المقريزى قوله إن عدد من ماتوا فى هذا الطاعون جاوز المائة ألف إنسان بمصر وفى بعض الأقوال بالقاهرة وحدها[٥٦]، وكان من بين من ماتوا من الأعيان فى هذا الوباء الأمير ناصر الدين محمد ابن السلطان الملك الأشرف برسباى، حيث ذكر المقريزى أن وفاته حدثت فى يوم الثلاثاء السادس والعشرين من شهر جمادى الآخر فى سنة ٨٣٣ هـ، وقد لحق به للرفيق الأعلى فى اليوم التالى- وهو الأربعاء السابع والعشرون من جمادى الآخرة- أستاداره السابق الأمير زين الدين عبد القادر، وأثبت المقريزى وفاة عبد القادر فى أحداث شهر جمادى الآخر فى سنة ٨٣٣هـ بقوله: "ومات الأمير زين الدين عبد القادر أستادار بن الأمير الوزير أستادار فخر الدين عبد الغنى ابن الأمير الوزير أستادار عبد

الرزّاق بن أبى الفرج، فى يوم الأربعاء سابع عشرينه، ودفن على أبيه بمدرسته، وكان ساكنًا لينًا محبًا لأهل الخير"[٥٧]، وهكذا جمع الطاعون بين الأمير والأستادار فى الموت، كما جمع العمل بينهما عند الإقبال على الحياة.

على الرغم من كثرة وفيات سنة ٨٣٣هـ من الأعلام والأعيان جرّاء الطاعون، فإن كتب التراجم والحوليات اهتمت بذكر عبد القادر بن عبد الغنى والترجمة له بين من ماتوا من الأعلام والأعيان فى تلك السنة، فقد ترجم له المقريزى كما أشرنا فى كتاب "السلوك لمعرفة دول الملوك"، وأفرد له السخاوى الترجمة رقم (٧٢١) بالجزء الرابع من كتاب "الضوء اللامع لأهل القرن التاسع"، وكان مما قال السخاوى فى تلك الترجمة التالى: "وكان شابًا جميلاً خفيف اللحية، جسيماً متواضعاً، مضى عمره فى النكد والقهر والخوف، وهو أصلح من أبيه وجده بكثير، مع مزيد معرفته بطرق الظلم والعسف، غير إنه لم يسعد فى مباشرته، بل خسر الدنيا والآخرة، ولكن قال العينى أنه لم يزل يتلو القرآن وإنه لا بأس به، وكأنه بالنسبة لأبيه سامحه الله وإيانا"[٢]، ويعنى السخاوى بقوله: "لم يسعد فى مباشرته" أن عبد القادر لم يسعد بما تولى من وظائف، والعينى الذى أشار إليه السخاوى فى ثنايا عبارته السابقة هو بدر الدين محمود العينى قاضى القضاة وعمدة المؤرخين صاحب كتاب "عقد الجمان فى تاريخ أهل الزمان" والمتوفى سنة ٨٥٥هـ(١٤٥١م)، وجاءت ترجمة ابن تغرى بردى لعبد القادر بن عبد الغنى فى كتاب "المنهل الصافى

والمستوفى بعد الوافى" تحت رقم ١٤٥٧[١]، وتعد الترجمة التى أثبتها ابن داود الصيرفى بالرقم ٦٩٠ فى الجزء الثالث من كتاب "نزهة النفوس والأبدان فى تواريخ الزمان" أقرب ما قدم عن عبد القادر من تراجم إلى الحقيقة، وذلك لسببين.... يجىء أولهما من معاصرة ابن داود الصيرفى لتلك الفترة، ويتمثل ثانيهما فى اتفاق ما جاء بتلك الترجمة مع ما بلغنا من أخبار عبد القادر، وفيما يلى نقدم نص ترجمة ابن داود الصيرفى لعبد القادر بن أبى الفرج:

"وفيه (أى شهر جمادى الآخر من سنة ٨٣٣هـ) مات الأمير زين الدين عبد القادر الأستادار بن الأمير فخر الدين عبد الغنى بن الأمير الوزير الأستادار عبد الرزّاق بن أبى الفرج، فى يوم الأربعاء السادس والعشرين من جمادى الآخرة كما قدمناه، ودفن على أبيه فى مدرسته، وكان قليل الشر ساكنًا لينًا خفيف الظلم محبًا لأهل العلم والصلاح والخير، وكان رحمه الله شكلا حسنًا متواضعًا بشوش الوجه كثير البشر"[٥٨].

مراجع الفصل السادس

١- جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغرى بردى: "المنهل الصافى والمستوفى بعد الوافى"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٤م، الجزء السابع، ص(٣٢٠- ٣٢٢).

٢- شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوى: "الضوء اللامع لأهل القرن التاسع"، دار مكتبة الحياة، بيروت، بدون تاريخ للنشر، الجزء الرابع، ص(٢٧٢).

٣- شهاب الدين بن حجر العسقلانى: "إنباء الغمر بأبناء العمر"، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٦م، الجزء السابع، ص(٣٣٦).

٤- تقى الدين أحمد بن على المقريزى: "السلوك لمعرفة دول الملوك"، مركز تحقيق التراث، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ١٩٧١م، القسم الثانى من الجزء الثالث، ص(٩٢٤).

٥- محمد بن أحمد بن إياس الحنفى: "بدائع الزهور فى وقائع الدهور"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٣م، الجزء الثانى، ص(٤١).

٦- تقى الدين أحمد بن على المقريزى: "السلوك لمعرفة دول الملوك"، مركز تحقيق التراث، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ١٩٧٢م، القسم الثانى من الجزء الرابع، ص(٦٤٤).

٧- محمد قنديل البقلى: "مصطلحات صبح الأعشى"، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٦م، ص(٩٤).

٨- محمد قنديل البقلى: المرجع السابق، ص(٢٨٣).

٩- أبو العباس أحمد بن على القلقشندى: "صبح الأعشى فى صناعة الإنشا"، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٥م، الجزء الرابع، ص(١٤-٢٧).

١٠- تقى الدين أحمد بن على المقريزى: "المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار"، دار التحرير، القاهرة، ١٩٦٨م، الجزء الثالث، ص(١٠٣).

١١- محمد قنديل البقلى: المرجع السابق، ص(٣١٨، ١٩٣، ١١٣، ١١٤، ٢٨).

١٢- أبو العباس أحمد بن على القلقشندى: "صبح الأعشى فى صناعة الإنشا"، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٥م، الجزء الرابع، ص(١٨٤- ١٨٧).

١٣- تقى الدين أحمد بن على المقريزى: "المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار"، دار التحرير، القاهرة، ١٩٦٨م، الجزء الثانى، ص(١١٨).

١٤- تقى الدين أحمد بن على المقريزى: "السلوك لمعرفة دول الملوك"، مركز تحقيق التراث، دار الكتب، القاهرة، ١٩٧٢م، القسم الثانى من الجزء الرابع، ص (٧٠٤).

١٥- تقى الدين أحمد بن على المقريزى: المرجع السابق، ص(٧٣٣).

١٦- تقى الدين أحمد بن على المقريزى: المرجع السابق، ص(٧٦٣).

١٧- تقى الدين أحمد بن على المقريزى: المرجع السابق، ص(٧٩٣).

١٨- الخطيب الجوهرى على بن داود الصيرفى: "نزهة النفوس والأبدان فى تواريخ الزمان"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٤م، الجزء الثالث، ص(١٤٧).

١٩- محمد بن أحمد بن إياس الحنفى: المرجع السابق، ص(١٢٢).

٢٠- تقى الدين أحمد بن على المقريزى: المرجع السابق، ص(٨١٧).

٢١- د. سعيد عبد الفتاح عاشور: "قبرس والحروب الصليبية"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين، العدد (٢١٠)، القاهرة، ٢٠٠٢م، ص(٨٤-٨٥).

٢٢- جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغرى بردى: "النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة"، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٧١م، الجزء الرابع عشر، ص(٢٦٦).

٢٣- محمد بن أحمد بن إياس الحنفى: "بدائع الزهور فى وقائع الدهور"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٣م، القسم الثانى من الجزء الأول، ص(٢١- ٢٣).

٢٤- أبو الفداء إسماعيل بن كثير: "البداية والنهاية"، دار الغد العربى، القاهرة، ١٩٩٢م، المجلد السابع، ص(٢٥٤).

٢٥- جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغرى بردى: "النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة"، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، القاهرة، بدون تاريخ للنشر، الجزء السابع، ص(١٥٤).
٢٦- محمد بن أحمد بن إياس الحنفى: المرجع السابق، ص(٤٤).
٢٧- جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغرى بردى: "النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة"، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٧١م، الجزء الرابع عشر، ص(٢٩٩ -٣٠٠).
٢٨- على باشا مبارك: "الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة"، مركز تحقيق التراث، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠١م، الجزء الثالث عشر، ص(١٨٨).
٢٩- جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغرى بردى: المرجع السابق، ص(٢٧٢).
٣٠- على باشا مبارك: "الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة"، مركز تحقيق التراث، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ١٩٩٨م، الجزء الرابع عشر، ص(٢٣١).
٣١- تقى الدين أحمد بن على المقريزى: "المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار"، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٩٩٦م، الجزء الأول، ص(٣٦٦).
٣٢- أبو العباس أحمد بن على القلقشندى: المرجع السابق، ص (٢٦- ٢٧).
٣٣- جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغرى بردى: المرجع السابق، ص(٢٥٩).
٣٤- محمد قنديل البقلى: المرجع السابق، ص(٢٢٧).
٣٥- محمد قنديل البقلى: المرجع السابق، ص(١٤٩).
٣٦- محمد قنديل البقلى: المرجع السابق، ص(٣٢٢).
٣٧- محمد قنديل البقلى: المرجع السابق، ص(١٧٣).
٣٨- تقى الدين أحمد بن على المقريزى: "السلوك لمعرفة دول الملوك"، مركز تحقيق التراث، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ١٩٧٢م، القسم الثانى من الجزء الرابع، ص(٧٩٨).
٣٩- الخطيب الجوهرى على بن داود الصيرفى: المرجع السابق، ص(١٥٠).

٤٠- الخطيب الجوهرى على بن داود الصيرفى: المرجع السابق، ص(١٥٤).
٤١- الخطيب الجوهرى على بن داود الصيرفى: المرجع السابق، ص(١٥١- ١٥٢).
٤٢- جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغرى بردى: المرجع السابق، ص(٢٢٤- ٢٢٦).
٤٣- تقى الدين أحمد بن على المقريزى: المرجع السابق، ص(٨٠٢- ٨٠٣).
٤٤- جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغرى بردى: المرجع السابق، ص(٣٢٩).
٤٥- الخطيب الجوهرى على بن داود الصيرفى: المرجع السابق، ص(١٥٨- ١٥٩).
٤٦- على باشا مبارك: "الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٤م، الجزء العاشر، ص(٧٠).
٤٧- جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغرى بردى: "النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة"، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، القاهرة، بدون تاريخ للنشر، الجزء الثانى عشر، هامش الصفحة رقم ٢٠٢.
٤٨- تقى الدين أحمد بن على المقريزى: المرجع السابق، ص(٨١٧).
٤٩- الخطيب الجوهرى على بن داود الصيرفى: المرجع السابق، ص(١٧٨).
٥٠- الخطيب الجوهرى على بن داود الصيرفى: المرجع السابق، ص(١٨١- ١٨٢).
٥١- تقى الدين أحمد بن على المقريزى: المرجع السابق، ص(٨٢١).
٥٢- تقى الدين أحمد بن على المقريزى: المرجع السابق، ص(٨٢٣).
٥٣- محمد بن أحمد بن إياس الحنفى: المرجع السابق، ص(١٢٨).
٥٤- جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغرى بردى: "النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة"، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٧١م، الجزء الرابع عشر، ص(٣٣٨).
٥٥- محمد رمزى: "القاموس الجغرافى للبلاد المصرية"، مركز وثائق وتاريخ

مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٤م، القسم الثانى من الجزء الثانى، ص(١٢٢- ١٢٣).

٥٦- جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغرى بردى: المرجع السابق، ص(٣٤٧).

٥٧- تقى الدين أحمد بن على المقريزى: المرجع السابق، ص(٨٤٥).

٥٨- الخطيب الجوهرى على بن داود الصيرفى: المرجع السابق، ص(٢٠٩).

الفصل السابع
آخر الأعلام من أسرة أبى الفرج الأرمنىْ

استعرضنا فى الفصول السابقة تراجم تسعة من أعلام أسرة أبى الفرج الأرمنىً، تضمن هذا العدد من الأعلام ستة من الرجال وثلاثة من النساء، وقد خرج هذا العدد من الأعلام إلى الحياة عبر أربعة أجيال، يأتى أبو الفرج بن نقولا الأرمنى- وهو مؤسس الأسرة - وحده فى الجيل الأول، ثم يتبعه ابنه تاج الدين: عبد الرزّاق وحده أيضًا فى الجيل الثانى، بينما يضم الجيل الثالث من الأسرة ثلاثة أبناء وثلاث بنات من ذرية تاج الدين عبد الرزّاق، وهم فخر الدين عبد الغنى وناصر الدين محمد وشمس الدين محمد وهاجر وزينب وستيتة، وكانت الترجمة الأخيرة فيما سبق من فصول لعبد القادر بن عبد الغنى، وهو - وكما يتضح من مخطط أجيال أسرة أبى

الفرج الأرمنى- من أعلام الجيل الرابع، وسوف نعرض فى الفصل الحالى والأخير فى هذه الدراسة بقية أعلام أسرة أبى الفرج الأرمنىّ، وقد انتمى هؤلاء الأعلام للجيلين الرابع والخامس من تلك الأسرة، فمن أعلام الجيل الرابع سوف نقدم تراجم لثلاثة من أبناء الفخر عبد الغنى، وهم أحمد ومحمد وعلى، وذلك بالإضافة إلى ابن عمهم: الشهاب أحمد ابن نقيب الجيش ناصر الدين محمد بن عبد الرزّاق، ثم نعرض أخيراً لعلمين من أبناء الجيل الخامس فى أسرة أبى الفرج الأرمنى، وهما البدر: محمد بن أحمد بن عبد الغنى بن عبد الرزّاق وأمير حاج: محمد بن محمد بن عبد الغنى بن عبد الرزّاق.

أحمد بن عبد الغنى بن عبد الرزّاق

تأتى الإشارة الوحيدة إلى أبناء عبد الغنى بن عبد الرزّاق بن أبى الفرج الأرمنى فى الجزء الحادى عشر من كتاب "الضوء اللامع لأهل القرن التاسع" لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوى، حيث جاء فى مادة (ابن أبى الفرج) الآتى: "فأما فخر الدين (أى عبد الغنى بن عبد الرزّاق) فله عبد القادر، استقر بعد أبيه، ومحمد وأحمد وهما توءم، والثلاثة أشقاء، وعلى"[1]، ويفهم من حديث السخاوى أن عبد الغنى بن عبد الرزّاق تزوج من امرأتين، أنجب من إحداهما ثلاثة أبناء، هم عبد القادر ومحمد وأحمد، وأن كلا من محمد وأحمد توءم، بينما أنجب عبد الغنى من زوجته الثانية أخاً لأولاده الثلاثة يدعى على، ويستكمل السخاوى معلومات الإشارة الوحيدة عن أحمد بن عبد الغنى بن عبد الرزّاق بعد ذلك بقوله:

"وأحمد (أى أحمد بن عبد الغنى) هو والد البدر محمد ابن بنت الملكى وربيب الشرف الأنصارى بل زوج ابنته"[١]، ويكشف الجزء الأخير من المعلومات التى أثبتها السخاوى عن أحمد بن عبد الغنى عن أمرين، أولهما أن أحمد بن عبد الغنى أنجب ولداً واحداً يدعى البدر محمد، وأن والدة البدر محمد تدعى (بنت الملكى)، والبدر هو أحد الألقاب التى جرى الأمر على إلحاقها بأسماء أرباب الأقلام من القضاة والعلماء، كأن يلقب أحمد بشهاب الدين، وأن يقال عن محمد: بدر الدين، ثم حذفت كلمة الدين وعرّف اللقب بالألف واللام، ومن ثم أبدل شهاب الدين بالشهاب وبدر الدين بالبدر[٢]، (والملكى) هو لقب والد زوجة أحمد بن عبد الغنى، وقد ذكر القلقشندى فى الجزء السادس من موسوعته الشهيرة "صبح الأعشى فى صناعة الإنشا" أنه من الألقاب الإسلامية وينطق بفتح الميم واللام، وأنه يطلق على أتباع الملك المنسوبين إليه من الأمراء والوزراء ومن فى معناهم[٣]، هذا وقد اشترك أكثر من علم من أعلام ذلك العصر فى لقب (ابن بنت الملكى)، وبما يفهم منه أنه كانت هناك أكثر من ابنة لمن تعارف الناس آنذاك على تلقيبه بالملكى، ومن هؤلاء الأعلام المعاصرين للفترة التى عاش فيها أحمد بن عبد الغنى والذين حملوا لقب (ابن بنت الملكى) القاضى شرف الدين يحيى بن بنت الملكى، الذى تولى نظر ديوان الجيش وتوفى فى شهر ذى القعدة من سنة ٨٤١هـ (١٤٣٨م)[٤]، وناظر ديوان الجيش يكون عادة من العلماء، وتنحصر مهام وظيفته فى تسجيل أسماء الجنود وتوزيعهم على

القادة وتدبير نفقات الجيش[٥]، وأما الأمر الثانى الذى تكشف عنه القولة السابقة للسخاوى، فإنه يجيئ من قول السخاوى: (وربيب الشرف الأنصارى بل زوج ابنته)، والضمير فى هذا القول عائد إلى البدر محمد وهو الابن الوحيد لأحمد بن عبد الغنى فيما رواه السخاوى، وبما يفهم منه أن البدر محمد بن أحمد بن عبد الغنى كان ربيباً لمن يدعى من أعلام ذلك العصر بالشرف الأنصارى، بل وكان زوجًا لابنة الشرف الأنصارى هذا، وقبل البحث فى المراجع المتاحة عن هوية الملقب بالشرف الأنصارى، وباستحضار ما تم التوصل إليه هنا قبلا من ميل كتاب ذلك العصر إلى حذف كلمة الدين من بعض الألقاب، ومن ثم إضافة التعريف بالألف واللام إلى ما تبقى من اللقب، فإن أصل لقب (الشرف) يكون (شرف الدين)، وبالتالى فإنه يجب البحث هنا عن اسم علم من الأعلام المعاصرين لأحمد بن عبد الغنى يكون على شاكلة (شرف الدين الأنصارى)، وبالبحث فى فهارس كتاب "بدائع الزهور فى وقائع الدهور" فى باب (ألقاب الناس وأولادهم) وتحت مادة (شرف الدين)، وجد أن هناك علمين يلقبان باسم (شرف الدين) ويعرفان باسم الأنصارى أيضاً، وأولهما هو شرف الدين: عبد العزيز الأنصارى الحموى، وثانيهما هو شرف الدين: موسى بن على بن سليمان التتاى الأنصارى الشافعى[٦]، ولما كان أولهما وهو عبد العزيز الأنصارى الحموى قد توفى بمدينة حماة فى سنة ٦٦١هـ(١٢٦٣م)، فإن ثانيهما وهو موسى بن على بن سليمان التتاى الأنصارى الشافعى يكون هو

المعنى بقول السخاوى: "وربيب الشرف الأنصارى بل زوج ابنته"، وذلك لكونه معاصرًا للفترة التى عاش فيها أحمد بن عبد الغنى، وقد ثبت هذا الاستنتاج وتأكد بمطالعة ترجمة شرف الدين: موسى بن على بن سليمان التتاى الأنصارى الشافعى التى وردت فى الجزء الحادى عشر من كتاب "المنهل الصافى والمستوفى بعد الوافى" لأبى المحاسن يوسف بن تغرى بردى، حيث توضح تلك الترجمة أن موسى بن على بن سليمان التتاى الأنصارى الشافعى الذى أشتهر باسم شرف الدين الأنصارى قد ولد فى سنة ٨٢٠هـ(١٤١٧م)، وأنه قد توفى فى سنة٨٨١ هـ (١٤٧٦م)[٧]، ولما كانت وفاة فخر الدين عبد الغنى بن عبد الرزاق والد أحمد بن عبد الغنى قد حدثت فى منتصف شهر شوال من سنة ٨٢١هـ (١٤١٨م)[٨]، فإن معاصرة أحمد بن عبد الغنى الذى ولد فى إحدى السنوات قبل سنة ٨٢١هـ لشرف الدين الأنصارى تكون أمرًا منطقيًا ومعقولا، يتبقى هنا أن نشير إلى مكانة شرف الدين الأنصارى فى مجتمع تلك الفترة، وسوف نقتطف هنا بعضا مما أورده ابن تغرى بردى من معلومات فى ترجمته لشرف الدين الأنصارى بالجزء الحادى عشر من كتاب "المنهل الصافى والمستوفى بعد الوافى"، فقد ذكر ابن تغرى بردى أن القاضى موسى بن على بن محمد بن سليمان الشهير بشرف الدين الأنصارى ولد بقرية تتا من أعمال المنوفية، وأنه تعلم لفترة بالأزهر ثم تحول إلى التجارة، حتى ذاع اسمه بين تجار ذلك العصر، ما قرّبه من السلطان الظاهر جقمق، الذى أسند إليه- خلال فترة حكمه

فيما بين سنتى ٨٤٢هـ (١٤٣٨م) و٨٥٧هـ(١٤٥٣م)- وظائف عدة مثل نظر الجوالى والكسوة والبيمارستان المنصورى والخانقاة السعيدية وجامع عمرو ووكالة بيت المال[٧]، هذا وقد تخلى شرف الدين الأنصارى - وبرغبته - عن كثير من هذه الوظائف، حتى أقرّه السلطان الأشرف أينال فى فترة حكمه التى وقعت بين سنتى ٨٥٧هـ (١٤٥٣م) و٨٦٥هـ(١٤٦٨م) فى وظيفة ناظر الجيوش المنصورة بالديار المصرية، وقد تكرر تنقل شرف الدين الأنصارى بين مناصب الدولة الكبرى، حتى انتهى به الأمر فى منصب مدبر المملكة المصرية خلال عهد الملك الظاهر خشقدم، الذى حكم مصر ما بين سنتى ٨٦٥هـ (١٤٦١م) و٨٧٢هـ(١٤٦٧م)[٧]، وناظر الجوالى هو المشرف على إيراد ومنصرف ديوان الجوالى، وهو الديوان المختص بتحصيل الجزية المقررة على أهل الذمة من أبناء الجاليات المقيمة بمصر، والجوالى هنا هى جمع جالية[٩]، وناظر الكسوة هو المشرف على صناعة كسوة الكعبة المشرفة، والتى كانت تصنع بمصر وترسل إلى مكة المكرمة فى بداية موسم الحج وخلال شهر شوال[١٠]، بينما يقوم ناظر البيمارستان بالإشراف على البيمارستان المنصورى الذى أنشأه الملك المنصور قلاوون فى حىّ بين القصرين بالقاهرة، والبيمارستان هو المستشفى بلغة عصرنا الحالى، وتعد هذه الوظيفة من أجلّ الوظائف ولا يتولاها عادة إلا واحد من كبار الأمراء[١١]، والخانقاة هى كلمة فارسية تعنى البيت، وقد خصصت الخوانق (جمع خانقاة) لإقامة الزاهدين وأتباع الصوفية، وأما الخانقاة

السعيدية فى حديث ابن تغرى برْدى عن شرف الدين الأنصارى فإن المعنى بها-على أغلب الظن- هى خانقاة سعيد السعداء التى تقع إلى جوار جامع بيبرس الجاشنكير فى القاهرة (١٢-١٣)، وبطبيعة الحال فإن ناظر تلك الخانقاة يكون مسئولاً عن جميع شئونها من الصلاة والتعبد وكافة متطلبات المقيمين بها من غذاء وكساء، كذلك فإن وظيفة ناظر جامع عمرو تنحصر فى الإشراف على شئون جامع عمرو بن العاص، وأما وكالة بيت المال فإنها وظيفة على قدر عظيم من الأهمية، حيث يشرف شاغلها على مبيعات بيت المال ومشترياته من الأراضى والعقارات، ويتولى شاغلها التصرف شرعًا فى ما يمتلكه السلطان، ويتم اختيار شاغل هذه الوظيفة من الشيوخ العدول[١٤].

لم يكن هذا السرد المطول لوظائف شرف الدين الأنصارى إلا لبيان أهمية موقعه بين رجال الدولة، ولتوضيح أمر مهم يتعلق بصاحب الترجمة الحالية: أحمد بن عبد الغنى، حيث أغرى الثراء والسلطة شرف الدين بكثرة الزواج، وهو ما عبر عنه السخاوى عندما ترجم له فى الجزء العاشر من موسوعة "الضوء اللامع لأهل القرن التاسع" بقوله: " وتغالى فى التزوج، حتى أنه تزوج ابنة الظاهر ططر خفية ثم فارقها، وتزوج ابنة جرباش الكريمى أمير سلاح زوجة الظاهر جقمق، ونقم عليهما ذلك من لم يتدبر، واستمرت تحته حتى ماتت بدارها قريباً من قنطرة طقز دمر، وكذا تزوجه زوجة لنائب الشام أظنه جانم وولدت له، ثم تزوج فاطمة ابنة

الشرفى يحيى بن الملكى فى المحرم سنة خمس وستين (وثمانمائة)، وماتت تحته بمكة، وتسافل حتى تزوج فرج التى كانت زوجًا لعبد الغنى صاحب ابن أسنبغا الطيّارى، ولم يحصل له راحة من قبلها، بحيث قيل إنها سمّته، وكانت معه بمكة"[١٥]، ومن ذلك نرى أن فاطمة ابنة يحيى بن الملكى كانت ممن تزوجهن شرف الدين الأنصارى، وبالبحث فيما تضمنته موسوعة "الضوء اللامع لأهل القرن التاسع" من تراجم للنساء، وجد التالى فى الترجمة التى حملت رقم (٦٨٠) من الجزء الثانى عشر: "(فاطمة) ابنة الشرفى يحيى بن عبد الله بن الملكى، زوجة الشرف الأنصارى، وأخت إبراهيم ويوسف، ووالده البدر محمد بن الشهاب أحمد بن الفخر أبى الفرج، تزوجها قريبها الشهاب بن أبى الفرج واستولدها المشار إليه، ثم بعده بسنين الناصرى بن الجمالى، ثم الشرفى واستولدها خمسة أولاد، أكبرهم يحيى وآخرهم أحمد المدنى لكونه ولد بالقرب من المدينة فى سنة موتها، فإنها حجت مع الرجبية، ودخلت مكة وهى متوعكة، بحيث طيف بها محمولة بين العتّالين على سرير، ويقال إن التوعك كان ملازمها طول الطريق، حتى ماتت فى ثامن شوال قبل قضاء فريضة الحج سنة إحدى وسبعين (وثمانمائة) عن سبع وثلاثين سنة"[١٦]، ومن ذلك نرى أن فاطمة ابنة القاضى شرف الدين يحيى ابن الملكى- أو ابن بنت الملكى فى قول آخر- قد تزوجت أولا من أحمد بن عبد الغنى بن أبى الفرج، وأن ثمة صلة قرابة بينهما، وهى بالطبع قرابة من جهة والدتيهما، وقد أنجبت

فاطمة من زواجها الأول من أحمد بن عبد الغنى بن أبى الفرج ابنه الوحيد- فيما نعلم- البدر محمد.

لم يبح أى مما بلغنا من كتب التاريخ والتراجم بأكثر من ذلك عن أحمد بن عبد الغنى بن أبى الفرج، ولم تزد أخباره عن ذلك سوى بخبر واحد، هو خبر وفاته الذى انفرد بإثباته ابن تغرى بردى فى الجزء السادس عشر من كتاب "النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة"، حيث جاء ذلك الخبر على النحو التالى: "السنة الأولى من سلطنة الملك الأشرف أينال على مصر: وهى سنة سبع وخمسين وثمانمائة، على أن الملك المنصور عثمان حكم منها إلى ثامن شهر ربيع الأول، وفيها- أعنى سنة سبع وخمسين المذكورة- توفى الشهابى أحمد بن الأمير فخر الدين عبد الغنى بن عبد الرزّاق بن أبى الفرج متولى قطيا، فى أوائل المحرم، وهو فى الكهولية"[١٧]، يكشف هذا الخبر عن الوظيفة التى شغلها أحمد بن عبد الغنى، وهى وظيفة متولى قطيا الذى كان يدير أعمال ذلك المنفذ الحدودى الهام، وقد سبقت الإشارة فى مقالات سابقة إلى أن قطيا هذه شهدت بداية صعود كثير من أعلام أسرة أبى الفرج الأرمنى فى وظائف ذلك العهد، ويكشف هذا الخبر أيضًا إلى جانب تاريخ وفاة أحمد بن عبد الغنى أنه قد مات وهو فى طور الكهولة، وبما قد يستدل منه أن تاريخ ميلاده يعود إلى السنوات الأولى من العقد الأول فى القرن التاسع الهجرى.

محمد وعلى ابنا عبد الغنى بن أبو الفرج

لم يرد فى كتب التاريخ أو التراجم التى اهتمت بالقرن التاسع الهجرى أى ذكر لهما، وجاءت الإشارة الوحيدة إليهما فى ما أثبته السخاوى بالجزء الحادى عشر من كتاب "الضوء اللامع لأهل القرن التاسع"، من أن محمداً هو توءم أحمد بن عبد الغنى، ومن أن علياً أخ غير شقيق لأبناء عبد الغنى الآخرين وهم عبد القادر وأحمد ومحمد، وقد أضاف السخاوى إلى ذلك قوله، بشأن محمد بن عبد الغنى ما يلى: "ومحمد هو والد الناصرى محمد المدعو أمير حاج نقيب الجيش الآن (أى حال كتابة السخاوى لكتابه)"[١]، ولم تبح المصادر التاريخية التى بلغتنا عن هذه الفترة من تاريخ مصر بأى معلومات أخرى عن محمد وعلى ولدى فخر الدين عبد الغنى بن عبد الرزّاق بن أبى الفرج، ولعل ندرة ما بلغنا من معلومات عنهما ترجع إلى خمول ذكرهما أو لوفاتهما المبكرة.

أحمد بن محمد بن عبد الرزّاق

هو آخر من علمنا أخبارهم من أعلام الجيل الرابع من أسرة أبى الفرج الأرمنى، وتجيء الإشارة الأولى إليه فى ثنايا مادة (ابن أبى الفرج) بالجزء الحادى عشر من كتاب "الضوء اللامع لأهل القرن التاسع" لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوى، حيث قال السخاوى عنه التالى: "وأما ناصر الدين (أى محمد بن عبد الرزّاق) أخو الفخر (أى فخر الدين عبد الغنى بن عبد الرزّاق)، فله الشهاب أحمد المستقر فى نقابة الجيش"[١]، من ذلك نعلم أن أحمد الملقب

بشهاب الدين أو الشهاب هو فى الغالب الابن الوحيد لناصر الدين محمد بن عبد الرزّاق، وقد أثبت الدكتور محمد مصطفى - محقق كتاب "بدائع الزهور فى وقائع الدهور" - اسمه تحت لقب "شهاب الدين" فى باب "ألقاب الناس وأولادهم" بالجزء الثانى من الفهارس التى أعدها الدكتور للكتاب[١٨]، ويفهم مما قاله السخاوى فى عبارته السابقة أيضًا أن الشهاب أحمد شغل منصب نقيب الجيش بعد والده محمد بن عبد الرزّاق، ولا يستدل من عبارة السخاوى السابقة على تاريخ أو فترة تولى الشهاب أحمد لمنصب نقيب الجيش، هل حدث ذلك حال حياة الوالد محمد بن عبد الرزّاق؟، أم أن تولى الشهاب أحمد لمنصب نقيب الجيش تم بعد وفاة والده فى سنة ٨٨١هـ (١٤٧٦م) ؟، ولكن السخاوى تولى تقديم الإجابة على التساؤلين السابقين فى ثنايا الترجمة التى قدمها لأحمد بن محمد بن أبى الفرج بين تراجم كتابه الشهير "الضوء اللامع لأهل القرن التاسع"، وهى الترجمة رقم (٤٧٠) بالجزء الثانى من الكتاب، حيث ذكر السخاوى فى مقدمة الترجمة التالى: "أحمد بن محمد بن أبى الفرج، الشهاب بن الناصرى، نقيب الجيش وابن نقيبه، ويعرف كل منهما بابن أبى الفرج، استقر بعد أبيه فيها على مال، مع كونه باشرها فى حياته، لعجزه عن الطلوع والركوب"[١٩]، ومن ذلك نرى أن الشهاب أحمد تولى منصب نقيب الجيش فى حياة والده ناصر الدين محمد بن عبد الرزّاق، وأن السبب فى تعاقب الابن والأب فى تلك الوظيفة يرجع إلى كبر سن الأب وضعفه الذى أقعده عن ركوب

الخيل والصعود إلى القلعة والسفر إلى الجهات التى تدخل ضمن مقتضيات الوظيفة، هذا وقد أكد السخاوى على أن شغل الشهاب أحمد لمنصب نقيب الجيش قد تم مقابل سداد مبلغ من المال، وذلك بقول السخاوى: "استقر بعد أبيه فيها على مال"، وقد يتبادر إلى ذهن القارئ للوهلة الأولى أن ما قدمه الشهاب أحمد من مال عند توليه منصب نقيب الجيش كان بمثابة الرشوة أو مقابل للوظيفة، ولكن تفسيرًا آخر يتبادر إلى الذهن عند استحضار مهام نقيب الجيش، التى يقول القلقشندى إنها تنحصر فى إحضار من يطلبه السلطان من الأمراء وأجناد الحلقة ونحوهم، ومعه (أى نقيب الجيش) يمشى النقباء وهو كأحد الحجاب الصغار[٢٠]، والحجاب أو الحجبة هو جمع حاجب، ويقوم الحاجب بحجب السلطان عن الرعية، فلا يدخل إلى السلطان إلا من يرغب السلطان فى رؤيته، وقد تعاظم اختصاص الحجبة فى عصر المماليك حتى صاروا يتصدون للحكم فى المظالم[٢١]، والحاجب بذلك أقرب ما يكون لوظيفة الأمناء فى النظم الجمهورية أو الملكية على أيامنا هذه، ويضيف القلقشندى إلى مهام نقيب الجيش الآتى: "وله التطلب بالحراسة فى الموكب والسفر"[٢٠]، ما يعنى أن نقيب الجيش يكلف بحراسة مواكب السلطان أثناء تنقلاته بالقاهرة أو خلال سفره إلى خارج القاهرة، وبذلك يمكن القول إن مهام نقيب الجيش على عهد دولة المماليك تعد خليطًا من مهام مدير شئون الضباط وشئون الأفراد فى الجيوش الحديثة، إضافة إلى مهام كبير الأمناء وقائد الحرس الجمهورى أو

الملكى فى عصرنا الحالى، إن تعدد مهام نقيب الجيش هو ما أعجز الناصرى محمد بن عبد الرزّاق- عندما تقدم به العمر- عن الاستمرار فى ذلك المنصب، فكان من الطبيعى أن يرشح ابنه الشهاب أحمد ليتولى منصب نقيب الجيش بدلا منه، وذلك لضعف صحة الأب بسبب كبر السن، وربما أيضًا لسداد بعض المتعلقات المالية التى قد تكون أقرت على الوالد بعد إجراء الحساب الختامى لما تحت يده من أموال أو متعلقات سلطانية، هذا وقد تولى الشهاب أحمد منصب نقيب الجيش فى عهد السلطان الأشرف أبو النصر قايتباى (٨٧٢هـ/ ١٤٦٨م- ٩٠١هـ/ ١٤٩٦م)، وهو أحد أكبر وأقوى سلاطين المماليك، ويؤكد ذلك ما أورده على بن داود الجوهرى الصيرفى فى أخبار شهر جمادى الآخرة من سنة ٨٧٦هـ (١٤٧١م) بكتابه " إنباء الهصر بأنباء العصر"، حيث أثبت الصيرفى ما كان من قيام أحمد بن محمد بن عبد الرزّاق بأداء تكليف من السلطان الأشرف أبو النصر قايتباى، وذلك بقوله: "يوم الأربعاء ثامن عشريه (أى ٢٨ جمادى الآخرة سنة ٨٧٦هـ/ ١٤٧١م)، حضر ولد الناصرى نقيب الجيوش المنصورة ابن أبى الفرج إلى قضاة القضاة الشافعى والحنفى والمالكى خاصة، فإن الحنبلى من حين توفى من حادى عشر جمادى الأولى إلى تاريخه والمنصب شاغر، وأخبرهم أن السلطان رسم للقضاة أن يحضروا بنوابهم بين يديه ليعرضهم"[٢٢]، كان ذلك بمثابة مراجعة من السلطان لأعمال القضاة وتفتيش عليها، وقد كانت لذلك أسباب لا محل لذكرها هنا، على أن ما يعنينا من أمر تلك

الواقعة هو أنها تضمنت وبوضوح ما يثبت شغل أحمد بن محمد بن عبد الرزّاق وظيفة نقيب الجيش حال حدوثها، حيث أثبت على بن داود الجوهرى الصيرفى ذلك فى ثنايا روايته لأحداث تلك الواقعة على النحو التالى: "فلا زال به (الضمير عائد للسلطان قايتباى) المقر الأشرف المذكور (أى كاتب السر أبو بكر بن مزهر) حفظه الله على المسلمين، إلى أن رسم لنقيب الجيش بما تقدم ذكره"[٢٢].

شهدت فترة حكم الأشرف قايتباى- والتى استمرت أكثر من تسعة وعشرين سنة- الكثير من القلاقل والتمردات، وعلى الأخص فى أطراف الدولة المصرية الشمالية فى الشام وعلى حدود العراق، حتى قيل إنه جرد نحو ست عشرة تجريدة (أى حملة عسكرية) لقمع تلك القلاقل وسحقها[٢٣]، ولم يكتف السلطان قايتباى بتلك الحملات لبسط هيبة الدولة فى مناطق القلاقل، وإنما كان يخرج بنفسه فى زيارات مفاجئة للتفتيش وتفقد أحوال تلك المناطق، وفى إحدى تلك الزيارات كانت وفاة الشهاب أحمد بن محمد بن أبى الفرج: نقيب الجيش.

بدأ السلطان قايتباى تلك الزيارة التفقدية فى شهر جمادى الأولى من سنة ٨٨٢هـ (١٤٧٧م)، وجاءت بداية تلك الزيارة مفاجئة للجميع، وقد وصفها ابن إياس بقوله: "وفى أثناء هذا الشهر (أى شهر جمادى الأولى سنة ٨٨٢هـ)، خرج السلطان على حين غفلة من العسكر وتوجه إلى الصالحية، ثم بعد أيام أشيع بين الناس أن السلطان توجه من هناك إلى نحو البلاد الشامية، فتعجب الناس من

ذلك وكان فى نفر يسير من العسكر، بحيث أن كان معه من المماليك نحو من أربعين مملوكًا من خواصه، وكان معه بعض أمراء عشرات، منهم تانى بك قرا الدوادار الثانى وآخرون من الأمراء، وكان معه من المباشرين القاضى كاتب السر أبو بكر بن مزهر، وأبو البقا بن الجيعان، والقاضى قطب الدين الخضيرى، وكان من المقربين عند السلطان، وشهاب الدين ابن التاج الموقع، وبرهان الدين بن الكركى الامام، وغير ذلك ممن لا يحضرنى أسماؤهم الآن"[٢٤]، وأمراء العشرات هى رتبة عسكرية تمنح لصغار الولاة ومن فى نحوهم، وهى تعنى أن يكون فى خدمة حاملها عشرة مماليك ويقود فى الحروب مائة جندى[٢٥]، ويبلغ إقطاع الواحد من أمراء العشرات تسعة آلاف دينار إلى ما دون ذلك[٢٦]، والمعنى بالإقطاع أراض قد تضم مدنًا أو قرى يستغلها من تقطع إليه ويتصرف فيها، والدوادار اسم فارسى مركب من لفظين، أولهما عربى وهو الدواة، وثانيهما فارسى وهو دار ومعناه حامل، أى أن الدوادار هو حامل دواة السلطان، ومن مهامه إبلاغ رسائل السلطان ووضع توقيعه على مكاتباته[٢٧]، والمباشرون هم أرباب الوظائف الديوانية فى دواوين الدولة مثل ناظر المال وناظر الخاص وكاتب السر وغيرهم[٢٨]، ومضى ابن إياس يقص بعد ذلك ما كان من أمر الناس فى مصر بعد السفر المفاجئ للسلطان قايتباى إلى الشام، حيث داخل الناس الشك فى أمر تلك السفرة المفاجئة، ولم يتبدد الشك إلا فى شهر جمادى الآخرة، عندما دخل القاهرة هجان (أى رسول يركب جملاً)

يحمل رسائل من السلطان إلى أمراء المماليك، أوضح السلطان فى رسائله أنه سافر إلى الشام خفية للتفتيش على نائبى السلطان بالشام والكشف على القلاع والتحصينات، وأوصى قايتباى أمراء المماليك بالاهتمام بأحوال الرعية والجند، وأن يحضروا توزيع الجوامك (أى المرتبات) فى غيبته[٢٤].

لم يشر ابن إياس فى حديثه عن الرحلة المفاجئة للسلطان الأشرف قايتباى للشام إلى وجود أحمد بن محمد بن أبى الفرج بين العدد المحدود من رجال الدولة ممن كانوا فى صحبة السلطان، ولكن جاءت الإشارة إلى وجود أحمد بن محمد بن أبى الفرج بين حاشية السلطان خلال تلك الرحلة فى حديث ابن إياس عن أحداث شهر شعبان من سنة ٨٨٢هـ، حيث ذكر ابن إياس التالى: "وفيه (أى شهر شعبان سنة ٨٨٢هـ) جاءت الأخبار بوفاة الشهابى أحمد بن أبى الفرج نقيب الجيش، وهو أحمد بن محمد بن عبد الغنى، توفى بحلب، وكان خرج صحبة السلطان فمات هناك، وقيل إنه حصل له رجفة من السلطان، فانطرب ومات عقيب ذلك، وكان شاباً قليل الأذى لا بأس به"[٢٤]، إن الفقرة السابقة التى أثبت فيها ابن إياس نبأ وفاة الشهاب أحمد بن أبى الفرج تنطوى على خطأ واحد وأكثر من معلومة مهمة، أما الخطأ فهو فى قول ابن إياس: "وهو أحمد بن محمد بن عبد الغنى"، إذ أنه من المعروف أن محمد بن عبد الغنى- وكما هو واضح من تسلسل أجيال أسرة أبى الفرج الأرمنى- لم ينجب أحداً سوى الناصرى محمد الشهير بأمير حاج، والذى ستأتى

ترجمته فيما بعد، وقد أكد السخاوى ذلك فى موضعين بكتابه "الضوء اللامع لأهل القرن التاسع"، يأتى الموضع الأول فى الترجمة رقم (٤٧٠) بالجزء الثانى من الكتاب، حيث أثبت السخاوى اسم صاحب الترجمة بقوله: "أحمد بن محمد بن أبى الفرج، الشهاب بن الناصرى"(١٩)، من ذلك نعلم أن صاحب الترجمة يلقب بشهاب الدين التى تختصر إلى الشهاب، وأن والده هو محمد بن أبو الفرج الملقب بالناصرى، ولما كان محمد بن عبد الرزّاق بن أبى الفرج وحده بين أبناء الجيل الثالث من أسرة أبى الفرج الأرمنى الذى لقب بناصر الدين أو الناصرى، فإن ذلك لا يدع مجالا للشك فى أن صاحب الترجمة رقم (٤٧٠) فى الجزء الثانى من كتاب "الضوء اللامع لأهل القرن التاسع" هو الابن الوحيد لناصر الدين محمد بن عبد الرزّاق بن أبى الفرج، هذا وقد أضاف السخاوى تأكيداً آخر فى ما أورده بعد عبارته السابقة، حيث قال فى مجال تعريف صاحب الترجمة المشار إليه، مايلى: "نقيب الجيش وابن نقيبه، ويعرف كل منهما بابن أبى الفرج"(١٩)، وهو تأكيد يقطع الشك باليقين فى خطأ ما ذكره ابن إياس، إذ من المعروف أن ناصر الدين محمد بن عبد الرزّاق هو أول من تولى منصب نقيب الجيش من بين أعلام الأجيال الثلاثة الأولى فى أسرة أبى الفرج الأرمنىّ، وأما المعلومات المهمة التى انطوت عليها الفقرة السابقة من حديث ابن إياس عن وفاة الشهاب أحمد بن أبى الفرج، فإن أولها يتمثل فى أن وفاة أحمد بن أبى الفرج حدثت فى حلب، وأنه كان بصحبة السلطان الأشرف قايتباى عندما وافته

المنية، ومن تلك المعلومات أيضًا قول ابن إياس بأن أحمد بن أبى الفرج أصابته رجفة أعقبها موته، وقد عزا ابن إياس سبب تلك الرجفة إلى ارتياع أحمد بن أبى الفرج من السلطان، ولسنا نعلم سببًا يجعل رجلا كأحمد بن أبى الفرج يرتاع من السلطان حتى تصيبه رجفة تنتهى بموته، ولكن ذلك كان أمرًا معتادًا فى كتابات أهل ذلك الزمان ومعتقداتهم، حيث أثبت ابن إياس – وفى أكثر من موضع فى كتابه "بدائع الزهور فى وقائع الدهور"– حكايات عمن أصابتهم الرعدة جراء احتداد السلطان عليهم أو صراخه فى وجوههم، غير أن خبرًا آخر ورد عن وفاة أحمد بن أبى الفرج فى الترجمة التى أفردها له السخاوى فى الجزء الثانى من كتاب "الضوء اللامع لأهل القرن التاسع"، أكد ذلك الخبر الشك فى ما ذكره ابن إياس عن وفاة أحمد بن أبى الفرج، حيث سجل السخاوى تلك الوفاة على النحو التالى: "وسافر فى خدمة السلطان (الضمير عائد لأحمد بن أبى الفرج) السفرة الشمالية فى سنة اثنين وثمانين وثمانمائة، فمات هو ورأس نوبته محمد بن المرضعة فيها بحلب"(١٩)، ومن ذلك نعلم أن المدعو محمد بن المرضعة، وكان يعمل (رأس نوبة) لأحمد بن أبى الفرج، قد مات معه، ورأس النوبة هو المسئول عن المماليك التابعين للسلطان أو للأمير(٢٩)، إن اقتران وفاة نقيب الجيش بوفاة رأس نوبته (أى مدير مكتبه بلغة عصرنا الحالى) يبعث على الشك فى حكاية إصابته بالرجفة بعدما تلبسه من ارتياع فى مواجهه السلطان التى قال بها ابن إياس، حيث تبدو إصابتهما بمرض معد أودى

بحياتيهما معًا وفى مكان واحد وعلى الأغلب خلال أيام معدودة كسبب معقول ومقبول فى ذلك العصر وفى أيامنا هذه، وما يرجح هذا السبب ما ذكره ابن إياس قبل وفاتهما بأشهر قليلة، وبالتحديد فى شهر ذى القعدة من سنة ٨٨١هـ، وذلك عن انتشار مرض الطاعون فى القاهرة، وكان ابن إياس قد أشار إلى أن ذلك الطاعون هو الثانى خلال حكم الأشرف قايتباى، وإلى أن ذلك الطاعون بدأ فى شهر رمضان سنة ٨٨١هـ، وأنه بلغ ذروته فى شهر ذى القعدة من نفس السنة[٣٠]، وبذلك يكون الأقرب إلى العقل والمنطق القول إن وفاة أحمد بن أبى الفرج ورأس نوبته كانت بسبب الطاعون أو أى مرض آخر، وما يؤكد هذا الاحتمال ويبلغ به حد اليقين أن السلطان الأشرف قايتباى نفسه أصابه المرض بعد رحيله من حلب فى أعقاب وفاة أحمد بن أبى الفرج، وقد أثبت ابن إياس ذلك بقوله: "ورحل عنها (أى حلب) وقصد (الضمير عائد للسلطان قايتباى) التوجه إلى حماة فلما دخلها وأقام بها حصل له هناك مرض حاد، فلما ثقل فى المرض وعجز عن الحركة أحضروا له محفة، فحمل فيها وتوجه إلى دمشق، فدخلها وهو مريض على غير استواء، فكثر القال والقيل بين الناس، وصار فى كل يوم يشاع بالقاهرة خبر جديد بأن السلطان قد مات ودفن هناك"[٣١]، ومما سبق يمكن القول إن أحمد بن محمد بن عبد الرزّاق قد وافته المنية بحلب ودفن بها، وذلك بعد رحيل والده محمد بن عبد الرزّاق المعروف بنقيب الجيش بنحو عشرين شهرا، حيث كانت وفاة والده- كما ذكرنا فى فصل سابق- فى السابع

عشر من شهر المحرم سنة ٨٨١هـ، بينما جاء نبأ رحيل الابن أحمد بن محمد بن عبد الرزّاق فى أخبار شهر شعبان من سنة ٨٨٢هـ التى سجلها ابن إياس، ولسنا نعلم عمر الابن عند الرحيل، وإن كان يمكن القول- وعلى سبيل التخمين- أنه مات شابا، وذلك لقول ابن إياس فى ختام خبر وفاته: "وكان شابًا قليل الأذى لا بأس به"[٢٤].

محمد بن أحمد بن عبد الغنى بن أبى الفرج

هو واحد من اثنين من أبناء الجيل الخامس من أسرة أبى الفرج الأرمنى ممن بلغتنا أخبارهما، فقد ورد اسمه فى أكثر من موضع فى كتاب "الضوء اللامع لأهل القرن التاسع" لشمس الدين السخاوى، حيث ذكره السخاوى فيمن تسموا بابن أبى الفرج فى الجزء الحادى العشر من الكتاب المشار إليه، وقد أثبته السخاوى فى ذلك الموضع على النحو التالى: "وأحمد هو والد البدر محمد ابن بنت الملكى" (١)، و(أحمد) فى عبارة السخاوى السابقة- وطبقًا لما ورد فى مادة (ابن أبى الفرج)- هو أحمد بن عبد الغنى بن عبد الرزّاق بن أبى الفرج الأرمنى، وأما والدة البدر محمد أو بدر الدين محمد- كما سبق وأوضحنا أسلوب كتاب ذلك العصر فى إلحاق الألقاب بالأسماء واختصارها- فهى فاطمة ابنة الشرفى يحيى بن عبد الله بن الملكى، وقد ترجم لها السخاوى أيضًا فى الجزء الثانى عشر من كتاب "الضوء اللامع لأهل القرن التاسع"، فقال عنها الآتى: "(فاطمة) ابنة الشرفى يحيى بن عبد الله بن الملكى، زوجة الشرفى الأنصارى، وأخت إبراهيم ويوسف، ووالدة البدر محمد بن الشهاب أحمد بن

الفخر أبى الفرج، تزوجها قريبها الشهاب بن أبى الفرج واستولدها المشار إليه، ثم بعده بسنين الناصرى بن الجمالى، ثم الشرفى واستولدها خمسة أولاد، أكبرهم يحيى وأخيرهم أحمد المدنى لكونه ولد بالقرب من المدينة فى سنة موتها"[١٦]، ويستدل مما جاء فى حديث السخاوى عن فاطمة ابنة يحيى بن عبد الله بن الملكى أن أول أزواجها هو قريبها أحمد بن عبد الغنى بن أبو الفرج، وهى قرابة تأتى بالطبع من جهه والدتيهما، وأن أكبر أولاد فاطمة هو البدر محمد بن أحمد بن عبد الغنى، ومما يبوح به ذلك الحديث أيضاً أن للبدر محمد إخوة خمسة غير أشقاء من أمه، وكان مما جاء فى ترجمة السخاوى لوالدة البدر محمد ايضا أنها ماتت فى الثامن من شوال سنة ٨٧١هـ(١٤٦٧م) بالقرب من المدينة المنورة، وأن وفاتها حدثت بعد ولادتها لأصغر أبنائها المعروف بأحمد المدنى، ويجىء الموضع الثالث والأخير الذى ذكر فيه محمد بن أحمد بن عبد الغنى فى ثنايا الترجمة التى قدمها السخاوى فى الجزء العاشر من كتاب " الضوء اللامع لأهل القرن التاسع" عن الشرف الأنصارى: موسى بن على بن محمد بن سليمان، وهو الزوج الثالث لوالدة محمد بن أحمد بن عبد الغنى، فقد ذكر السخاوى فى ختام تلك الترجمة أزواج بنات الشرف الأنصارى فقال: "وأن ممن صاهره على بناته ممن مات عنهم، بنى أختيه الشمس محمد بن الشيخ يس والشهاب أحمد بن الشمس الإسنوى وربيبه البدر بن أبى الفرج وأخو زوجته"[١٥]، ومن ذلك يفهم أن محمد بن أحمد بن عبد الغنى قد تربى فى منزل زوج

أمه: الشرف الانصارى، وذلك بعد انفصال أمه: فاطمة بنت الملكى عن أبيه، ثم زواجها من الناصرى ابن الجمالى ومن بعده الشرف الأنصارى، هذا وقد أكد السخاوى ما نقلناه عنه هنا من معلومات عن محمد بن أحمد بن عبد الغنى فى موضع آخر من كتاب "الضوء اللامع لأهل القرن التاسع"، ونعنى بذلك ما جاء فى مادة (ابن أبى الفرج) بالجزء الحادى عشر من الكتاب، حيث ذكر السخاوى فى معرض الترجمة لأحمد بن عبد الغنى بن أبى الفرج ما يلى: "وأحمد هو والد البدر محمد ابن بنت الملكى وربيب الشرف الأنصارى بل زوج ابنته"[١].

لم يبح أى مما بلغنا من مصادر تاريخية عن تلك الفترة بمعلومات أخرى عن البدر محمد بن أحمد بن عبد الغنى، فلم نعلم شيئًا عما تقلد من مناصب أو ما قام به من أعمال، وإن كان الأرجح أنه تقلد إحدى الوظائف الصغيرة فيما عاصر من حكومات، وذلك اعتماداً على إسميّ والده وجده إضافة إلى مكانة زوج أمه ووالد زوجته: الشرف الأنصارى، كذلك فإن أيًا من المصادر التاريخية المتاحة عن الفترة التى عاش فيها محمد بن أحمد بن عبد الغنى لم يهتم بذكر وفاته أو تاريخها.

محمد بن محمد بن عبد الغنى بن أبو الفرج

هو الثانى وآخر من بلغتنا أخبارهم من أعلام الجيل الخامس من أسرة أبى الفرج الأرمنى، حيث أفرد له شمس الدين السخاوى الترجمة رقم (٢٨٣) بالجزء التاسع من كتاب "الضوء اللامع لأهل

القرن التاسع"، وقد بدأ السخاوى تلك الترجمة بقوله: "(محمد) بن محمد بن عبد الغنى بن أبى الفرج، ناصر الدين المدعو أمير حاج، حفيد الفخر صاحب الفخرية"[٣٢]، إن هذه الفقرة تبين للقارئ- وبوضوح لا لبس فيه- الاسم الكامل لصاحب الترجمة ولقبه وهو ناصر الدين، وإنه كان يدعى بأمير الحاج، وأن جده هو الأمير فخر الدين عبد الغنى بن عبد الرزّاق بن أبو الفرج، ولقب أمير الحاج الذى التصق باسم محمد بن محمد بن عبد الغنى هو لقب يطلق على أمير قافلة الحجاج التى تخرج من مصر فى شهر شوال من كل سنة، وتضم تلك القافلة إلى جانب حجاج مصر كسوة الكعبة وحجاج المغرب العربى، وتنحصر مهام أمير الحاج فى قيادة القوة المرافقة للقافلة والدفاع عنها من غارات قطاع الطريق وتسهيل السفر وتيسير الحج[٣٣-٣٤]، وهى أقرب ما يكون إلى مهام رئيس بعثة الحج على أيامنا هذه، ويعود هذه اللقب وما يستتبعه من مهام إلى عهد الملك نور الدين على بن الأشرف شعبان بن الأمجد حسين بن قلاوون، وهو الثالث والعشرون من ملوك المماليك فى مصر، حيث عادت زوجات سلاطين المماليك إلى القاهرة -خلال مدة حكمه- فى شهر ذى القعدة من سنة ٧٧٨هـ(١٣٧٦م) دون أن يتمكنّ من الحج، وذلك بسبب ما تعرضنّ له من نهب أمتعتهم ومتاع قافلة الحجاج عند العقبة[٣٥]، وكان الناهبون من المماليك الأجلاب، وهم المماليك الذين يجلبهم السلطان أو يقوم بشرائهم من خارج مصر[٣٦]، ما ترتب

عليه استحداث وظيفة أمير الحاج فيما تلى سنة ٧٧٨هـ من سنوات، وأول من أقرّ فى منصب أمير الحاج هو الأمير قرا دمرداش الذى كان أميراً للحج فى سنة ٧٨٠هـ(١٣٧٩م)، وقد قام الأمير قرا دمرداش فى تلك السنة بتغطية الكعبة بالكسوة التى حملها معه ركب الحج المصرى، وذلك بعد تصديه لجنود من اليمن جاءوا بكسوة للكعبة معهم بغية تعليقها على الكعبة واختطاف الدور المصرى فى خدمة الحرمين والحجاج[٣٧]، والأمير قرا دمرداش هو أحد كبار قادة المماليك، وقد تولى العديد من المناصب المهمة مثل: أمير سلاح- نائب طرابلس -نائب حماة ونائب حلب، وقد جرت العادة عند استحداث منصب أمير الحج أن يكون شاغله من كبار أمراء المماليك ورجال الدولة، ويأتى الدليل على ذلك مما ورد بالجزء الثانى من فهارس كتاب "بدائع الزهور فى وقائع الدهور" لابن إياس، وهو الجزء الذى وقفه مؤلف الفهارس الدكتور محمد مصطفى على: "الموظفون والوظائف والحرفيون والحرف"، حيث تترى فى مادة (أمير الحاج) أسماء كبار قادة المماليك ورجال الدولة ممن تقلدوا ذلك المنصب الرفيع[٣٨]، ولكن بعد انصرام ما يقرب من المائة عام على بدء العمل بمنصب أمير الحاج، تغير الحال وأصبح المنصب يسند إلى صغار الأمراء، وقد عبر ابن إياس عن ذلك فى تعليقه على اختيار كل من الأمير تمرباى ططر والأمير تنم الحسنى لمرافقة ركب الحج فى سنة ٨٦٤هـ(١٤٦٠م) بقوله: "وفيه (أى شهر شوال) خرج الحاج على

العادة، وكان أمير ركب المحمل تمرباى ططر، وأمير ركب الأول تنم الحسنى، وكل منهما كان أمير عشرة يومئذ، وما كان عادة أمير ركب المحمل إلا أن يكون مقدم ألف"[٣٩]، من ذلك نرى أنه وبالرغم من تقلد محمد بن محمد بن عبد الغنى لمنصب أمير الحاج حتى أصبح يدعى فى كتب التراجم بأمير الحاج، إلا أن ذلك وطبقًا لما علمناه عما آل إليه أمر من يسند إليهم ذلك المنصب، قد لا يعنى أن محمد بن محمد بن عبد الغنى كان من شاغلى مناصب الدولة العليا، ما يتطلب البحث فى كتب التراجم والتاريخ عما تقلده من مناصب.

إن تأكيد الاستنتاج السابق أو نفيه يتحقق بتحرى ما تولاه محمد بن محمد بن عبد الغنى من مناصب، وتعد الترجمة رقم (٢٨٣) فى الجزء التاسع من كتاب "الضوء اللامع لأهل القرن التاسع" المصدر الرئيسى الذى حوى بيانًا لمناصب محمد بن محمد بن عبد الغنى، حيث ذكر السخاوى بعد تعريفه -الذى نقلناه هنا قبلا- لصاحب الترجمة التالى: "استقر فى نقابة الجيش والتكلم على المدرسة وأوقافها بعد ابن عم أبيه أحمد بن الناصرى محمد بن أبى الفرج فى سنة اثنين وثمانين (وثمانمائة)، فدام إلى أن صرف فى ذى العقدة سنة تسع وثمانين (وثمانمائة) بالشرفى موسى بن شاهين الشجاعى بن الترجمان عن نقابة الجيش، ثم لم يلبث أن أعيد لها واستمر إلى الآن، وحج فى موسم سنة ثمان وتسعين (وثمانمائة)"[٣٢]، ومن ذلك نرى أن أول ما شغله محمد بن محمد بن

عبد الغنى من مناصب هو نقيب الجيش والمشرف على المدرسة الفخرية وأوقافها، وأنه -أى محمد بن محمد بن عبد الغنى- شغل هذين المنصبين بعد أحمد بن محمد بن عبد الرزّاق: ابن عم أبيه، وقد أصاب السخاوى- وطبقًا لمخطط أجيال الأعلام من أسرة أبى الفرج- فى تحديد صلة القرابة بين محمد بن محمد بن عبد الغنى وأحمد بن محمد بن عبد الرزّاق، هذا وقد حدد السخاوى -وبدقة- الفترة الأولى التى شغل فيها محمد بن محمد بن عبد الغنى منصب نقيب الجيش، حيث أثبت السخاوى أن تلك الفترة بلغت سبع سنوات، وأنها امتدت بين سنة ٨٨٢هـ (من أبريل ١٤٧٧م وحتى أبريل ١٤٧٨م) وسنة ٨٨٩هـ(١٤٨٤م)، وأضاف السخاوى إلى ذلك أن ابتعاد محمد بن محمد بن عبد الغنى عن منصب نقيب الجيش لم يدم لفترة كبيرة، حيث سرعان ما أعيد إلى ذلك المنصب الذى بدا فى تلك الأيام وكأنه حكر على أبناء أسرة أبى الفرج الأرمنى، لم يحدد السخاوى التاريخ الذى أعيد فيه محمد بن محمد بن عبد الغنى إلى نقابة الجيش، ولكن ذلك التحديد جاء على يد ابن إياس، حيث ذكر ابن إياس فى أخبار شهر ذى الحجة من سنة ٨٩٠هـ (١٧/١٢/١٤٨٤م-١٦/١/١٤٨٥م) التالى: "وفيه (أى شهر ذى الحجة) أعيد الزينى أمير حاج إلى نقابة الجيش على عادته، وصرف عنها موسى بن الترجمان بعد كاينة عظيمة وقعت له"[٤٠]، والكاينة فى حديث ابن إياس هى النطق العامى للكائنة أو الحادثة، وبذلك

يمكن القول إن الفترة التى ابتعد فيها محمد بن محمد بن عبد الغنى عن نقابة الجيش قد بلغت سنة واحدة وربما زادت بضعة أيام، وهى الفترة المنحصرة بين ذى القعدة من سنة ٨٨٩هـ وذى الحجة فى سنة ٨٩٠هـ، ولتحديد مكانة محمد بن محمد بن عبد الغنى بين رجال الدولة فى ذلك العصر، فإن ذلك يتطلب العودة إلى المتاح من بيان توزيع المناصب فى حكومة ذلك العهد وما يتبعها من إدارات، وهو ما انفرد به ابن إياس أيضاً بين مؤرخى عصره، حيث أثبت ابن إياس فى بداية سرده لأحداث سنة ٨٩١هـ(١٤٨٦م) تشكيل حكومة ذلك العهد مقروناً بكبار رجال الدولة وكبار الموظفين، فبعد استعراضه لأسماء الخليفة والسلطان وقضاة المذاهب الأربعة وكبار قادة المماليك من درجة أو رتبة (أمير مقدم ألف)، أورد ابن إياس بعد ذلك قائمة بأرباب الوظائف من المتعممين فى سياق تشكيل الحكومة القائمة بالفعل فى تلك السنة، إن تأمل ما أثبته ابن إياس فى تشكيل حكومة مصر عند مطلع سنة ٨٩١هـ يكشف أن الوظائف التى يحمل شاغليها لقب "المتعممين"، والتى كانت "نقابة الجيش" من بينها، تجىء فى المستوى الثانى بالجهاز الإدارى للدولة، وذلك باعتبار أن المستوى الأول- والذى يشغله "الأمراء المقدمين" من درجة "مقدم ألف"- يضم وظائف أو مناصب الأتابك وأمير سلاح وأمير مجلس وغيرها، والأتابك هو أمير أو قائد الجيوش، وأمير سلاح هو المشرف على مخازن السلاح السلطانية، وأمير مجلس هو الذى يتولى ترتيب

مجلس السلطان[٤١]، بينما يشتمل المستوى الثانى -الذى يشغله فى الغالب بعض المدنيين ممن أسماهم ابن إياس بالمتعممين- على وظائف مثل كتابة السر ونظر الجيش ونظر الخاص ونقابة الجيش، وكاتب السر هو المسئول عن قراءة الرسائل الواردة للسلطان والتوقيع على الطلبات والالتماسات المقدمة لدار العدل (مقرها بالقلعة وتختص بالفصل فى المظالم المرفوعة من الأفراد)، وناظر الجيش هو المسئول عن تسجيل أسماء الجنود وأعدادها ونفقاتها وتوزيع الجنود على القادة والأمراء، وناظر الخاص هو المسئول عن الأموال الخاصة بالسلطان[٤٢]، مما سبق يمكن القول بأن ما تولاه محمد بن محمد بن عبد الغنى من وظائف قد ألحقه بفئة كبار الموظفين فى حكومات ذلك العهد، وهى فئة تأتى فى المرتبة الثانية من مراتب نظام الإدارة أو الحكم المعمول به آنذاك.

لم يزد ما تضمنته كتب التاريخ والتراجم من أخبار محمد بن محمد بن عبد الغنى كثيراً عن ذلك، اللهم سوى ما ذكره السخاوى فى ختام الترجمة التى أفردها له ونقلنا هنا قبلاً معظم ما جاء بها، فقد قال السخاوى عن عودة محمد بن محمد بن عبد الغنى إلى منصب نقيب الجيش- التالى: "ثم لم يلبث أن أعيد لها (أى نقابة الجيش) واستمر إلى الآن"[٣٢]، فإذا علمنا أن السخاوى توفى فى الثالث عشر من شهر ذى القعدة سنة ٩٠٢هـ (١٤٩٧م) بالمدينة المنورة، وأن السخاوى ذكر فى ختام ترجمته لمحمد بن محمد بن عبد

الغنى الآتى: "وحج (الضمير عائد لمحمد بن محمد بن عبد الغنى) فى موسم سنة ثمان وتسعين"[٣٢]، فإنه من المؤكد أن السخاوى فرغ من تأليف كتاب "الضوء اللامع لأهل القرن التاسع"- والذى تضمن ترجمة محمد بن محمد بن عبد الغنى-بعد سنة ٨٩٨هـ (١٤٩٣م) التى ذكر أن محمد بن محمد بن عبد الغنى قد حج فيها، وبمراجعة أخبار حج سنة ٨٩٨هـ فى كتاب "بدائع الزهور فى وقائع الدهور"، وجد أن الأمير قانصوة خمسمائة كان أميرًا لركب المحمل، وأن الناصرى محمد بن الأتابكى أزبك كان أميرًا لركب الحج الأول فى تلك السنة[٤٣]، وبما يعنى أن محمد بن محمد بن عبد الغنى لم يكن أميرًا للحج فى تلك السنة، وأنه خرج للحج كحاج من الحجاج، فإذا ما افترضنا جدلا أن فراغ السخاوى من تأليف كتابه حدث فى مطلع القرن العاشر أى فى سنة ٩٠٠هـ(١٤٩٥م)، فإن ذلك يعنى أن محمد بن محمد بن عبد الغنى كان على قيد الحياة فى تلك السنة، ومن الجائز أيضًا أن تكون وفاته قد حدثت بعد انتهاء السخاوى من تأليف كتابه أو بعد وفاة السخاوى نفسه، وأيًا ما كانت الحقيقة فى ذلك.. فإن وفاة هذا العلم من أسرة أبى الفرج الأرمنى لم تثبت فى أى مما بلغنا من مصادر ذلك العصر التاريخية.

خاتمة

كان ذلك ما أمكن رصده وجمعه من أخبار وحكايات الأعلام من أسرة أبى الفرج بن نقولا الأرمنى، وهى حكايات وأخبار امتدت عبر خمسة أجيال من تلك الأسرة، وقد عمرت تلك الأجيال لما يقرب من قرن ونصف القرن، ودام اعتلاء الأعلام من أبناء تلك الأسرة لمواقع السلطة فى مستويات الإدارة المختلفة بالدولة المصرية فى ذلك العهد لنحو قرن من الزمان، قرن شهد ظهور العلم الأول وهو مؤسس الأسرة أبو الفرج بن نقولا فى سنة ٧٨٣هـ(١٣٨١م)، وجاء ذلك الظهور خلال سلطنة الملك الصالح زين الدين حاجى، وهو الأخير من سلاطين دولة المماليك البحرية أو التركية، ثم توالى ظهور بقية أعلام الأسرة فى دولة المماليك الجراكسة، حتى جاء رصد آخر أولئك الأعلام فى عهد السلطان الملك الأشرف قايتباى، ذلك العهد الذى

امتد بين سنة ٨٧٣هـ(١٤٦٩م) وسنة ٩٠١هـ(١٤٩٦م)، هذا وقد كثرت الفتن والقلاقل والانقلابات خلال النصف الأول من القرن الذى شهد ظهور الأعلام من أسرة أبى الفرج الأرمنى، وهو نصف القرن الذى شهد صعود أعلام الأجيال الثلاثة الأُوَل من الأسرة إلى مناصب الدولة العليا، فى تلك الفترة التى شهدت الكثير من الفتن والانقلابات، كان من الطبيعى أن يعتلى سدة الحكم فى مصر من لا يستمر فيها أكثر من أشهر عدة، ومن أمثلة ذلك السلطان الملك المظفر شهاب الدين أبو السعادات أحمد ابن الملك المؤيد شيخ المحمودى، الذى أُقرَّ فى السلطنة خلال شهر المحرم من سنة ٨٢٤هـ(١٤٢١م) وعندما كان عمره سنة واحدة ونصف سنة!، وقد خلعه من الحكم الوصى عليه الأمير ططر بعد فترة حكم بلغت ثمانية أشهر تنقص سبعة أيام (٤٤)، فى وجود مثل تلك الفتن والقلاقل.. تبدو الحاجة ملحة لرجال دولة من المتمرسين بالشئون المالية والاقتصادية، لذلك صعد الأعلام من أسرة أبى الفرج بن نقولا الأرمنى- ممن ينتمون إلى الأجيال الثلاثة الأولى- سريعًا إلى مناصب الحكم العليا، فكان منهم ثلاثة وزراء (أى رئيس وزراء بلغة عصرنا الحالى) هم أبو الفرج بن نقولا وولده تاج الدين عبد الرزّاق وحفيده فخر الدين عبد الغنى بن عبد الرزّاق، هذا وقد جمعت بين الثلاثة أمور مشتركة كممارسة مهنة الصيرفة وتولى نظارة قطيا وإجادة تقدير المكوس والضرائب وتحصيلهما، وعندما تولى حكم مصر ملوك أقوياء من أمثال الأشرف برسباى (امتد حكمه من سنة

٨٢٥هـ/١٤٢٢م إلى سنة ٨٤١هـ/١٤٣٨م) والظاهر جقمق (امتدت فترة حكمه من سنة ٨٤٢هـ/١٤٣٨م إلى سنة ٨٥٧هـ/١٤٥٣م) والأشرف قايتباى (حكم مصر سنة ٨٧٢هـ/١٤٦٧م وسنة ٩٠١هـ/١٤٩٦م)، شهدت مصر- مع حكم أولئك الملوك الأقوياء- عصراً من الاستقرار والازدهار، حتى أنه طوال فترة حكم السلطان الظاهر جقمق-والتى استمرت لما يقرب من خمس عشرة سنة- لم تجرد سوى حملة واحدة إلى الشام(٤٥)، ولما كان البعض من هؤلاء السلاطين أيضاً غير محب لجمع المال ويسلك فى أمور الحكم سلوكًا أقرب إلى الزهد والتقشف، ومن هؤلاء الملك الظاهر جقمق، الذى قال ابن تغرى بردى فى معرض وصف زهده فى جمع المال ما يلى: "ومات الملك الظاهر وسنه نيِّف على ثمانين سنة تخمينًا، ولم يخلّف بالحواصل ولا الخزائن إلا نزراً يسيراً من الذهب يستحى من ذكره بالنسبة لما تخلفه الملوك، وكذلك فى جميع تعلقات السلطنة من الخيول والجمال والسلاح والقماش، كل ذلك من كثرة بذله وعطائه" (٤٦)، فإذا كان حال هؤلاء الملوك كذلك، فإن الحاجة تنتفى فى ذلك العهد لرجال دولة ممن يجيدون جمع الأموال أو ابتكار أبواب تحصيلها، ما تسبب فى ابتعاد من ظهر من أعلام الجيلين الرابع والخامس من أسرة أبى الفرج الأرمنى عن مواقع الحكم العليا، تلك المواقع التى انحصرت-خلال ذلك العهد-غالبًا فى العسكريين ممن أطلق عليهم مؤرخو ذلك العصر لقب "أرباب السيوف"، ولما كان أكثر أبناء أسرة أبى الفرج الأرمنى من المدنيين، من يشار إليهم فى كتابات مؤرخى

ذلك العصر باسم المتعممين، فإن ذلك حصر ما تولاه من برز من أبناء الجيلين الرابع والخامس من تلك الأسرة فى وظائف المستوى الثانى من مستويات الإدارة فى دول المماليك، وهو مستوى كبار المسؤولين التنفيذيين، بل إن هناك ظاهرة مهمة ارتبطت ببعض من ظهر من أعلام الجيل الخامس فى تلك الأسرة، وهى ظاهرة تعطى دلالة واضحة على انحسار نفوذ تلك الأسرة، وقد تمثلت تلك الظاهرة فى مصاهرة بعض أعلام الأسرة للبعض من كبار رجال الدولة من شاغلى وظائف المستوى الأول فى نظام حكم دول المماليك، ما قد يعد مسوغًا معقولا لتولى من ظهر من أعلام أسرة أبى الفرج الأرمنى فى ذلك الجيل ما أسند إليهم من مناصب، وأيًا ما كانت الحقيقة فى ذلك، فإن الأمر المؤكد والثابت لدينا الآن–مما بلغنا من مصادر تاريخية– أن تولى أبناء أسرة أبى الفرج الأرمنى لمناصب الدولة العليا لم يتعد ما تحقق على يد الأعلام من أبناء الجيل الخامس فى تلك الأسرة.

مراجع الفصل السابع

١- شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوى: "الضوء اللامع لاهل القرن التاسع"، دار مكتبة الحياة، بيروت، بدون تاريخ للنشر، الجزء الحادى عشر، ص(٢٦٤).

٢- أبو العباس أحمد بن على القلقشندى: "صبح الأعشى فى صناعة الإنشا"، سلسلة الذخائر، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٥م، الجزء الخامس، ص(٤٨٩-٤٩١).

٣- أبو العباس أحمد بن على القلقشندى: "صبح الأعشى فى صناعة الإنشا"، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، القاهرة، بدون تاريخ للنشر، الجزء السادس، ص(٣٠).

٤- محمد بن أحمد بن إياس الحنفى: "بدائع الزهور فى وقائع الدهور"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٣م، الجزء الثانى، ص١٨٧.

٥- محمد قنديل البقلى: "مصطلحات كتاب صبح الأعشى لأبى العباس أحمد القلقشندى"، سلسلة الذخائر، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٤م، ص٣٤٢.

٦- د. محمد مصطفى: "فهارس كتاب (بدائع الزهور فى وقائع الدهور) لابن إياس"، سلسلة الذخائر، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ١٩٩٨م، القسم الثانى من الجزء الأول عن (الأعلام)، ص(٦٢٧-٦٤٠).

٧- جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغرى بردْى: "المنهل الصافى والمستوفى بعد الوافى"، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ٢٠٠٥م، الجزء الحادى عشر، ص(٣٠٣-٣٠٥).

٨- شهاب الدين ابن حجر العسقلانى: "إنباء الغُمر بأبناء العمر"، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٦م، الجزء السابع، ص(٣٣٨).

٩- محمد قنديل البقلى: المرجع السابق، ص(٩٤، ٣٤١).

١٠- محمد قنديل البقلى: المرجع السابق، ص(٣٤٣).
١١- محمد قنديل البقلى: المرجع السابق، ص(٣٤٨).
١٢- تقى الدين أحمد بن على المقريزى: "المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار"، دار التحرير، القاهرة، ١٩٦٨م، الجزء الثالث، ص(٤٠١-٤٠٢).
١٣- على باشا مبارك: "الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٧م، الجزء السادس، ص(١٤٤).
١٤- محمد قنديل البقلى: المرجع السابق، ص(٣٦١).
١٥- شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوى: "الضوء اللامع لأهل القرن التاسع"، دار مكتبة الحياة، بيروت، بدون تاريخ للنشر، الجزء العاشر، ص(١٨٤-١٨٦).
١٦- شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوى: "الضوء اللامع لأهل القرن التاسع"، دار مكتبة الحياة، بيروت، بدون تاريخ للنشر، الجزء الثانى عشر، ص(١١٢-١١٣).
١٧- جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغرى بردْى: "النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٢م، الجزء السادس عشر، ص(١٦٢).
١٨- د. محمد مصطفى: المرجع السابق، ص(٦٥٥).
١٩- شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوى: "الضوء اللامع لأهل القرن التاسع"، دار مكتبة الحياة، بيروت، بدون تاريخ للنشر، الجزء الثانى، ص(١٦٥).
٢٠- أبو العباس أحمد بن على القلقشندى: "صبح الأعشى فى صناعة الإنشا"، سلسلة الذخائر، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٥م، الجزء الرابع، ص(٢١-٢٢).
٢١- أبو العباس أحمد بن على القلقشندى: "صبح الأعشى فى صناعة الإنشا"، سلسلة الذخائر، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٤م، الجزء الثالث، ص(٢٧٧).
٢٢- على بن داود الجوهرى الصيرفى: "إنباء الهصر بأنباء العصر"، الهيئة

المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٢م، ص(٣٧٠-٣٧١).
٢٣- محمد بن أحمد بن إياس الحنفى: "بدائع الزهور فى وقائع الدهور"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٤م، الجزء الثالث، ص(٣٢٥).
٢٤- محمد بن أحمد بن إياس الحنفى: المرجع السابق، ص (١٣٤-١٣٦).
٢٥- محمد قنديل البقلى: المرجع السابق، ص(٤٩-٥٠).
٢٦- أبو العباس أحمد بن على القلقشندى: "صبح الأعشى فى صناعة الإنشا"، سلسلة الذخائر، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٥م، الجزء الرابع، ص(٥٠).
٢٧- أبو العباس أحمد بن على القلقشندى: المرجع السابق، ص(١٩).
٢٨- أبو العباس أحمد بن على القلقشندى: المرجع السابق، ص(٢٨-٢٩).
٢٩- أبو العباس أحمد بن على القلقشندى: المرجع السابق، ص(١٨و٦٠).
٣٠- محمد بن أحمد بن إياس الحنفى: المرجع السابق، ص(١٢٢-١٢٣).
٣١- محمد بن أحمد بن إياس الحنفى: المرجع السابق، ص(١٣٦).
٣٢- شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوى: "الضوء اللامع لأهل القرن التاسع"، دار مكتبة الحياة، بيروت، بدون تاريخ للنشر، الجزء التاسع، ص(١٠٩).
٣٣- أبو العباس أحمد بن على القلقشندى: "صبح الأعشى فى صناعة الإنشا"، سلسلة الذخائر، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٤م، الجزء السابع، ص(٧٥).
٣٤- تقى الدين أحمد بن على المقريزى: "المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار"، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٩٩٦م، الجزء الثانى، ص(٣٨٨).
٣٥- محمد بن أحمد بن إياس الحنفى: "بدائع الزهور فى وقائع الدهور"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٣م، القسم الثانى من الجزء الأول، ص(١٩٢).
٣٦- محمد قنديل البقلى: المرجع السابق، ص(١٦).
٣٧- محمد بن أحمد بن إياس الحنفى: المرجع السابق، ص(٢٣٨).
٣٨- د. محمد مصطفى: "فهارس كتاب بدائع الزهور فى وقائع الدهور"، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ١٩٩٨م، الجزء الثانى، ص(٥٩-٦٤).

٣٩- محمد بن أحمد بن إياس الحنفى: "بدائع الزهور فى وقائع الدهور"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٣م، الجزء الثانى، ص(٣٦٢).

٤٠- محمد بن أحمد بن إياس الحنفى: "بدائع الزهور فى وقائع الدهور"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٤م، الجزء الثالث، ص(٢٢١).

٤١- محمد قنديل البقلى: المرجع السابق، ص(١٤و٤٥و٥٠).

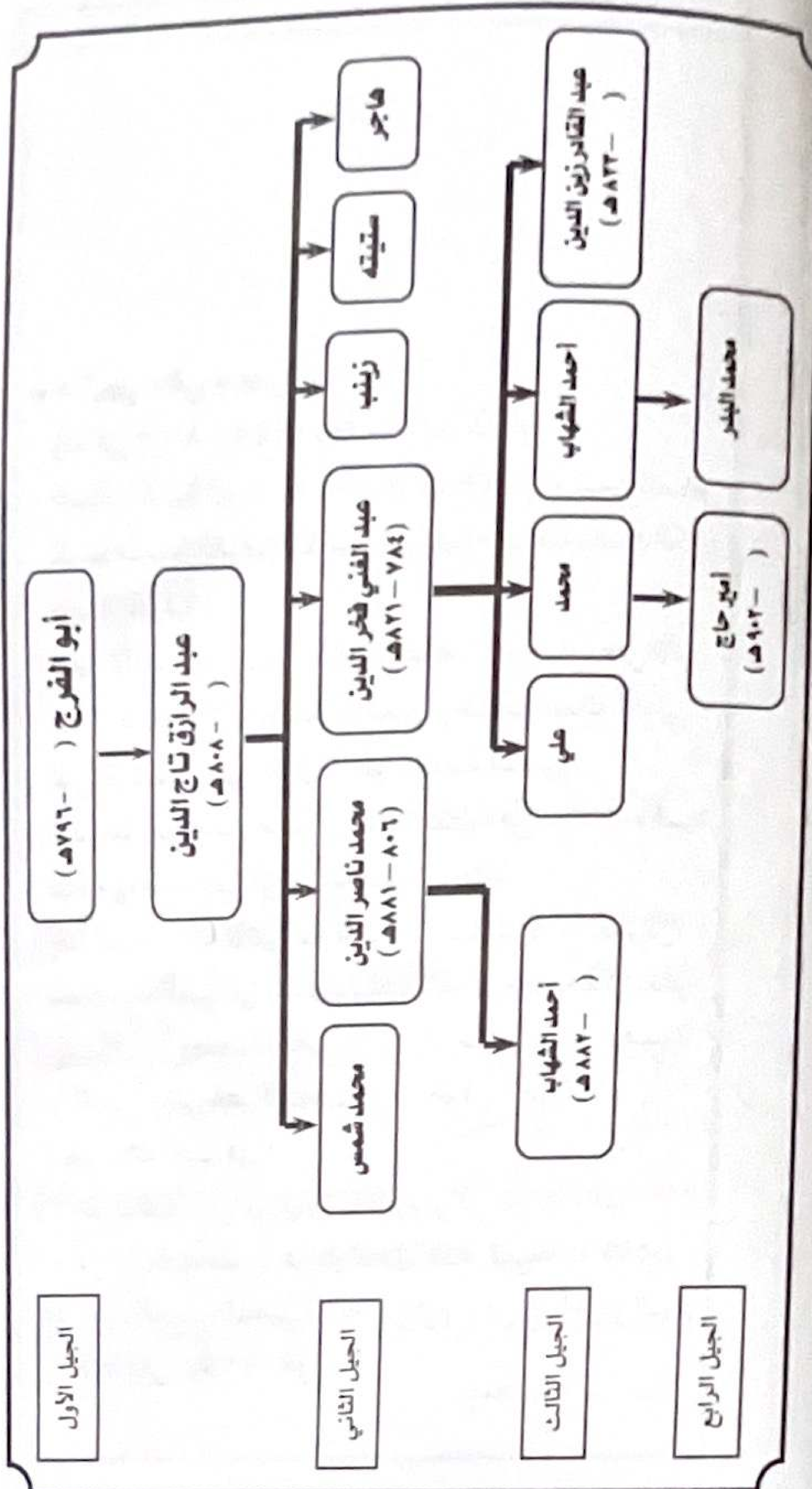
٤٢- محمد قنديل البقلى: المرجع السابق، ص(٢٨٢و٣٤٢و٣٤٣).

٤٣- محمد بن أحمد بن إياس الحنفى: المرجع السابق، ص(٢٩٦).

٤٤- تقى الدين أحمد بن على المقريزى: "المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار"، دار التحرير، القاهرة، ١٩٦٨م، الجزء الثالث، ص(١٠٣-١٠٤).

٤٥- جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغرى بردى: "النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٢م، الجزء الخامس عشر، ص(٤٥٥).

٤٦- جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغرى بردى: المرجع السابق، ص(٤٥٤).



الكاتب

• د. نبيل حنفى محمود

- ولد فى ٣ / ٨ / ١٩٤٩م بمدينة شبين الكوم.
- أستاذ بكلية الهندسة بجامعة المنوفية، والرئيس السابق لقسم هندسة القوى الميكانيكية بكلية الهندسة بشبين الكوم جامعة المنوفية.
- اهتم بالأدب - وبالرغم من دراسته وعمله - منذ صباه وحتى الآن.
- بدأ الكتابة خلال دراسته الجامعية، وجاءت أعماله الأولى - التى لم تنشر - فى مجال الشعر والقصة القصيرة.
- نشر ما يقرب من خمسين مقالة علمية فى مجلات علمية عالمية ومحلية وفى مؤتمرات عالمية ومحلية.
- إهتم بكتابة المقالة الأدبية منذ منتصف تسعينات القرن العشرين.
- نشر عدداً كبيراً من المقالات والدراسات فى بعض المجلات مثل: "الهلال" - "وجهات نظر" - "أحوال مصرية" - "الفنون" و"أكتوبر"، وفى بعض الصحف مثل "القاهرة"، "أخبار الأدب".
- نشر ثلاثة كتب هى:

١ - "معارك فنية": عن دار الهلال بالقاهرة فى فى عام ٢٠٠٧م.

٢ - "من أجل ثقافة علمية" عن دار الهلال بالقاهرة فى عام ٢٠١٠م.

٣ - "نجوم العصر الذهبى لدولة التلاوة": عن دار أخبار اليوم بالقاهرة فى عام ٢٠١١م.

للنشر فى السلسلة:

* يتقدم الكاتب بنسختين من الكتاب على أن يكون مكتوباً على الكمبيوتر أو الآلة الكاتبة أو بخط واضح مقروء. ويفضل أن ترفق معه أسطوانة (C.D) أو ديسك مسجلاً عليه العمل إن أمكن.
* يقدم الكاتب أو المحقق أو المترجم سيرة ذاتية مختصرة تضم بياناته الشخصية وأعماله المطبوعة.
* السلسلة غير ملزمة برد النسخ المقدمة إليها سواء طُبع الكتاب أم لم يطبع.

صدر مؤخراً فى سلسلة

الإصدارات الخاصة

90- تطور مصر الحديثة .... د. أحمد زكريا الشلّق

91- حكايات الحرية .... محمود الوردانى

92- الحالة دايت .... سيد الوكيل

93- تاريخ الإصلاح فى الأزهر .... الشيخ/ عبدالمتعال الصعيدى

94- فرسان الثقافتين .... د. محمد فتحى فرج

95- رأى فى الثورات .... حنه أريندت

96- اليهود فى جنوب أفريقيا .... نجلاء عبد الجواد

97- الحوار بين الإسلام والحضارات...... د. أحمد مصطفى العتيق

98- كفاحنا ضد الغزاة .... مجموعة كتاب

99- الثورة والوجود .... د. أيمن تعيلب

100- دولة السلطان .... د.أحمد محمد سالم

101- عام فى حياة وطن .... طارق رضوان

102- المورّقون .... عماد مطاوع

103- فى رحاب الصحراء.. مدد يا شاذلى .... أحمد أبو خنيجر

يذهب البعض إلى أن هجرة الأرمن إلى مصر تعود إلى عصر الأسرات المصرية القديمة ثم تزايدت - إلى حد ما- خلال الحكم البيزنطي (٥٢٧ - ٦٤٠).

ولكن، بدأ الأرمن يظهرون نسبياً في مصر منذ الفتح الإسلامي لها حيث اشترك بعضهم ممن أسلموا في هذا الفتح مثل القائد وردان الرومي الذي شيّد سوقاً في الفسطاط -أولى عواصم مصر الإسلامية- عُرفت بـ "سوق وردان". وقد ولاّه الخليفة عثمان بن عفان خراج مصر.

وكذا، تولى بعض الأرمن المُسلمين إمارة مصر خلال الحكم العباسي (٧٥٠ - ١٢٥٨) مثل الأمير على بن يحيى الذي تقلّدها في عامي ٨٤٠ - ٨٤١.

بيد أن الأرمن قد عاشوا فترة مزدهرة في مصر إبان الحكم الفاطمي (٩٦٩ - ١١١٧) حيث كانت لهم جالية تتمتع بكامل الحريات الدينية والثقافية والتجارية.

حكايات أسرة أرمنية

إصدارات خاصة

الثمن: ثلاثة جنيهات